جامعة المدية

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مساهمة الحوكمة في تحسين كفاءة الأداء المصرفي

دراسة ميدانية لوكالتي بنكBEA و بنكBADR بالمدية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص مالية و بنوك

نوقشت و أجيزت بتاريخ 19-06-2018

من إعداد الطالبتين:

*موساوي وهيبة

*براكني فلة

إشراف الاستاذ

* د/ سلام عبد الرزاق

لجنة المناقشة

- د/ صحراوي جميلة	جامعة المدية	رئيسا.
- د/ سلام عبد الرزاق	جامعة المدية	مشرفا و مقررا.
- أ/ باصور رضوان	جامعة المدية	عضوا ممتحنا.

السنة الجامعية :2017 / 2018



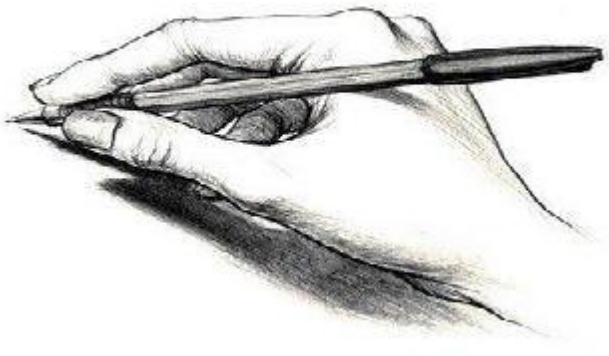
بسم الله الرحمن الرحيم

{قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم}

الآية 32 سورة البقرة


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان



الحمد لله أهل الحمد و الثناء و الصلاة و السلام على من لا نبي بعده ، نبي الهدى و مصباح الدجى و رسول العدل و المبعوث لكافة الخلق صلى الله عليه و سلم .

نتقدم أولا بالشكر للمولى جل و علا على أن منى علينا باختيار هذا الموضوع ، فيسر لنا الأسباب و عبد لنا الدروب ، و على ما منحنا من قدرة على تخطي الصعاب و تذليل العقبات فله الحمد كل الحمد من قبل و من بعد .

و إنه من دواعي سرورنا أن نتقدم بالشكر الجزيل لأستاذنا الفاضل عبد الرزاق سلام الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل ، حيث قدم لنا كل النصح و الإرشاد طيلة فترة إعداد هذا العمل ، فله منا كل الشكر و التقدير على إرشاداته الوجيهة و نصائحه المفيدة .

كما نتقدم بالشكر للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة لتكبدهم عناء دراسة و مناقشة هذا البحث و تقييمه .

و من باب العرفان بالفضل و الاعتراف بالفضل ، فكم يسعدنا أن نتقدم بشكرنا و عرفاننا للأستاذ المحترم بولصنام محمد الذي كان عونا لنا و لم يبخل علينا بتقديم نصائحه القيمة فله منا فائق الشكر و التقدير.

و نتقدم بخالص الشكر و التقدير إلى الأخ و الصديق يوسف الذي أمدنا بيد العون و إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل .

إهـــداء

إلى من في حبه و الإيمان به ضياء من غير لهب .....بكل الشوق في قلبي أهدي لك هذا العمل يا ربي.

إلى نور الأبصار و ضيائها و حبيبي القلوب و دوائها إليك يا حبيبي يا رسول الله.

تذبل الورود و تزهر و تختفي الشمس و تظهر ، و تبقى غلاوتها و لا تفنى العزيزة الغالية التي غمرتني بحنانها و زودتني بعطفها و كرست لي كل وقتها وجهدها و رافقتني بدعائها إلى أن أتممت مشواري الدراسي.

أمـــــــــي الغالية

إلى الغالي الذي سهر الليالي ليرتاح بالي فبارك عملي ليحقق أملي أبـــــــي حبيبي.

إلى عطر الريحان وزهرة الياسمين إلى وردة النعمان والجوهر الثمين ..أختي الغالية فتيحة و زوجها وابنها محمد

إلى من كانوا للعائلة أوتاد و لحياتي عماد و سكنوا الفؤاد و احتلوا الوداد إلى إخوتي محمد ، مراد ، عمر

و زوجاتهم و أولادهم رفيق ، أنيس ، و رزان

إلى جدتيا العزيزتين : شريفة و مسعودة .

إلى زهرة الحديقة صاحبة النفس الرقيقة إلى من كانت لي رفيقة ، إلى من شاركتني العمل وهيبة .

الى الأخوات اللواتي لم تلدهن أمي ، إلى من تحلو بالإخاء و تميزن بالوفاء ، إلى ينابيع الصدق الصافي

إلى صديقاتي حبيبات قلبي : نورة ، أحلام ، زهور ، حياة ، ثريا.

إلى كل من نسيهم قلمي و لم ينساهم قلبي.

فـــلة

إهـــداء

إلهي لا تطيب الدنيا إلا بذكرك ، و لا تطيب الآخرة إلا بعفوك .....

و لا يطيب النهار إلا بطاعتك ، و لا يطيب الليل إلا بشكرك ....

إلى من أدى الأمانة و بلغ الرسالة ، نبي الرحمة و نور العالمين

سيد الخلق محمد صلى الله عليه و سلم

إلى معنى الحب و الحنان، إلى بسمة الحياة و سر الوجود ، إلى من كان دعائها سر نجاحي و تقدمي ، و حنانها بلسم جراحي

إلى أغلى الحبايب

أمي ...أمي ...أمي

إلى قرة عيني و تاج رأسي،إلى أحن وأكبر قلب حواني،إلى من خطى لي المبادئ و الأخلاق على صفحات بيضاء

أبـــــــــي عزيـــزي

إلى الكواكب التي عشت بينهاوغمرتني بالسكينة إخوتي: رشيد،ربيعة،فاطمة الزهراء،مصطفى،بلال،علي

وأزواجهم و كل أبنائهم : مروة ، طارق ، محمد ، يوسف ، شمس الدين و راوية، وهيبة، سامي

إلى من تقف الكلمات عاجزة أمامها ، إلى أغلى الحبايب ،إلى من قاسمتني فرحي و حزني و أيام دراستي إلى

الحبيـــــــــــــــة فلـــــــــــــــة

إلى كل الصديقات الغاليات على قلبي : أحلام ، نورة ، زهور ، فاطمة ، أنيسة ، ثريا

وهـــــيبة

فهرس المحتويات :

العنوان	الصفحة
شكر و عرفان	
إهداء	
فهرس المحتويات	III- I
فهرس الجداول	III- I
فهرس الأشكال و الملاحق	I
مستخلص	
مقدمة عامة	أ-هـ
الفصل الأول : حوكمة البنوك	
مقدمة الفصل	**2**
المبحث الأول : ماهية الحوكمة المؤسسية	**3**
المطلب الأول : مفهوم الحوكمة المؤسسية و نشأتها و خصائصها	3
المطلب الثاني : مبادئ الحوكمة المؤسسية و محدداتها	7
المطلب الثالث : أهداف و أهمية الحوكمة المؤسسية	12
المبحث الثاني : مدخل إلى حوكمة البنوك	**14**
المطلب الأول: مفهوم حوكمة البنوك	14
المطلب الثاني : أهداف و أهمية حوكمة البنوك	15
المطلب الثالث : مبادئ حوكمة البنوك و الأطراف المعنية بتطبيقها	17
المبحث الثالث : الحوكمة وفق مقررات لجنة بازل	**23**
المطلب الأول : تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية و أهدافها	23
المطلب الثاني : مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية	24
المطلب الثالث : توصيات لجنة بازل بشأن حوكمة البنوك	34
خلاصة الفصل	**40**
الفصل الثاني : كفاءة الأداء البنكي	

فهرس المحتويات:

مقدمة الفصل	**41**
المبحث الأول : ماهية الأداء البنكي	**42**
المطلب الأول : مفهوم الأداء البنكي	43
المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في الأداء البنكي	43
المطلب الثالث : أهداف و أهمية الأداء البنكي	45
المبحث الثاني : ماهية تقييم الأداء البنكي	**47**
المطلب الأول : مفهوم تقييم الأداء البنكي	47
المطلب الثاني : أهمية و أهداف تقييم الأداء البنكي	48
المطلب الثالث : مؤشرات تقييم الأداء البنكي	50
المطلب الرابع : علاقة الحوكمة بالأداء البنكي	59
المبحث الثالث : الكفاءة البنكية	**60**
المطلب الأول : مفهوم الكفاءة البنكية	61
المطلب الثاني : أنواع الكفاءة البنكية و عواملها	61
المطلب الثالث : عناصر الكفاءة البنكية و مؤشراتها	65
خلاصة الفصل	**69**
الفصل الثالث : دراسة استطلاعية لوكالتي بنك BADR و BEA	
مقدمة الفصل	**70**
المبحث الأول : تقديم عام لكل من بنك الفلاحة و التنمية الريفية و بنك الجزائر الخارجي	71
المطلب الأول : نشأة و مراحل تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية	71
المطلب الثاني : نشأة بنك الجزائر الخارجي و أهدافه	74
المبحث الثاني : منهجية الدراسة الميدانية و تحليل بيانات الاستبيان	80
المطلب الأول : إجراءات الدراسة الميدانية	80
المطلب الثاني : أدوات الدراسة	81
المطلب الثالث : ثبات و صدق أداة الدراسة	83
المبحث الثالث : تحليل نتائج الدراسة	

المطلب الأول : التحليل الوصفي لمتغيرات البيانات الشخصية	91
المطلب الثاني : تحليل وصفي لمتغيرات الدراسة	96
المطلب الثالث : اختبار فرضيات الدراسة	103
خلاصة الفصل	**113**
خاتمة عامة	**115**
قائمة المراجع	**118**
الملاحق	

قائمة الجداول :

رقم الجداول	عنوان الحداول	الصفحة
1-1	الأوزان المطبقة حاليا لمخاطر الأصول للعناصر داخل الميزانية	28
1-2	مؤشرات السيولة	52
2-2	مؤشرات الربحية	54
3-2	مؤشرات النشاط	56
4-2	مؤشرات السوق	59
1-3	عدد عمال الوكالتين محل الدراسة	80
2-3	الخيارات المكونة لمقياس ليكرت الخماسي	82
3-3	قيمة الوسط المرجح و درجات الموافقة لعينة الدراسة	82
4-3	اختبار التوزيع الطبيعي	84
5-3	اختبار قيم معامل الثبات لمحاور الاستبيان	84
6-3	اختبار الاتساق الداخلي لعبارات و بعد مدى إدراك مفهوم الحوكمة في البنوك	85
7-3	اختبار الاتساق الداخلي لعبارات و بعد حقوق المساهمين و المعاملة المتكافئة مع المساهمين	86
8-3	اختبار الاتساق الداخلي لعبارات و بعد مساهمة أصحاب المصالح	87
9-3	اختبار الاتساق الداخلي لعبارات و بعد مدى مساهمة مبدأي الإفصاح و الشفافية	88
10-3	اختبار الاتساق الداخلي لعبارات و بعد مساهمة مسؤوليات مجس الإدارة	89
11-3	اختبار الاتساق الداخلي لعبارات و محور تقييم الأداء البنكي	90
12-3	توزيع أفراد العينة حسب تغيير الفئات العمرية	91
13-3	توزيع أفراد العينة حسب متغير مستوى التعليمي	92
14-3	توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة	94
15-3	توزيع أفراد العينة حسب متغير مجال الوظيفة	95

رقم الجداول	عنوان الجداول	الصفحة
3-16	المؤشرات الإحصائية لوصف عبارات بعد مدى إدراك مفهوم الحوكمة في البنك	97
3-17	المؤشرات الإحصائية لوصف عبارات بعد حقوق المساهمين و المعاملة المتكافئة بين المساهمين	98
3-18	المؤشرات الإحصائية لوصف عبارات بعد مساهمة أصحاب المصالح	99
3-19	المؤشرات الإحصائية لوصف عبارات بعد مدى مساهمة مبدأي الإفصاح و الشفافية	100
3-20	المؤشرات الإحصائية لوصف عبارات بعد مساهمة مسؤوليات مجلس الإدارة	101
3-21	المؤشرات الإحصائية لوصف عبارات بعد محور تقييم الأداء البنكي	102
3-22	اختبار الانحدار البسيط لمدى إدراك مفهوم الحوكمة على تحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية	103
3-23	اختبار الانحدار البسيط لبعد حقوق المساهمين و المعاملة المتكافئة بين المساهمين على تحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية.	105
3-24	اختبار الانحدار البسيط لبعد مساهمة أصحاب المصالح على تحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية	106

رقم الجداول	عنوان الجداول	الصفحة
25-3	اختبار الانحدار البسيط لمدى مساهمة مبدأي الإفصاح و الشفافية على تحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية	108
26-3	اختبار الانحدار البسيط لبعد مساهمة مسؤوليات مجلس الإدارة على تحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية	109
27-3	اختبار الانحدار البسيط لمدى الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة على تحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية	111

قائمة الأشكال :

رقم الأشكال	عنوان الأشكال	الصفحة
1-1	محددات الحوكمة المؤسسية	11
2-1	الأطراف العاملة في نظام الحوكمة	22
1-3	هيكل تنظيمي لوكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية بالمدية	74
2-3	هيكل تنظيمي لوكالة بنك الجزائر الخارجي	79
3-3	تمثيل أفراد العينة حسب متغير الفئات العمرية	92
4-3	تمثيل أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	93
5-3	تمثيل أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة	94
6-3	تمثيل أفراد العينة حسب متغير المجال الوظيفي	95

قائمة الملاحق :

رقم الملاحق	عنوان الملاحق	الصفحة
01	**قائمة محكمي الاستبيان**	126
02	**الاستبانة**	131-126
03	**تحليل نتائج الاستبيان**	148-132

مستخلص :

يلعب النظام البنكي دورا أساسيا في الاقتصاد الوطني لأي دولة من خلال مساهمته في تمويل الاقتصاد، و اتضح من خلال الأزمات التي حدثت أنه يمكن للنظام البنكي أن يتسبب في انهيار الاقتصاد و إفلاس النظام.

و بناءا على ماسبق تظهر ضرورة إيجاد طرق و أساليب فعالة تساهم في تحقيق أداء مالي جيد من أجل المحافظة على استقرار النظام البنكي ، حيث تعد الحوكمة مدخلا جيدا لتحقيق هذا الهدف .

و عليه تطرقنا في هذه الدراسة "مساهمة الحوكمة في تحسين كفاءة الأداء المصرفي"إلى ثلاث فصول فصلين نظريين يتمثل الأول في الحوكمة في البنوك ، و الفصل الثاني مدخل إلى كفاءة الأداء البنكي و بناءا على هذا قمنا بإسقاط الجانب النظري على الواقع من خلال الدراسة الميدانية التي كانت لوكالتين من البنوك و هما: بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، و بنك الجزائر الخارجي و التي تتمثل في الفصل الثالث.

كما توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي إلى تفعيل و تحسين الأداء البنكي.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة ، الحوكمة البنكية ، الأداء البنكي ، كفاءة الأداء .

Abtract:

The banking system plays a key role in the national economy of any country through its contribution to the financing of the economy, and it has been demonstrated by the crises that have occurred that the banking system can cause the collapse of the economy and the bankruptcy of the system, and based on the apparent need to find effective ways and means to contribute to the achievement A good financial disease in order to maintain the stability of the banking system, where governance is a good entry point for achieving this goal.

Thus, in this study, "the contribution of governance to improving the efficiency of banking performance" was addressed to three chapters, the first of which is governance in banks, and chapter II Introduction to the efficiency of bank performance and based on this we've dropped the theoretical aspect of reality through field study that was to Two banks: the Agriculture and Rural Development Bank, and the foreign bank of Algeria, which is the third chapter.

Through this study, we have also concluded that the application of the principles of governance leads to the activation and improvement of bank performance.

Keywords: governance, bank governance, bank performance, efficiency.

مقدمة عامة :

تماشيا مع التطورات المصرفية و استدراكا للأزمات المالية التي شهدتها اقتصاديات الدول المتقدمة والتي كانت وليدة الفساد المالي و سوء التسيير الإداري ، والتي من حصيلتها افتقاد الثقة في المؤسسات المالية و انصراف متعامليها عنها ، و كذا افتقاد الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية للبنوك ولدت الحاجة إلى ما يسمى بمفهوم الحوكمة (الإدارة الرشيدة)، حيث برزت أهميتها كمنهاج أمثل للمعالجة و الوقاية من الأزمات .

ومن هنا نجد أن الحوكمة تحظى باهتمام متزايد في أقطار العالم ،و ذلك لدورها الحاسم في تجنب البنوك مخاطر التعثر و الفشل المالي و الإداري فضلا عن دورها في تعظيم الأداء المالي الذي يكفل لها عنصر الأمان و الاستمرارية ، كما توفر الحوكمة معايير الأداء التي من شأنها الكشف عن حالات التلاعب و سوء الإدارة بقدر يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين في البنوك و المؤسسات و العمل على استقرارها .

و على غرار كل الأنظمة في العالم فإن النظام البنكي الجزائري هو الأخير يسعى لتطبيق مبادئ الحوكمة من أجل تحسين الأداء و الكشف عن حالات الغش و التلاعب ، و عليه فإن دراستنا هذه أسقطت على كل من بنك الفلاحة و التنمية الريفية و بنك الجزائر الخارجي .

الإشكالية :

ضمن هذا الإطار و على ضوء ما سبق تتمحور الإشكالية الرئيسية لبحثنا فيما يلي :

ما مدى مساهمة الحوكمة في تحسين كفاءة الأداء المصرفي ؟.

الأسئلة الفرعية :

1-لماذا نهتم بتطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك ؟.

2- كيف يتم قياس أداء البنوك ؟.

3- ما علاقة الحوكمة بالأداء المالي للبنوك ؟.

4- هل يمكن أن تؤثر مبادئ الحوكمة في الوكالتين على الأداء المصرفي من وجهة نظر أفراد العينة ؟.

الفرضيات :

و بناءا على الأسئلة الفرعية السابقة تم صياغة الفرضيات التالية :

1-نهتم بتطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك لفرض الرقابة عليها .

2- تقييم الأداء البنكي يتم فقط من خلال معدل العائد على حقوق الملكية .

3- الحوكمة وسيلة للتأكد من حسن و دقة الأداء البنكي .

4- تؤثر مبادئ الحوكمة في تحسين كفاءة الأداء البنكي .

أهداف الدراسة :

إن لهذه الدراسة أهداف و غايات عديدة نذكر منها :

1- تسليط الضوء على مفهوم الحوكمة بصفة عامة و الحوكمة في البنوك بصفة خاصة.

2- التعرف على أهم الدراسات العلمية التي تناولت موضوع الحوكمة .

3- إظهار الآثار الايجابية الناشئة عن تطبيق قواعد الحوكمة في البنوك .

4- مساعدة البنوك الجزائرية على إدراك و معرفة أهمية الدور الذي تلعبه الحوكمة في تحسين أدائها و الرفع من كفاءتها.

5- إثراء رصيد الطلبة الباحثين في مجال الحوكمة .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية :

1- مساعدة الحوكمة للجهاز البنكي في تحسين أداء الإدارة.

2- مساهمة الحوكمة في التقليل من المخاطر و القضاء على الفساد المالي في البنوك .

3- الكشف عن أثر ممارسة الحوكمة على الأداء المالي للبنوك .

منهج الدراسة :

بناءا على الإشكالية المطروحة و الأهداف المرجو الوصول إليها و للإحاطة بجوانب الموضوع اعتمدنا على كل من المنهجين الوصفي و التحليلي بغية تجميع البيانات و المعلومات و تنظيمها.

أما عن أدوات الدراسة و مصادر البيانات فتتمثل فيما يلي :

– **الدراسة النظرية** : و يتم الاعتماد على المسح المكتبي بهدف الوقوف على ما تناولته المراجع الأكاديمية كما تم الاعتماد على الملتقيات و الدراسات السابقة .

– **الدراسة الميدانية** : اعتمدنا على :

الاستبيان : حيث قمنا بتقديم الاستبيان بهدف الإحاطة ببعض الجوانب الرئيسية في الموضوع ، و قد تم استخدام برنامج SPSS كأداة لمعالجة البيانات المتحصل عليها.

حدود الدراسة :

تتمثل حدود الدراسة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية و بنك الجزائر الخارجي بالمدية و ذلك من خلال استمارة استبيان موزعة على موظفي الوكالتين .

دراسات سابقة :

1- دراسة فكري عبد الغني محمد جوده بعنوان مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية وفق لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية و مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية ، دراسة حالة بنك فلسطين ، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال ، الجامعة الإسلامية ، غزة 2008 ، هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الحوكمة المؤسسية في بنك فلسطين وفقا لمبادئ التعاون الاقتصادي و التنمية و مبادئ لجنة بازل ، و قد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :أن بنك فلسطين يلتزم بمبادئ الحوكمة المؤسسية بدرجة مرتفعة و أن تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية يؤثر إيجابا على مؤشرات أداء البنك.

و ما ميز دراستنا عن هذه الدراسة أنها درست مدى تطبيق بنك فلسطين لمبادئ الحوكمة و دراستنا مساهمة مبادئ الحوكمة في تحسين كفاءة أداء البنوك.

2- دراسة إسلام بدوي محمود الداعور بعنوان مدى تطبيق الحوكمة الجيدة في بلديات الضفة الغربية، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال ، كلية الدراسات العليا ، جامعة الخليل ، 2008 ، هدفت الدراسة إلى قياس مدى تطبيق معايير الحوكمة الجيدة في بلديات الضفة الغربية من وجهة نظر أعضائها ، و قد توصلت الدراسة إلى أن مستوى تطبيق معايير الحوكمة الجيدة في بلديات الضفة الغربية كانت متوسطة .

و ما ميز دراستنا عن هذه الدراسة أنها أجريت على بلديات و دراستنا أجريت على بنك جزائري .

3- دراسة عثمان عثمانية بعنوان أثر الحوكمة على الأداء المالي للشركة ، دراسة مقارنة بين بعض الشركات الأمريكية و الجزائرية ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الإستراتيجية المالية ، جامعة تبسة ، 2010-2011 ، هدفت الدراسة إلى تأكيد الدور الذي تلعبه الحوكمة في تقييم الأداء المالي للشركة و قد توصل الباحث إلى إن الشركات الأمريكية لديها أداء مالي أفضل من الشركات الجزائرية لأنها تلتزم أكثر بمبادئ و آليات الحوكمة ، و قد أثبتت الدراسة أن للحوكمة دور كبير تلعبه في تحسين الأداء المالي للشركات .

و ما ميز دراستنا عن هذه الدراسة أنها ركزت على أثر الحوكمة في تحسين الأداء المالية للشركة و دراستنا ركزت على حوكمة البنوك و أثرها في تحسين الأداء البنكي .

أسباب إختيار الموضوع :

و تتجلى فيما يلي :

1- الرغبة الشخصية للبحث في هذا الموضوع .

2- الموضوع ضمن مجال التخصص .

3- قلة المراجع في المكتبة الجامعية خاصة ما تعلق منها بالحوكمة البنكية و الأداء البنكي .

صعوبات الدراسة :

واجهتنا عدة صعوبات خلال دراستنا لهذا الموضوع من بينها :

1-صعوبة الحصول على المراجع المتخصصة بالأداء البنكي و الكفاءة البنكية .

2- صعوبة إجراء الدراسة الميدانية .

هيكل الدراسة :

بناءا على إشكالية الدراسة و فرضياتها ، ارتأينا أن يتضمن مخطط دراستنا جانبين أحدهما نظري يتكون من فصلين و الآخر تطبيقي في شكل فصل واحد و فيما يلي عرض موجز لمضمون كل فصل :

الفصل الأول : حوكمة البنوك قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث.

نستعرض في المبحث الأول ماهية الحوكمة المؤسسية من حيث المفهوم و النشأة و الخصائص ، المبادئ و المحددات ، الأهمية و الأهداف ، أما المبحث الثاني فسنتناول فيه مفهوم حوكمة البنوك ،

أهدافها و أهميتها، المبادئ ، أما المبحث الثالث فسنتطرق فيه إلى أعمال لجنة بازل في مجال حوكمة البنوك .

الفصل الثاني : كفاءة الأداء البنكي و فيه ثلاثة مباحث .

يتضمن المبحث الأول مفهوم الأداء البنكي و العوامل المؤثرة فيه ، الأهداف و الأهمية ، أما المبحث الثاني فسنتناول فيه إلى مفهوم تقييم الأداء البنكي ،الأهمية و الأهداف و مؤشراته ، و علاقة الحوكمة في الأداء البنكي ، أما المبحث الثالث فسنتطرق فيه إلى مفهوم الكفاءة البنكية ، الأنواع و العوامل ، العناصر و مؤشرات قياسها .

الفصل الثالث :تضمن الدراسة التطبيقية المتعلقة بمساهمة حوكمة البنوك في تحسين كفاءة أداء بنك BEA وBADR ، من خلال التعريف بالبنكين ، عرض و تحليل نتائج الدراسة الميدانية .

تمهيـــــــــــــــد :

عرف مفهوم الحوكمة المؤسسية في الآونة الأخيرة تطورا كبيرا ، لما له من تأثيرات على العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، خاصة بعد الفضائح المالية التي حدثت في كبرى الشركات عبر العالم، و ذلك نظرا للأهمية البالغة التي تحظى بها الحوكمة كونها تعزز من قدرة الشركة التنافسية و تعزيز مكانتها في الأسواق المالية و الدولية و كذا جذب الاستثمارات و تفادي التعرض لخطر الإفلاس .

غير أن الحوكمة المؤسسية لم تلقى اهتماما كافيا من قبل البنوك إلا بعد حدوث أزمات هزت النظام البنكي و تزايد المخاطر المصرفية و التي في مقدمتها المخاطر الناتجة عن الائتمان .

و من أجل التكيف و التلاؤم مع التغيرات البنكية العالمية ، اهتمت اللجان المالية و المصرفية بموضوع الحوكمة و تطبيق مبادئها باعتبارها الحكم السليم سواء على مستوى الاقتصاد الكلي أو على مستوى المؤسسات المالية و غير المالية .

و على هذا الأساس سنتناول في هذا الفصل المباحث التالية :

المبحث الأول : ماهية الحوكمة المؤسسية .

المبحث الثاني : مدخل إلى حوكمة البنوك .

المبحث الثالث : الحوكمة وفق مقررات لجنة بازل .

المبحث الأول : ماهية الحوكمة المؤسسية .

ظهر مفهوم الحوكمة في السنوات القليلة الماضية نتيجة العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و الصعوبات التي عانت منها الكثير من المؤسسات العالمية و التي أدت إلى تطور هذا المفهوم ، نظرا إلى أن الحوكمة تعتمد على معايير و قواعد جديدة تقوم بتحسين أداء المؤسسات .

المطلب الأول : مفهوم الحوكمة المؤسسية و نشأتها و خصائصها .

أولا : مفهوم الحوكمة المؤسسية .

تعرف مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة بأنها « النظام الذي يتم من خلاله إدارة المؤسسات و التحكم في أعمالها [1] » .

و تعرفها OCDE[*] بأنها « مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة المؤسسة و مجلس الإدارة و حملة الأسهم و غيرهم من المساهمين[2] » .

و يعرفها James wilfton[**] بأنها « مجموعة من الأطر التنظيمية و الهيكلية التي تحكم توجيه المؤسسات و تنظيم العلاقة بين الإدارة و الملاك و المساهمين الرئيسيين و أصحاب المصالح[3] » .

1-محمد حلمي الجيلاني ، الحوكمة في الشركات ، الطبعة الأولى ، دار الإعصار للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2015 ، ص 11.

[*] OCDE: هي منظمة دولية تهدف إلى التنمية الاقتصادية و إلى إنعاش التبادلات التجارية ، و تتكون المنظمة من مجموعة من البلدان المتقدمة التي تقبل مبادئ الديمقراطية التمثيلية و اقتصاد السوق الحر ، حيث أنشأت هذه المنظمة في 30 سبتمبر عام 1961 بعد أن حلت محل منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي OEEC و التي أسست عام 1948 للمساعدة على إدارة مشروع مارشال لإعادة اعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية ، و بعد فترة تم توسيعها لتشمل عضويتها بلدان غير أوروبية

2-عبد الله جوهر ، الإدارة في الشركات و المؤسسات ، مؤسسة شباب الجامعة للنشر ، الإسكندرية ، 2014 ، ص 208.

[**] James wilfton: أحد أكبر خبراء الحوكمة في الولايات الأمريكية .

3-جيهان عبد المعز الجمال ، المراجعة و حوكمة الشركات ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب الجامعي للنشر ، بيروت ، 2014 ، ص 491.

و تعرف الحوكمة المؤسسية بأنها « مجموعة السياسات المصممة لضمان خلق قيمة طويلة الأجل و قابلة للاستدامة للمؤسسة [1] ».

و تعرف من الناحية القانونية بأنها « مجموعة من القيود التعاقدية المتشابكة التي تتم على أساسها التحكم في قرارات القائمين على المؤسسة، لتحقيق الربحية و العدالة لجميع المؤسسات [2]».

و تعرف من الناحية الاقتصادية بأنها « الأسلوب الذي عن طريقه يستطيع المستثمرون الذين يوفرون التمويل للمؤسسات من خلال أسواق المال تحقيق قدر من الطمأنينة يضمن حصولهم على عائد لاستثماراتهم[3] ».

و تعرف من الناحية الاجتماعية على أنها « منظور مجتمعي تنموي للوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد و المجتمع ككل ، و قد ظهر فيما يسمى بمبادرات العمل المسؤول في هذا الشأن [4] ».

و كتعريف شامل للحوكمة البنوك فإنها تعتبر نظام متكامل يتضمن مجموعة من الإجراءات و القوانين و القواعد القانونية المستخدمة من قبل أصحاب المصالح و إدارة البنك و المساهمين في البنك بغية توجيه أعماله و مراقبتها لتحقيق أهدافه .

ثانيا : نشأة الحوكمة المؤسسية .

تشير الدراسات الاقتصادية لحوكمة المؤسسات إلى أن شركة Means and Berle عام 1932

أول من تطرق إلى فصل الملكية عن الإدارة من خلال نشر دراسة بعنوان

The Moden corporate and privete propety في الولايات المتحدة الأمريكية،

1-باسم شمس الدين ، القيادة الإستراتيجية و حوكمة الشركات ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب الحديث للنشر ، القاهرة ، 2014 ، ص 292.
2-أحمد علي خضر ، حوكمة الشركات ، دار الفكر الجامعي للنشر ، الإسكندرية ، 2013 ، ص 89.
3-أحمد علي خضر ، نفس المرجع ، ص 90.
4-أحمد علي خضر ، مرجع سابق، ص 91.

حيث ركزت هذه الدراسة على نوعية المشاكل التي تحصل عند فصل ملكية المؤسسة عن إدارتها و الرقابة عليها ،كما أكدت الدراسة على أن تكون الرقابة على المديرين من أجل حماية مصالح صغار المساهمين من خلال وجود آليات حوكمة المؤسسات الكفيلة بمنع تعارض مصالح كل من مديري و مالكي المؤسسة جزاء الممارسات السلبية التي يمكن أن تضر بالمؤسسة و بالصناعة ككل[1] .

كما تطرق علماء الاقتصاد قديما مثل (أودلف بيرلي و غاردنز مينز سنة 1932) إلى مفهوم الحوكمة المؤسسية في كتابهما « المؤسسة الحديثة و الملكية الخاصة » الذي يعنى بأداء المؤسسات و الاستخدام الأمثل للموارد بالولايات المتحدة الأمريكية ، إلا أن جذور الحوكمة ترجع إلى فضيحة Watergat ، حيث رجحت الهيئات التشريعية و القانونية الأمريكية أسبابها إلى فشل الرقابة المالية للمؤسسات و الإسهامات غير المشروعة المتمثلة في تقديم الرشاوى لبعض المسؤولين الحكوميين و عدم الإفصاح و الشفافية في التقارير المالية ، الأمر الذي أدى إلى صياغة قانون مكافحة ممارسات الفساد سنة 1977، الذي تضمن قواعد خاصة لصياغة و مراجعة نظام الرقابة الداخلية التي كانت نواة لهذا المصطلح بعد الانهيارات المالية للعديد من المؤسسات في مجال القروض و الادخار[2] .

و لقد تم تأسيس لجنة حماية التنظيمات الإدارية المعروفة باسم هيئة تريدوي

"Treadway commission " و التي أصدرت تقريرها حول الحوكمة المؤسسية سنة 1987 المتضمن مجموعة من التوصيات حول ضرورة وجود بيئة رقابية سليمة و مستقلة و تطبيق قواعد الحوكمة و ما يرتبط بها من منع حدوث الغش و التلاعب في إعداد و إفصاح التقارير المالية من خلال تفعيل نظام الرقابة الداخلية و تقوية مهمة التدقيق الخارجي أمام مجالس إدارة المؤسسات .

1-عدنان عبد المجيد عبد الرحمان قباجه ، أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، الأردن ، 2008 ، ص 25.

2-علاء فرحان طالب ، إيمان شيحان المشهداني ، الحوكمة المؤسسية و الأداء المالي الإستراتيجي للمصارف ، الطبعة الأولى ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2011 ، ص 27.

و زاد الاهتمام بحوكمة المؤسسات في انجلترا بعد الفضائح المالية و انهيار المؤسسات في أواخر الثمانينات و بداية التسعينات من " القرن 20 " مما سبب قلق لدى المساهمين و البنوك على استثماراتهم ، الأمر الذي دفع ببورصة لندن لتكوين لجنة كادبري "cadbury committee "سنة 1991،و تحددت مهمتها في وضع مشروع للممارسات المالية لمساعدة المؤسسات في تحديد و تطبيق الرقابة الداخلية للحد من الخسائر الكبيرة المحتملة [1].

ثالثا : خصائص الحوكمة المؤسسية .

يتضمن مصطلح حوكمة المؤسسات الخصائص التالية [2]:

1-الانضباط : أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب و الصحيح.

2-الشفافية : بمعنى توافر كل من التعامل النزيه و المكتمل و ما هو مطلوب من التقارير المالية ، هو أنها ينبغي أن تكون أمينة و أن تقدم صورة متوازنة عن حالة أعمال المؤسسة و نزاهة التقارير تعتمد على نزاهة أولئك الذين يعدونها و يعرضونها ، أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.

3-الاستقلالية : أي لا توجد تأثيرات و ضغوطات غير لازمة للعمل.

4-المسائلة : مجالس الإدارة مسؤولة أمام مساهميها و يقع عبء القيام بدوره و جعل المسؤولية فعالة، في حين يقوم المساهمين بتفعيل مسؤولياتهم من خلال ممارستها كملاك ، أي إمكانية تقييم و تقدير أعمال مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية .

5-المسؤولية : أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المؤسسة .

6-العدالة : يجب أن يضمن إطار حوكمة المؤسسات المعاملة المتساوية العادلة بين المساهمين .

1-عبد الله عناني ، دور تطبيق و تفعيل مبادئ و آليات حوكمة المؤسسات في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة المدية ،الجزائر، 2016-2017 ، ص 3.

2-الأمين نصبة ، أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع العام ، رسالة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الوادي ، الجزائر ، 2014 -2015، ص ص 16-17.

7-المسؤولية الاجتماعية : أي النظر إلى المؤسسة كمواطن جيد.

المطلب الثاني : مبادئ الحوكمة المؤسسية و محدداتها.

أولا : مبادئ الحوكمة المؤسسية.

أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OCDE عام 2004 ستة (6) مبادئ أساسية لحوكمة المؤسسات و هي:

1-ضمان وجود إطار فعال للحوكمة المؤسسية:

يجب أن يتضمن إطار الحوكمة المؤسسية كلا من تعزيز شفافية الأسواق و كفاءتها ، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون ، و أن يصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية و التنظيمية و التنفيذية المختلطة[1].

2-حفظ حقوق المساهمين:

حيث تهدف حوكمة المؤسسات إلى وضع إطار قادر على حماية و تسهيل ممارسة حملة الأسهم لحقوقهم ، و تشمل نقل ملكية الأسهم و اختيار مجلس الإدارة و الحصول عائد في الأرباح و مراجعة القوائم المالية و حق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة[2].

3-المعاملة المتكافئة للمساهمين :

يجب أن يكفل إطار حاكمية المؤسسات المعاملة المتكافئة للمساهمين كافة ، و من بينهم صغار المساهمين و المساهمين الأجانب ، كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم:

1-محمد حلمي الجيلاني ، مرجع سابق ، ص 37.

2-نظير رياض محمد شحات ، إدارة محافظ الأوراق المالية في ظل حوكمة الشركات ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، المملكة العربية السعودية ، 2007 ، ص 307.

أ-يجب أن يعامل المساهمون المنتمون إلى الفئة نفسها معاملة متكافئة.

*ينبغي أن يكون للمساهمين داخل كل فئة نفس حقوق التصويت ، فالمساهمون كافة يجب أن يتمكنوا من الحصول على المعلومات المتصلة بحقوق التصويت الممنوحة لكل من فئات المساهمين و ذلك قبل قيامهم بشراء الأسهم.

*يجب أن يتم التصويت بواسطة الأمناء أو المفوضين بطريقة متفق عليها مع أصحاب الأسهم.

*ينبغي أن تكفل العمليات و الإجراءات المتصلة بالاجتماعات العامة للمساهمين المعاملة المتكافئة للمساهمين كافة ، و أن لا تفسر إجراءات المؤسسات عن صعوبة أو عن ارتفاع في تكلفة عملية التصويت.

ب-يجب منع تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح و الشفافية .

ج-ينبغي أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة أو المدراء التنفيذيين الإفصاح عن وجود أي مصالح خاصة بهم تتصل بعمليات أو بمسائل تمس المؤسسة[1].

4-دور أصحاب المصالح في حوكمة المؤسسات:

بخصوص دور أصحاب المصالح يجب أن ينطوي إطار حوكمة المؤسسات على الاعتراف بحقوق أصحاب المصلحة حسب القانون و أن يعمل على تشجيع التعاون بينهم و بين المؤسسات في مجال خلق الثروة و فرص العمل و تحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس سليمة [2].

5-الإفصاح و الشفافية :

1-حاكم محسن الربيعي ، حمد عبد الحسين راضي ، حوكمة البنوك و أثرها في الأداء و المخاطرة ، الطبعة الأولى ، دار اليازوري للنشر و التوزيع ، الأردن ، ص ص 67-68.
2-سيد عبد الرحمان عباس بله ، " دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية " ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، العدد 12 ، المملكة العربية السعودية ، 2012 ، ص 56.

يجب أن يضمن إطار حوكمة المؤسسات تقديم إفصاحات موثوقة و ملائمة و في توقيت مناسب لكل الأمور الهامة بشأن المؤسسة شاملا الوضع المالي و الأداء و الملكية و الرقابة بما في ذلك النتائج المالية و التشغيلية و أهداف المؤسسة و ملكية الأسهم و التصويت و عضوية مجلس الإدارة و مكافأتهم، و عوامل المخاطرة الجوهرية المتوقعة و هياكل الحوكمة و سياستها و المراجعة السنوية ، و الدخول على المعلومات من جانب المستخدمين [1].

6- مسؤوليات مجلس الإدارة :

نظام حوكمة المؤسسات يجب أن يضمن القيادة الإستراتيجية للمؤسسة و المتابعة الفعالة لها من طرف مجلس الإدارة ، كذلك مسؤولية و ولاء المجلس اتجاه المؤسسة و مساهميها [2].

ثانيا : محددات حوكمة المؤسسات.

تنقسم محددات الحوكمة إلى:

1-المحددات الخارجية : تشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة و الذي يشمل:

أ : القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي مثل (قوانين سوق المال ، و المؤسسات و تنظيم المنافسة و منع الممارسات الاحتكارية ، الإفلاس) [3].

ب-كفاءة القطاع المالي (البنوك و سوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات [4].

ج-درجة تنافسية أسواق السلع و عناصر الإنتاج [5].

1-طارق عبد العال حماد ، حوكمة الشركات ، الدار الجامعية للنشر ، مصر ، 2005 ، ص ص 10-11.

2- عثمانية عثمان،حوكمة الشركات بالمؤسسة الجزائرية في ضوء التجارب الأمريكية و الأوروبية،رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة المدية،الجزائر، 2017-2018 ، ص 74.

3- صلاح حسن ، البنوك و المصارف و منظمات الأعمال ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب الحديث للنشر ، القاهرة ،2010، ص 128.

4- صلاح حسن ، نفس المرجع ، ص 128.

5- محمد ياسين غادر ، محددات الحوكمة و معاييرها ، المؤتمر العلمي الدولي " عولمة الإدارة في عصر المعرفة " جامعة الجنان ، لبنان ، 15-17 ديسمبر 2012 ، ص16.

د-كفاءة الأجهزة و الهيئات الرقابية في إحكام الرقابة على جميع منظمات المجتمع فضلا عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة منها (المراجعين و المحاسبين ، و المحامين ، و المؤسسات العاملة في سوق الأوراق المالية و غيرها)[1].

و ترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين و القواعد التي تضمن حسن إدارة المنظمات ، و التي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي و العائد الخاص.

2-المحددات الداخلية :

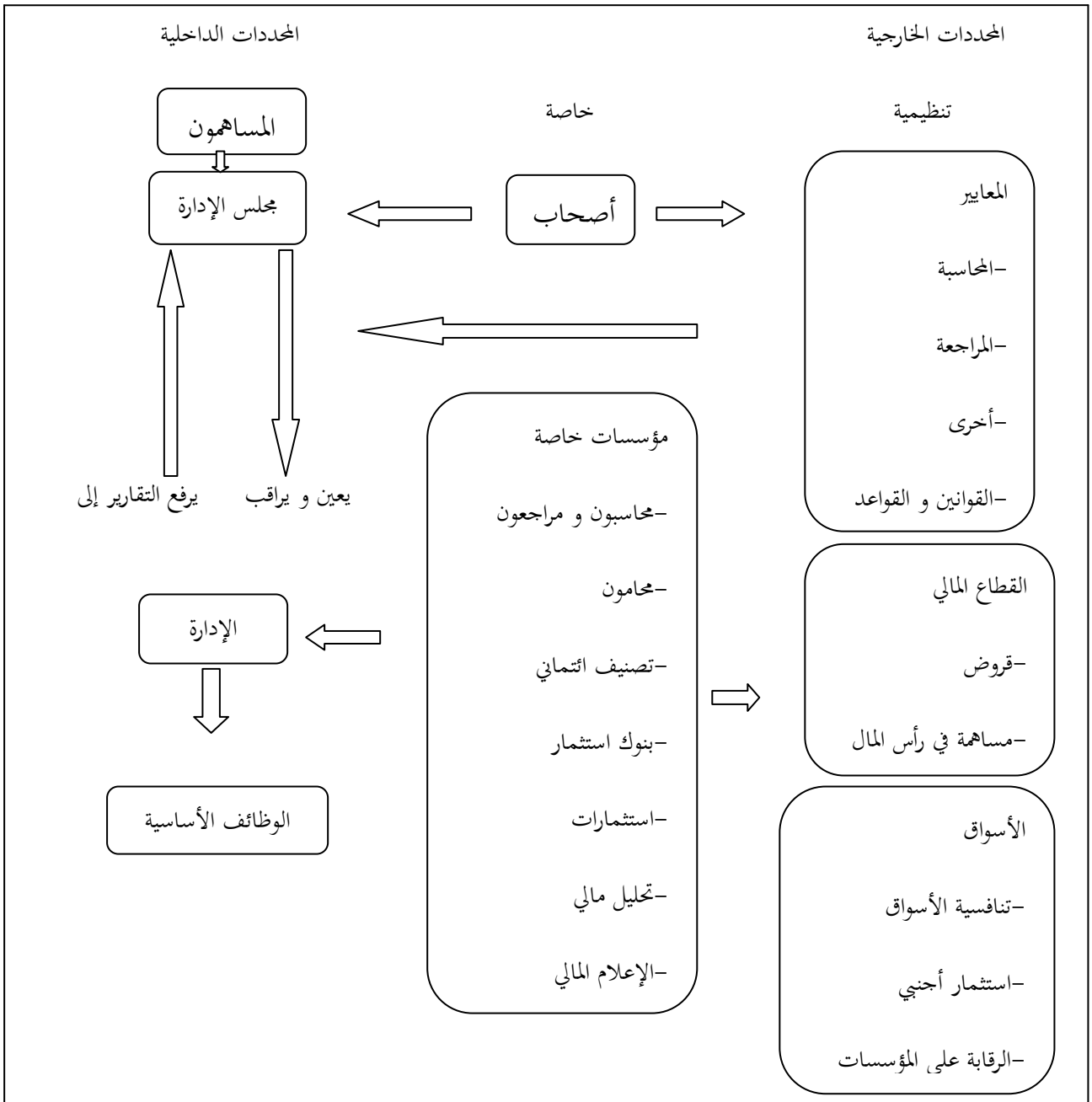
تشير إلى القواعد و النظم و الأسس التنظيمية داخل المؤسسة ، حيث أنها تحدد توزيع السلطات و الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرارات في المؤسسة خاصة بين الجمعية العامة و مجلس الإدارة و المدراء ، مما يقلل التعارض بين مصالح هذه الأطراف [2].

و الشكل التالي يوضح كل من المحددات الداخلية و الخارجية للحوكمة.

1-محمد ياسين غادر ، نفس المرجع ، ص 16.

2-محمد جاسم محمد ، محمد عزيز عبد الرضا ، دور الحوكمة المصرفية في تعزيز كفاءة البنوك التجارية العراقية ، شهادة البكالوريوس ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة القادسية، العراق ، ص 10.

الشكل رقم (1-1) : محددات الحوكمة المؤسسية.



*المؤسسات الخاصة تشير إلى عناصر القطاع الخاص ، و كيانات الإدارة الذاتية ، و وسائل الإعلام ، و المجتمع المدني ، و تلك الجهات التي تقلل من عدم توافر المعلومات ، و ترفع من درجة مراقبة الشركات ، و تلقي الضوء على السلوك الانتهازي للإدارة .

المصدر : جيهان عبد المعز الجمال ، مرجع سابق ، ص 500.

المطلب الثالث : أهداف و أهمية الحوكمة المؤسسية .

أولا : أهداف الحوكمة المؤسسية .

يمكن تلخيص أهم أهداف الحوكمة المؤسسية في التالي [1]:

1- ضمان تطبيق معايير محاسبية سليمة لمنع الفساد و سوء الإدارة .

2- ضمان الحفاظ على حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين.

3- الالتزام بأحكام القانون و العمل على ضمان مراجعة الأداء المالي و تخفيض تكلفة التمويل.

4- وجود هياكل إدارية متكاملة تضمن محاسبة الإدارة أمام المساهمين و أصحاب المصالح.

5- مراعاة مصالح العمل و العاملين و توزيع الصلاحيات و المسؤوليات بما يضمن تعزيز الرقابة و الضبط الداخلي .

بالإضافة إلى النقاط السابقة يوجد أهداف أخرى تتمثل في التالي [2]:

6- حماية حقوق المساهمين و مصالحهم من خلال وضع الإستراتيجية الاستثمارية السليمة .

7- زيادة الثقة بالاقتصاد الوطني.

1-جيهان عبد المعز الجمال ، مرجع سابق ، ص ص 492-493.

2-علاء فرحان طالب ، إيمان شيحان المشهداني ، مرجع سابق ، ص 44

ثانيا : أهمية الحوكمة المؤسسية .

تكمن أهمية الحوكمة المؤسسية في التالي [1]:

1-أهمية الحوكمة بالنسبة للمؤسسة .

أ-رفع الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة من خلال وضع أسس للعلاقة بين مديري المؤسسة و مجلس الإدارة و المساهمين .

ب-العمل على وضع إطار تنظيمي يكمن من خلاله تحديد أهداف المؤسسة و سبل تحقيقها من خلال توفير الحوافز المناسبة لأعضاء الإدارة التنفيذية لكي يعملوا على تحقيق تلك الأهداف التي تراعي مصلحة المساهمين .

ج-تؤدي إلى الانفتاح على أسواق المال العالمية و جذب قاعدة عريضة من المستثمرين لاسيما الأجانب منهم لتمويل المشاريع التوسعية .

د-تطبيق قواعد الحوكمة يزيد من ثقة المستثمرين لأن تلك القواعد تضمن حماية حقوقهم .

2- أهمية الحوكمة بالنسبة للمساهمين :

أ-تساعد في ضمان الحقوق لكافة المساهمين مثل حق التصويت ، حق المشاركة في القرارات الخاصة لأن تغيرات جوهرية قد تؤثر على أداء المؤسسة في المستقبل .

ب- الإفصاح الكامل عن أداء المؤسسة و الوضع المالي و القرارات الجوهرية المتخذة من قبل الإدارة العليا يساعد المساهمين على تحديد المخاطر المترتبة على الاستثمار في هذه المؤسسات.

1-شوقي بورقبة ، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية ، الطبعة الأولى ، دار النفائس ، الأردن ، 2014 ، ص 223- 224.

المبحث الثاني : مدخل إلى حوكمة البنوك.

نتيجة التطورات السريعة و المتتالية في الصناعة البنكية و زيادة الضغوط التنافسية و حدوث الأزمات المالية و مختلف المخاطر التي عانى و يعاني منها القطاع البنكي، تم التركيز على تطبيق مفهوم حوكمة البنوك.

المطلب الأول : مفهوم حوكمة البنوك .

لا يخرج مفهوم حاكمية البنوك في مفهومه العام عن مفهوم حاكمية المؤسسات ، حيث يذهب بعضهم إلى اعتماد تسمية حاكمية المؤسسات للمؤسسات البنكية.

تعرف لجنة بازل للرقابة المصرفية حاكمية البنوك بالآتي :« تعني الحاكمية الإدارة الرشيدة وتحديد العلاقة بين شركاء البنك (مساهمين ، مودعين ، دائنين ، زبائن ، مجلس الإدارة ، الحكومة .....الخ) و محاولة تنافي تعارض المصالح و ذلك من خلال هيكل تنظيمي محكم يحقق مصالح الجميع، و يضمن إدارة البنك و خصوصا إدارة المخاطر بصورة واضحة و جيدة بما يؤمن المحافظة على استقرار النظام البنكي[1] ».

و تعرف الحوكمة في الجهاز البنكي بأنها: «مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة و الإدارة العليا للبنك و حماية حقوق حملة الأسهم و المودعين ، بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء الفاعلين الخارجيين و التي تحدد من خلال الإطار التنظيمي و سلطات الهيئة الرقابية ، و تنطبق الحوكمة في الجهاز البنكي على البنوك العامة و الخاصة [2] ».

وتعرف أيضا بأنها :«إطار يتضمن المبادئ والمعايير التي يجب تطبيقها على الهيكل التنظيمي للبنك و العمليات والأنظمة البنكية بما يضمن تحقيق الرقابة الفعالة و الدقة في تقييم الأداء [3] ».

1-حاكم محسن الربيعي ، حمد عبد الحسين راضي ، مرجع سابق ، ص 29-31.

2-نظير رياض محمد الشحات ، مرجع سابق ، ص 325.

3-صلاح حسن ، تحليل و إدارة و حوكمة المخاطر المصرفية الإلكترونية ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب الحديث للنشر ، القاهرة ، 2011 ، ص 380.

و كتعريف شامل لحوكمة البنوك فهي نظام تدار به البنوك من خلال الإدارة و الإدارة العليا من أجل تحقيق أهداف و حماية أصحاب المصالح و المساهمين ، و لضمان نجاح عملية الحوكمة يجب تطبيق كل من مبدأ الشفافية و مبدأ الإفصاح .

المطلب الثاني : أهداف و أهمية حوكمة البنوك .

أولا : أهداف حوكمة البنوك .

يساهم تطبيق مبادئ الحوكمة في تحقيق مجموعة من الأهداف التي أشار إليها العديد من الباحثين و نذكر منها [1]:

1-كبح مخالفات الإدارة و ضمان التناغم الفعال بين مصالح الإدارة و مصالح المساهمين؛

2- تقليل المخاطر المالية و الاستثمارية؛

3- حماية حقوق المساهمين و مصالحهم من خلال وضع الإستراتيجية الاستثمارية السليمة؛

4- تعميق دور أسواق المال في تنمية المدخرات؛

5- زيادة الثقة في الاقتصاد الوطني؛

6- إظهار الشفافية و قابلية المحاسبة على المسؤولية الاجتماعية؛

7- تحسين الأداء المالي للمؤسسة أو البنك؛

8- الحفاظ على السرية الاقتصادية للمؤسسة من خلال التمسك بالقيم الأخلاقية (أخلاقيات المهنة)؛

1-نسيمة بريك ، الحوكمة المصرفية و مدى نجاعتها في تقويم الأداء المالي ، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة المدية ، الجزائر، 2015-2016، ص ص 51-52.

9- انفتاح المؤسسات على أسواق رأس المال العالمية و الوصول إلى أعلى المراتب لدى مؤسسات التقييم المالي؛

10- التزام المؤسسات بالسلوكيات الأخلاقية و الممارسات المهنية السليمة و الآمنة مع الالتزام بالقوانين و اللوائح و الضوابط الرقابية و الإشرافية.

ثانيا : أهمية حوكمة البنوك.

تظهر أهمية تطبيق الحوكمة في القطاع البنكي فيما يلي [1]:

1-أهمية البنوك كمركز للأنشطة المالية و التجارية و الصناعية للدولة؛

2- طبيعة أعمال البنوك التي تتسم بسرعة الحركة؛

3- الأثار الأوسع انتشار المترتبة على انهيار البنوك و التي تنال من جميع الأطراف المتمثلة في المودعين و الدائنين و المساهمين؛

4-تفيد الحوكمة الجيدة في الحد من التقلبات الكبيرة التي تشهدها أسواق المال؛

5- تحسين أداء البنوك و ارتفاع قيمتها في السوق بالإضافة إلى الحد من مستويات المخاطرة؛

6- تقوم البنوك بتجميع المدخرات و توظيفها حيث تعد من مصادر التمويل الرئيسية للمؤسسات و يعتمد القطاع المالي في معظم الدول النامية على الجهاز البنكي[2]؛

7- تحقيق الحماية لحقوق المساهمين[3]؛

1-محمد مصطفى سليمان ، حوكمة الشركات ، الدار الجامعية للنشر و التوزيع ، الإسكندرية ، 2008 ، ص ص 244- 245.

2-صلاح حسن ، مرجع سابق ، ص 179.

3- شريقي عمر ، دور و أهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي ، ملتقى " الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية " ، جامعة سطيف ، 20-21 أكتوبر 2009 ، ص 715.

8-تحقيق الحماية لأموال المودعين [1].

المطلب الثالث : مبادئ حوكمة البنوك و الأطراف المعنية بتطبيقها.

أولا : مبادئ حوكمة البنوك.

أصدرت لجنة بازل تقريرا حول دور الحوكمة في البنوك عام 1999 ثم أصدرت نسخة معدلة عن هذا التقرير عام 2005 ، و في عام 2006 أصدرت لجنة بازل نسخة محدثة و معدلة عن التقرير السابق، و أهم ما جاء في هذه النسخة المبادئ التالية [2]:

1-يجب أن يكون أعضاء مجلس إدارة المؤسسات مؤهلين و قادرين على إدارة أعمال البنك و مسؤولين عن أداء و سلامة الموقف المالي ، و إيجاد إستراتيجية لعمل البنك أو قادرين على اتخاذ القرارات التصحيحية في جميع المناسبات؛

2- على مجلس الإدارة مراقبة و إدارة الأهداف الإستراتيجية للبنك آخذين بعين الاعتبار مصالح حملة الأسهم و المودعين ، يضاف إلى ذلك مسؤوليتهم عن توفر الحماية الملائمة للعاملين الذين يعدون تقاريرا عن ممارسات غير قانونية أو غير أخلاقية من أي إجراءات تأديبية مباشرة أو غير مباشرة؛

3- إيجاد هيكل إداري متكامل يشجع على المحاسبة و تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة و الإدارة العليا و المديرين و العاملين في البنك؛

4- امتلاك المسؤولين في البنك المهارات و الخبرات و المعلومات الضرورية و المهمة لإدارة البنك وفق السياسات و التوجهات الموضوعية من قبل مجلس الإدارة؛

1-شريقي عمر ، مرجع سابق ، ص 715.
2-محمد حلمي الجيلاني ، مرجع سابق ، ص 88.

5- يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن سياسات الأجور و المكافآت تتناسب مع ثقافة و أهداف و إستراتيجية البنك في الأجل الطويل ، و أن ترتبط حوافز الإدارة العليا و المديرين التنفيذيين بأهداف البنك في الأجل الطويل [1]؛

6- تعد الشفافية ضرورية للحوكمة الفعالة و السليمة ، و تبعا لدليل لجنة بازل عن الشفافية في البنوك فإنه من الصعب للمساهمين و أصحاب المصالح و المشاركين الآخرين في السوق ، و أن يراقبوا بشكل صحيح و فعال أداء إدارة البنك في ظل نقص الشفافية ، و هذا يحدث إذا لم يحصل المساهمون و أصحاب المصالح على معلومات كافية عن هيكل ملكية البنك و أهدافه ، و يعد الإفصاح العام الملائم ضروريا و خاصة للبنوك المسجلة في البورصة لتحقيق الانضباط في السوق ، و يكون الإفصاح في الوقت المناسب و الدقيق من خلال موقع البنك على الانترنت و في التقارير الدورية و السنوية ، و يكون متلائما مع حجم و تعقيد هيكل الملكية و حجم تعرض البنك للمخاطرة أو عما إذا كان البنك مسجلا في البورصة ، و من ضمن المعلومات التي يجب الإفصاح عنها المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية، التعرض للمخاطر ، الموضوعات المرتبطة بالمراجعة الداخلية و بالحوكمة في البنك و منها هيكل و مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة و المديرين و اللجان و هيكل الحوافز و سياسات الأجور للعاملين و المديرين [2]؛

7- يجب على مجلس الإدارة و الإدارة العليا أن يعرفا و يفهما الهيكلية التشغيلية للبنك و المخاطر التي تطرحها ، أي هيكل البنك بكل مكوناته من حيث ما إذا كان البنك في شكل مركز رئيسي و فروع أو مؤسسة قابضة و مؤسسات تابعة أو كيانات قانونية أخرى ، و كلها مكونات تتكون في شكل ما يسمى بالمجموعة البنكية و يمكن أن تزيد تعقيد الهيكل التنظيمي للبنك ، و خاصة العلاقات الداخلية

1-يوسفي هجيرة ، دور الحوكمة في إدارة المخاطر البنكية ، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة المدية ، الجزائر ، 2016 - 2017 ، ص 27.

2-يوسفي هجيرة ، نفس المرجع ، ص 28.

و المعاملات بين المكونات المختلفة للبنك ، وهو ما قد يؤدي إلى تحديات في تحديد و مراقبة إدارة مخاطر البنك ككل و هو ما يشكل خطرا في حد ذاته[1] ؛

8- يجب أن يتماشى تعويض موظف بشكل فعال مع اتخاذ احترازي للمخاطر و يجب أن يكون التعويض معادلا لجميع أنواع المخاطر ، و يجب أن تكون نتائج التعويض عاكسة لمخرجات المخاطر و يجب أن تكون جداول دفع التعويض حساسة للأفق الزمني للمخاطرة [2].

ثانيا : الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة في البنوك.

1-الأدوار و المسؤوليات الخاصة بالأطراف الداخلية [3]:

أ-المساهمون :

يقوم المساهمون بتوفير رأس المال ، و يتمتعون بسلطة قوية و إن كانت محددة و هم المسؤولون بصفة أساسية عن تعيين و فصل مجالس الإدارة ، و تعد موافقتهم ضرورية لإتمام الكثير من الصفقات .

و يلعب المساهمون دورا هاما في تقرير الحوكمة ومن خلال انتخاب المجلس الإشرافي و الموافقة على مجلس الإدارة و لجنة المراجعة و المراجعين الخارجين ، يكون المساهمون في وضع يسمح لهم بتحديد توجه البنك ، و تختلف البنوك عن المؤسسات الأخرى في أن مسؤوليات الإدارة و المجلس ليست فقط اتجاه حملة الأسهم بل أيضا اتجاه المودعين الذين يوفرون رافعة مالية لرأس المال ، و ينبغي على المساهمين أن يلعبوا دورا رئيسيا في الإشراف على إدارة شؤون البنك .

1-عبد المطلب عبد الحميد ، الإصلاح المصرفي و مقررات بازل 3 ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية ، 2013 ، ص 349.
2-عبد المطلب عبد الحميد ، نفس المرجع ، ص 349.
3- صلاح حسن ، البنوك و المصارف و منظمات الأعمال ، مرجع سابق ، ص 194-196.

ب- مجلس الإدارة :

*يتم اختيار رئيس مجلس الإدارة بالانتخاب من بين أعضائه ، و يتطلب تفعيل نظام الحوكمة في أي مؤسسة أن يحقق مجلس الإدارة توازنا عاليا و فعالا بين دفع العمل إلى النجاح و السيطرة عليه بحكمة؛

* يجب أن يتمتع أعضاء مجلس الإدارة المستقلين بشخصيات قوية و أن يكونوا من ذوي الخبرة في مجالاتهم ، بحيث يكون لهم إسهامات بناءة للعمل داخل المجلس و خارجه بما يتمتعون به من خبرة و معرفة و نزاهة كمتطلبات أساسية لتحسين الأداء ؛

* يعد الاهتمام بتعيين أفضل الخبرات في مجالس الإدارة و ضمان ما لديهم من جدارة من متطلبات تحسين الأداء؛

* ينبغي أن لا يكون أعضاء مجلس الإدارة أكثر مما يلزم لضروريات إدارة العمل؛

* على كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة على حدة ، و كل أعضاء المجلس مجتمعين أن يدركوا مسؤوليتهم عن كفاءة إدارة البنك ، بالإضافة إلى دورهم في التأكد أن سياسة البنك التي تتم صياغتها يتم تنفيذها بواسطة الإدارة تتوافر بها الأطر الملائمة للثواب و العقاب؛

* أن أعضاء مجلس إدارة البنوك هم الحراس على الاستقرار المالي ، و عليهم التأكد أن إستراتيجية البنك توازن بين المخاطرة و العائد .

ج- لجنة المراجعة :

تقوم لجان المراجعة بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية و تحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة لما تقوم به من إشراف على عمليات المراجعة الداخلية و الخارجية و مقاومة ضغوط وتدخلات الإدارة على عملية المراجعة ، علاوة على ذلك يشير البعض بأن مجرد إعلان الوحدة الاقتصادية عن تشكيل لجنة للمراجعة كان له أثر حوكمة أسهمها بسوق الأوراق المالية.

و من الواضح أنه لا يوجد تعريف موحد حتى الآن للجان المراجعة حيث تختلف من المؤسسة لأخرى ، و قد قام البعض بتعريف لجنة المراجعة « أنها لجنة منبثقة من مجلس إدارة المؤسسة ، و تكون عضويتها قاصرة فقط على الأعضاء غير التنفيذيين و الذين تتوافر لديهم درجة عالية من الاستقلالية و الخبرة في مجال المحاسبة و المراجعة ، و أيضا إعداد التقارير المالية و مراجعة عمليات المراجعة الداخلية و الخارجية و أيضا مراجعة الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة المؤسسات داخل المؤسسة» .

د- المراجعة الداخلية :

تم تعريف المراجعة الداخلية على أنها : « وظيفة تقييم مستقلة داخل التنظيم تهدف إلى خدمته عن طريق فحص و تقييم الأنشطة المختلفة ، و يتمثل هدف المراجعة الداخلية في مساعدة أعضاء التنظيم في تنفيذ مسؤولياتهم بفعالية و ذلك بإمدادهم بالبيانات و المعلومات التحليلية و عمل الدراسات و تقديم المشورة و التوصيات المناسبة بصدد الأنشطة التي تم مراجعتها» .

وقد جاءت تسمية (داخلية) لهذا النوع من المراجعة بسبب كونها جزءا بين موظفيها الذين تتوفر فيهم كفاءة خاصة و لديهم دراية واسعة بكافة أوجه نشاط المؤسسة و أساليب سير العمل بها في مختلف وحداتها و أقسامها .

هـ- أصحاب المصالح الأخرى :

و هم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل المؤسسة مثل العملاء و الدائنون و الموردون و العمال، و يجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف لديهم مصالح قد تكون متضاربة و مختلفة في بعض الأحيان ، فالدائنون على سبيل المثال يهتمون بقدرة المؤسسة على السداد في حين يهتم العمال و الموظفون بقدرة المؤسسة على الاستمرار .

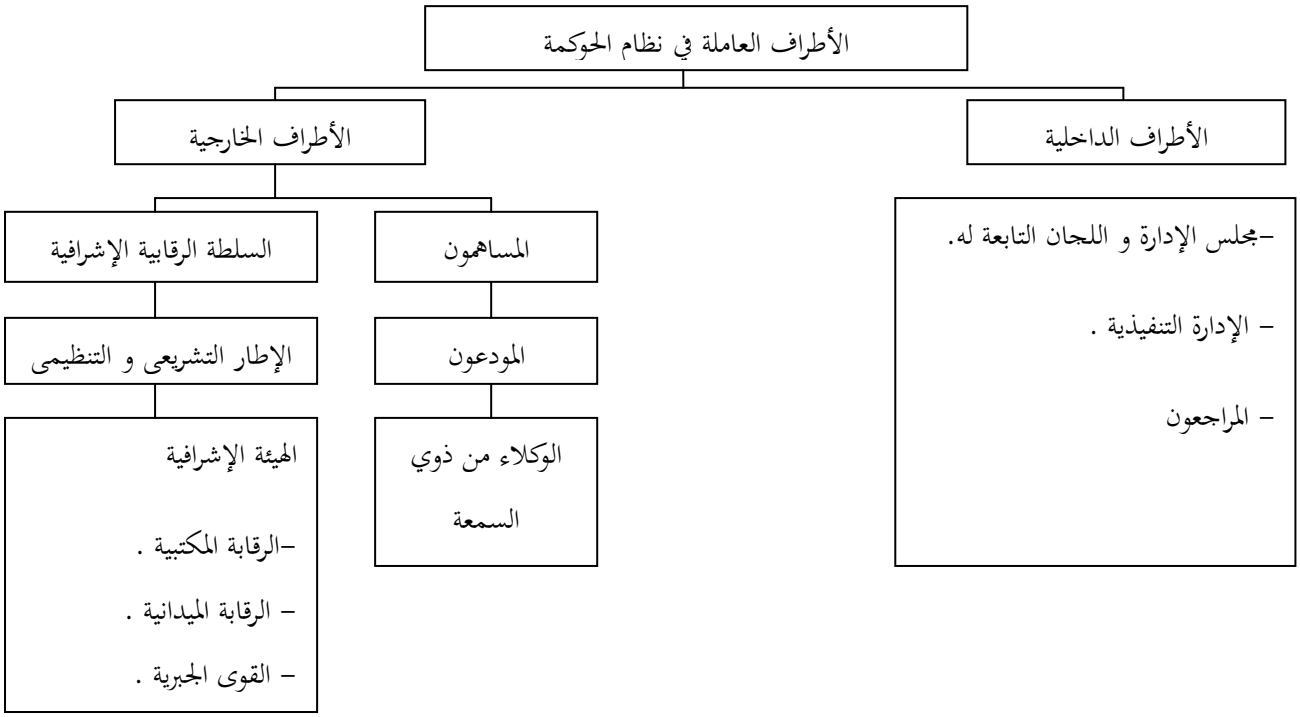
هذه الأطراف مهمة في معادلة العلاقة بالمؤسسة ، فهم الذين يقومون فعلا بأداء المهام التي تساعد المؤسسة على الإنتاج و تقدم السلع و الخدمات و بدونهم لا تستطيع الإدارة و لا حتى مجلس الإدارة

و المساهمون تحقيق الاستراتيجيات الموضوعة للمؤسسة فهم الأداء الذي يحرك المؤسسة، فالعملاء هم الطرف الذي يشتري الخدمة أو المنتج ، و بدونه لا داع لوجود شركة أو مؤسسة .

أما الموردون فهم من يبيع للمؤسسة المواد الخام و السلع و البضائع و الخدمات الأخرى لذلك تعتمد المؤسسة اعتمادا كليا على كفاءة هؤلاء الموردون في توريد المواد و السلع و الخدمات في الوقت المناسب، و بالجودة و التكلفة المناسبتين ، و أي تأخير في تسليم هذه المواد و الخدمات ينتج عنه تأخير في عمليات الإنتاج في المؤسسة أما في يتعلق بالممولين ، البنوك و المؤسسات المالية ، و جميع الأطراف التي تمنح الشركات التسهيلات الائتمانية [1].

و الشكل التالي يوضح الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة في البنوك .

الشكل رقم (1-2) : الأطراف العاملة في نظام الحوكمة في القطاع البنكي .



المصدر : صلاح حسن ، البنوك و المصارف و منظمات الأعمال ، مرجع سابق ص 194.

1-حليمي رابح ، دور مبادئ الحوكمة في الرفع من الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية ، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة بسكرة، الجزائر ، 2013-2014 ، ص ص 35-36.

المبحث الثالث : الحوكمة وفق مقررات لجنة بازل .

تحظى كل من نظم و آليات الوقاية ضد المخاطر و كذا الأزمات المالية و البنكية لأهمية بالغة بغية تعزيز النظام البنكي ، و قد نتج عن المساعي الدولية ظهور مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية و الإشراف على البنوك ، حيث سعت إلى تحقيق مجموعة من الأهداف و هو ما سنتطرق إليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول : تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية و أهدافها .

أولا : تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية .

يمكن القول عن لجنة بازل بأنها : « لجنة تأسست و تكونت من مجموعة الدول الصناعية العشرة ، و ذلك في نهاية عام 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا ، و قد حدث ذلك بعد أن تفاقمت أزمة المديونية الخارجية للدول النامية و تزايد حجم و نسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها بعض هذه الدول ، و يضاف إلى ذلك المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية و الأوروبية بسبب نقص رؤوس أموال تلك البنوك ».

و لقد تشكلت لجنة بازل تحت مسمى لجنة التنظيمات و الإشراف و الرقابة المصرفية ، كما تكونت من ممثلين عن مجموعة العشر و هي : بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، اليابان ، هولندا ، السويد ، سويسرا ، المملكة المتحدة ، لوكسمبرج و الولايات المتحدة الأمريكية [1].

ثانيا : أهداف لجنة بازل للرقابة المصرفية.

تهدف لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى تحقيق ما يلي [2]:

1-عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة و اقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية ، 2005 ، ص 80.

2-مجلة اضاءات ، اتفاقية بازل الأولة و بازل الثانية ، معهد الدراسات المصرفية ، السلسلة 5 ، العدد 4 ، الكويت ، نوفمبر 2012 ، ص3.

1-المساعدة في تقوية استقرار النظام البنكي العالمي ، وخاصة بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية؛

2- إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين البنوك الناشئة عن الفروق في متطلبات الرقابة الوطنية بشأن رأس المال البنكي؛

3- العمل على إيجاد آليات للتكيف مع التغيرات البنكية العالمية و في مقدمتها العولمة المالية الناتجة عن التحرر المالي و تحرير الأسواق النقدية من البنوك ، بما في ذلك التشريعات و اللوائح و المعوقات التي تحد من اتساع و تعميق النشاط البنكي للبنوك عبر أنحاء العالم في ظل الثورة التكنولوجية؛

4- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك و تسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة.

المطلب الثاني : مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية .

أولا : اتفاقية بازل 1 :

يشير رأس المال في الأموال التي يساهم بها الملاك في البنك على أمل جني عائد على هذه الأموال و لكن إذا أفلس البنك فإن الملاك سيخسرون مساهماتهم ، و تتمثل أشكال استثمار الملاك في البنك في شراء الأسهم من أجل الحصول على أرباح توزع على الملاك أو يعاد استثمارها .

كما يعرف رأس المال بشكل عام بأنه " الفرق بين الأصول و الخصوم لأي مؤسسة، و يعتبر حماية لحقوق دائني أي مؤسسة في حالة عدم وجود مخصصات لمقابلة أي خسائر تحدث مستقبلا ، كذلك الأمر بالنسبة للبنوك حيث يعتبر رأس المال خط الدفاع الأول لامتصاص أية خسائر محتملة و ذلك في حالة انخفاض قيمة أي بند من بنود الأصول و عدم وجود مخصص يستوعب هذا الانخفاض ، و تختلف عملية تحديد رأس المال من بنك إلى آخر و يعتمد ذلك على عدة عوامل منها : درجة المخاطرة على طبيعة أصول البنك (فكلما زادت المخاطرة كلما احتاج البنك إلى رأس مال أكبر) إضافة إلى الإدارة التي تتولى أعمال البنك.

فيما يلي سوف نتعرض لمكونات معدل كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل الصادرة سنة 1988 و مفاهيم لجنة بازل المتعلقة برأس مال البنك و الأوزان النسبية لدرجة مخاطر أصوله [1].

1-معدل كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل الصادرة سنة 1988[2]:

أ – معدل كفاية رأس المال :

معدل كفاية رأس المال = $\frac{\text{رأس المال الأساسي+رأس المال المساند}}{\text{عناصر الأصول المرجحة بأوزان مخاطرها}} \geq 8\%$.

يتكون رأس المال وفقا لمفهوم لجنة بازل من شريحتين أساسيتين :

***الشريحة الأولى** : و تسمى رأس المال الأساسي و يتمثل في حقوق المساهمين التي تتضمن الأسهم العادية المصدرة و المدفوعة بالكامل و كذلك الأسهم الممتازة وفقا لتحفظات معينة بالإضافة إلى الاحتياطات المعلنة و الأرباح المحتجزة .

* **الشريحة الثانية** : و تسمى رأس المال المساند أو التكميلي و يتمثل في المكونات التالية :

– **الاحتياطات غير المعلنة** : و هي الاحتياطات التي تتم من خلال حساب الأرباح و الخسائر دون أن تظهر ضمن عناصره عند الإفصاح عن بياناته من خلال النشر في الصحف ، و ذلك بشرط أن تكون مقبولة من السلطة الرقابية .

– **احتياطات إعادة تقييم الأصول** : و يتم تكوين هذه الاحتياطات نتيجة لتقييم الأصول لإظهار قيمتها الحالية ، بدلا من قيمتها الدفترية ، بشرط أن يكون تقييم الأصول تقييما يعكس احتمال تذبذب أسعارها ، و القدرة على بيعها بالأسعار التي تم التقييم بها إذا دعت الضرورة لذلك ، على أن يتم تخفيض فروق التقييم بنسبة 55% للتحوط ضد مخاطر تذبذب أسعار هذه الأصول في السوق

1-فايزة لعراف ، مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل و أهم انعكاسات العولمة ، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية ، 2005 ، ص 81.
2-فايزة لعراف ، نفس المرجع ، ص ص 82-83.

و احتمالات خضوع هذه الفروق عند تحققها للضريبة .

–المخصصات العامة للديون المشكوك في تحصيلها : المحددة و تسمى احتياطات عامة (لا يؤخذ بها إلا إذا كانت المخصصات مستوفاة بالكامل) و النسبة التي يؤخذ بها يجب أن تكون 1.25%كحد أقصى من الأصول الخطرة .

– القروض المساندة متوسطة و طويلة الأجل : تأخذ شكل سندات بأجل محدد ، ومن خصائصها أن ترتيب سدادها في حالة إفلاس البنك ، يأتي في مرتبة تالية لحقوق المودعين بالبنك و قبل سداد ما قد يستحق للمساهمين ، و مقابل ذلك تتمتع هذه السندات بسعر فائدة مميز كما يمكن أن تأخذ هذه القروض صورة قروض تدعيمية من قبل المساهمين بالبنك في حالة تعثره بشرط أن يأتي سداد هذه القروض في مرتبة تالية بعد سداد حقوق المودعين .

ب– نظام أوزان المخاطر (قياس كفاية رأس المال):

تستند طريقة قياس متانة رأس المال إلى نظام من أوزان المخاطرة يطبق على جميع الفقرات داخل و خارج الميزانية العامة ، و قد استندت طريقة القياس إلى المخاطرة الائتمانية للمقترض ، و تحددت الأوزان الأساسية للمخاطر ب (100%، 50% ،20% ، 10% ، 0 %) حسب أنواع الموجودات [1].

1–عبد الرزاق حبار ، المنظومة المصرفية الجزائرية و متطلبات استيفاء مقررات لجنة بازل ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشلف ، الجزائر، 2005 ، ص 48.

الجدول رقم (1-1) : الأوزان المطبقة حاليا لمخاطر الأصول للعناصر داخل الميزانية

درجة المخاطرة	البنود
%0	1-النقدية 2-المطلوبات من الحكومة المركزية و البنوك المركزية بالعملة المحلية و الممولة بها. 3-المطلوبات الأخرى من الحكومات المركزية لدول منظمة التعاون الاقتصادي (OCDE) أو مضمونة من قبل الحكومات المركزية لدول (OCDE)
%0 %10أو %20 % 50	المطلوبات من مؤسسات القطاع العام المحلية و القروض المضمونة أو المغطاة بواسطة إصدارات أوراق مالية من تلك المؤسسات .
%20	1-المطلوبات المضمونة من بنوك متعددة الأطراف (مثل البنك الدولي) و كذلك المطلوبات المضمونة أو المغطاة بأوراق مالية صادرة عن تلك البنوك. 2- المطلوبات من البنوك المسجلة في دول ال(OCDE) و كذا القروض المضمونة . 3- المطلوبات من مؤسسات الأوراق المالية المسجلة في دول(OCDE) و الخاضعة لاتفاقيات رقابية ، و كذا مطلوبات بضمانات تلك المؤسسات . 4- المطلوبات من البنوك المحلية خارج دول ال (OCDE) و المتبقى على استحقاقها أقل من سنة و كذا القروض المتبقى عليها أقل من سنة و المضمونة من بنوك مسجلة خارج دول (OCDE). 5- المطلوبات من مؤسسات القطاع العام غير المحلية في دول (OCDE) و التي تضمن مطلوبات الحكومة المركزية و القروض المضمونة بواسطة إصدارات أوراق مالية من هذه المؤسسات . 6- النقدية تحت التحصيل .
%50	القروض المضمونة بالكامل برهونات على العقارات السكنية التي يشغلها المقترضون أو التي سيؤجرها للغير .

%100	1-المطلوبات من القطاع الخاص . 2- المطلوبات من البنوك المسجلة خارج دول (OCDE) و التي يتبقى على ميعاد استحقاقها فترة تزيد عن سنة . 3- المطلوبات من الحكومات المركزية خارج (OCDE) و التي يتبقى على ميعاد استحقاقها فترة تزيد عن سنة . 4- المطلوبات من الحكومات المركزية خارج دول (OCDE) ما لم تكن ممنوحة بالعملة المحلية و ممولة بها . 5- المطلوبات من المؤسسات التجارية المملوكة للقطاع العام . 6- المباني و الآلات و الأصول الأخرى الثابتة . 7- العقارات و الاستثمارات الأخرى (بما في ذلك الاستثمارات في شكل مساهمات في مؤسسات أخرى لم تدخل في الميزانية الموحدة للبنك . 8- الأدوات الرأسمالية التي أصدرتها بنوك أخرى (ما لم تكن قد استبعدت من رأس المال . 9- باقي الأصول الأخرى .

المصدر : عبد الرزاق حبار ، مرجع سابق ، ص ص 49 – 50.

ج- تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان مخاطر الائتمان.

قامت مقررات لجنة بازل على أساس تصنيف الدول إلى مجموعتين ، الأولى متدنية المخاطر و تضم مجموعتين فرعيتين ، و الثانية ذات مخاطر مرتفعة [1]:

***المجموعة الأولى** : و تضم :

- الدول الأعضاء في منظمة التعاون الدولي الاقتصادي و التنمية (OCDE) يضاف إليها دولتان هما : سويسرا و المملكة العربية السعودية .

1-حياة نجار ، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف ، الجزائر ، 2013 – 2014 ، ص 96.

-الدول التي قامت بعقد بعض الترتيبات الاقتراضية خاصة مع الصندوق النقد الدولي و هي : استراليا، النرويج ، النمسا ، البرتغال ، نيوزلندا ، فنلندا ، اسلندا ، الدانمرك ، اليونان و تركيا.

و قد قامت اللجنة بتعديل هذا المفهوم في جويلية 1994 و ذلك باستبعاد أي دولة من هذه المجموعة لمدة خمس سنوات إذا ما قامت بإعادة جدولة دينها العام الخارجي .

***المجموعة الثانية** : و تشمل كل دول العالم ما عدا الدول المدرجة في المجموعة الثانية .

د- التعديلات التي نتجت عن اتفاق بازل 1:

اقترحت اللجنة سنة 1993 ، ادخال بعض التعديلات على أسلوب حساب معيار كفاية رأس المال ليغطي مخاطر السوق ، بالإضافة إلى تغطية المخاطر الائتمانية و مخاطر الدول ، و مقتضى هذه التعديلات إضافة شريحة ثالثة هي القروض المساندة لأجل سنتين على أن تستخدم لتغطية مخاطر السوق فقط .

وافقت لجنة بازل في أفريل 1995 على السماح للبنوك باستخدام أساليبها الداخلية الخاصة لقياس مخاطر السوق ، كبديل لاستخدام إطار القياس الموحد الذي وضع في أفريل 1993 ، و الذي كان من المقترح تطبيقه على جميع البنوك و الهدف من استحداث هذا التعديل في اتفاق رأس المال في توفير ضمانات رأسمالية صريحة و محددة ضد مخاطر الأسعار التي تتعرض لها البنوك التجارية و أخيرا أصدرت لجنة بازل سنة 1996 الاتفاقية الخاصة باحتساب كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر السوقية، بعد أن كانت الاتفاقية الأولى تعنى بمخاطر السوق فقط و تعتبر هذه الاتفاقية تعديلا لاتفاقية 1988 ، ووفق هذا التعديل فعند حساب نسبة رأس المال الإجمالية للبنك يتم إيجاد صلة و قيمة بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطر السوقية في 12.5% ثم إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة و المجمعة لغرض مقابلة مخاطر الائتمان و بالتالي سوف يكون بسط الكسر هو مجموع رأس مال البنك من الشريحة الأولى و الثانية و التي يمكن استخدامها لمواجهة المخاطر السوقية ، و بالتالي تصبح إذن العلاقة المعدلة لحساب كفاية رأس المال كما يلي.

$$\text{كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال}\left(\text{الشريحة 1} + \text{الشريحة 2} + \text{الشريحة 3}\right)}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر} + \text{مقياس المخاطرة السوقية} * 12.5} \geq 8\% .$$

و في سنة 1999 نشرت لجنة بازل اقتراحات لإطار جديد لقياس كفاية رأس المال يحل محل اتفاقية 1986 ، و أدخلت فيه معيار جديد تأخذ في الاعتبار المخاطر التي تتعرض لها البنوك لتشمل مخاطر التشغيل ، و في سنة 2001 تقدمت لجنة بازل بمقترحات أكثر تحديدا و تفصيلا حول الإطار الجديد لمعدل كفاية رأس المال ، و كان من المتوقع أن تصدر اللجنة النسخة النهائية من هذا الاتفاق قبل نهاية سنة 2001 و لكن لكثرة الردود و الملاحظات تأخر إصدارها ، وقد حددت سنة 2007 كآخر أجل لتطبيق اتفاقية بازل 2 [1].

ثانيا : اتفاقية بازل 2.

نتيجة التطورات المصرفية السريعة ظهرت مخاطر لا يغطيها معيار بازل 1 و أصبحت الاتفاقية أقل إلزاما ، و بعد التعديلات التي طرأت عليها أصدرت لجنة بازل في أفريل 2003 اتفاقية جديدة (بازل 2) و التي نصت على ثلاث ركائز أساسية لأجل فاعلية الرقابة المصرفية و تحقيق الاستقرار كما يلي:

1-الدعامة الأولى : المتطلبات الدنيا لرأس المال.

يستند معيار كفاية رأس المال حسب هذه الاتفاقية إلى مبدأ مستوى رأس مال البنك ، ينبغي أن يكون مرتبطا بالمخاطر التي قد يتعرض لها البنك ، فبموجبها تم إدراج مخاطر التشغيل في حساب كفاية رأس المال ، حيث أصبح قياسها يتم اعتمادا على ثلاث أنواع للمخاطر و هي : مخاطر الائتمان ، مخاطر السوق و المخاطر التشغيلية مع استخدام عدد من النماذج لقياس أي نوع من هذه المخاطر ، و تحسب كما يلي [2]:

1-يوسفي هجيرة ، دور الحوكمة في إدارة المخاطر البنكية ، رسالة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المدية ، الجزائر، 2016 – 2017 ، ص ص 70 – 71.

2-عمار عريس ، مجذوب بحوص ، تعديلات مقررات لجنة بازل و تحقيق الاستقرار المصرفي ، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد الثالث ، العدد 1 ،جامعة بشار ، 2017 ، ص 104.

نسبة كفاية رأس المال حسب بازل 2 = $\frac{\text{إجمالي رأس المال}}{\text{مخاطر الائتمان+مخاطر السوق+مخاطر التشغيل*12.5}} \geq 8\%$.

2- الدعامة الثانية : المتابعة من قبل السلطات الرقابية :

على السلطات الرقابية و المتمثلة في البنوك المركزية أن تتأكد من أن يكون للبنك إجراءات داخلية لتقييم رأس المال و يعمل على تحديد مستويات محددة له تتناسب مع المخاطر التي يتعرض لها البنك ، و ذلك حتى تتمكن هذه السلطات الرقابية من القيام بعملية المراجعة الرقابية و الإشرافية[1].

3- الدعامة الثالثة : انضباط السوق.

تهدف هذه الركيزة إلى تعزيز سلوك السوق من خلال تحسين نقل المعلومات المالية للبنوك ، و قد شددت اللجنة في توصياتها على ضرورة إعلام المشاركين ليس فقط بملائمة الأموال الخاصة لمخاطرة البنك بل و كذلك المناهج و الأنظمة المعتمدة لتقويم المخاطر و احتساب كفاية الأموال الخاصة ، و تتطلب هذه الركيزة أن يتم الإفصاح بشكل دوري بحيث يتضمن تركيبة رأس المال ، شرح نظام تصنيف المخاطر و تقييمها ، تفاصيل القروض ، الهيكل التنظيمي لوظائف إدارة المخاطر ، أساليب معالجة تقليل المخاطر و أساليب معالجة البيانات .

و يجب مراعاة ضرورة تماشي إطار الإفصاح وفق بازل الثانية (2) مع المعايير المحاسبية المحلية بكل دولة بمعنى أن لا تتعارض متطلبات الإفصاح هذه مع معايير الإفصاح المحاسبية الأكثر شمولا و التي يتعين على البنوك الالتزام بها[2] .

1-أحمد سليمان خصاونة ، المصارف الإسلامية ، الطبعة الأولى ، جدارا للنشر و عالم الكتب الحديث ، الأردن ، 2008 ، ص 125.

2-أحمد شعبان ، محمد علي ، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي و دور البنوك المركزية ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية ، 2006، ص 255.

ثالثا : اتفاقية بازل 3.

جاءت هذه الإتفاقية نتيجة للآثار السلبية التي خلفتها الأزمة المالية العالمية على القطاع البنكي و إفلاس العديد من البنوك ، إضافة إلى فشل معايير اتفاقية بازل 2 في معالجة الأزمة و عجزها عن توفير الحماية اللازمة للبنوك ، و من أهم الإصلاحات التي جاءت بها ما يلي[1] :

1-التزام البنوك بالاحتفاظ بقدر كاف من رأس المال الممتاز (رأس المال الأساسي) و هو من المستوى الأول و يتألف من رأس المال المدفوع و الأرباح المحتفظ بها و يعادل 4.5% على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية و المقدرة ب 2% وفق اتفاقية بازل 2.

2- تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية بالإضافة إلى ذلك سيطالب من البنوك الاحتفاظ باحتياطي للحفاظ على رأس المال بنسبة 2.5% لمواجهة فترات الضغط المستقبلية ، لتجعل متطلبات حقوق الملكية للأسهم العادية 7% سيؤدي هذا إلى تعزيز تعريف أقوى لرأس المال المنفق عليه من قبل مجموعة حكام البنوك المركزية و رؤساء الهيئات الرقابية في يوليو 2010.

3- بموجب الاتفاقية الجديدة تحتفظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين 0 و 2.5% من رأس المال الأساسي (حقوق المساهمين) مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك و ذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الائتمان و الاستثمار جنبا إلى جنب ، مع توافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها اتجاه العملاء.

4- رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من 4% إلى6 % و عدم احتساب

الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال ، و من المفترض أن يبدأ العمل تدريجيا بهذه الإجراءات اعتبارا من يناير 2013 وصولا إلى بداية العمل بها سنة 2015 و تنفيذها بشكل نهائي سنة 2019.

1-عبد المطلب عبد الحميد ، الإصلاح المصرفي و مقررات بازل 3 ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية ، 2013 ، ص 327.

5- متطلبات أعلى من رأس المال و جودة رأس المال : إن النقطة المحورية للإصلاح المقترح هي زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8% حاليا إلى 10.5% و تركز الإصلاحات المقترحة أيضا على جودة رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال البنك[1].

6- تشمل هذه الحزمة من الإصلاحات أيضا اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة لا زالت تستوجب الحصول على الموافقة من طرف قادة دول مجموعة العشر ، حيث سيتعين على البنوك تقديم أدوات أكبر للسيولة ، مكونة بشكل أساسي من أصول عالية السيولة مثل السندات[2].

و قد اقترحت الاتفاقية الجديدة اعتماد نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة و هما[3]:

أ- الأولى في المدى القصير و تعرف بنسبة تغطية السيولة(LCR) ، و تحسب بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم 30 يوما من التدفقات النقدية لديه ، و يجب أن لا تقل عن 100% من أجل مواجهة احتياطاته من السيولة ذاتيا.

$$\text{نسبة تغطية السيولة للمدى القصير} = \frac{\text{الأصول العالية الجودة(مخزون كبير من الموجودات السائلة)}}{\text{صافي التدفق النقدي على مدى 30 يوم من فترة الإجهاد}} > 100\% .$$

ب- و الثانية تعرف بنسبة صافي التمويل المستقر(NSFR) لقياس السيولة البنيوية في المدى المتوسط و الطويل ، و الهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للبنك ، و تحسب وفق العلاقة التالية :

$$\text{نسبة السيولة للمدى الطويل} = \frac{\text{مبلغ التمويل المستقر(الدائم) الموجود}}{\text{مبلغ التمويل المستقر(الدائم) المطلوب}} > 100\%.$$

1-مفتاح صالح ، رحال فاطمة ، تأثير مقترحات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي ، المؤتمر العلمي السابع " النمو و الاستقرار من المنظور الإسلامي ، اسطنبول ، تركيا ، 09-11 سبتمبر 2013 ، ص 23.

2-مفتاح صالح ، رحال فاطمة ، نفس المرجع ، ص 24.

3-مفتاح صالح ، رحال فاطمة ، مرجع سابق ، ص 24.

المطلب الثالث : توصيات لجنة بازل بشأن حوكمة البنوك.

أولا : توصيات 1998.

نشرت لجنة بازل عدة أوراق عمل تناولت مواضيع محددة إلا أنه تم التركيز فيها على مدى أهمية و ضرورة تطبيق الحوكمة المؤسسية و منها [1]:

أ-مبادئ إدارة مخاطر معدل الفائدة (سبتمبر 1998)؛

ب- إطار لنظم الرقابة الداخلية في المؤسسات البنكية (سبتمبر 1998)؛

ج- تحسين الشفافية البنكية (سبتمبر 1998)؛

د- مبادئ إدارة مخاطر الائتمان (كانت محل المراجعة في جويلية 1999).

و قد جاءت هذه الدراسات بأن الاستراتيجيات و التقنيات الأساسية للحوكمة المؤسسية السليمة في البنوك تشمل جملة من العناصر و هي:

1-وجود قيم و مبادئ و معايير للسلوك الجيد و نظام يضمن الالتزام بها؛

2- إستراتيجية جيدة تسمح بقياس مستوى الأداء العام للمؤسسة و مدى مساهمة الأفراد في تحقيق هذا الأداء؛

3-التوزيع الواضح للمسؤوليات و سلطات اتخاذ القرار مشتملا على تسلسل هرمي لسلطات الاعتماد المتدرجة من القاعدة (الأفراد) إلى غاية مجلس الإدارة؛

4- وضع طرق و آليات للتفاعل و التعاون بين كل من مجلس الإدارة و الإدارة العليا و المدققين؛

1-حوحو فطوم ، مرغاد لخضر ، دور الحوكمة المؤسسية المصرفية في استقرار الأسواق المالية ، مجلة الباحث الاقتصادية و الإدارية ، جامعة بسكرة ، الجزائر، العدد 16 ، ديسمبر 2014 ، ص ص 60-61.

5- وضع أنظمة صارمة للرقابة الداخلية حيث تتضمن الأنظمة وظائف المراجحة الداخلية و الخارجية ، وظائف إدارة المخاطر و تكون مستقلة عن الإدارات التنفيذية و غيرها من الضوابط و الموازين؛

6- توافر رقابة خاصة لتجنب المخاطر في المراكز التي توجد فيها احتمالات تضارب المصالح لاسيما في إطار العلاقات مع المقترضين المرتبطين بالبنك ، كبار المساهمين ، و الإدارة العليا أو كبار صانعي القرار داخل المؤسسة.

7- الحوافز المالية و غيرها لتشجيع المديرين و الموظفين على العمل بشكل مناسب و منها المكافآت المالية ، الترقيات و كذا التقديرات الخاصة .....الخ؛

8- وجود تدفق كافي و ملائم للمعلومات داخل البنك أو خارجه.

كما توجد أربعة (4) أشكال رئيسية للرقابة و الواجب تبنيها من قبل البنوك ضمن هيكلها التنظيمي لإقامة نظام جيد للضوابط و التوازنات و هي كالتالي[1]:

*الرقابة التي يمارسها مجلس الإدارة أو لجنة الرقابة؛

* الرقابة من قبل الأفراد غير المشاركين في التسيير الحالي لمختلف قطاعات النشاط؛

* الإشراف المباشر من طرف مختلف قطاعات الأعمال؛

* استقلالية وظائف إدارة المخاطر ووظائف التدفيق و المراجعة.

و يمكن الإشارة إلى أن مساهمة الدولة في رأس مال بعض البنوك قد تؤثر على استراتيجيات هذه الأخيرة و أهدافها الموضوعة ، و كذا التغيير من الهيكل الداخلي للحوكمة فيها ، لذا فإن المبادئ العامة يمكن تطبيقها كذلك على البنوك العمومية.

1-مرابط هيبة ، أثر تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي وفقا لمبادئ لجنة بازل ، رسالة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010-2011 ، ص ص 46-47.

ثانيا : توصيات 1999.

بعد إصدار لجنة بازل لمجموعة أوراق العمل سنة 1998 ، قامت بإصدار نشرة جديدة بعنوان " تحسين الحوكمة المؤسسية للبنوك " في سبتمبر 1999 ، حيث تضمنت هذه النشرة سبعة (7) مبادئ يضمن تطبيقها سلامة الحوكمة للبنوك ، و هذه المبادئ هي[1]:

أ-المبدأ الأول :بناء أهداف إستراتيجية ووضع قيم للعمل:

حتى تستطيع أي مؤسسة إدارة نشاطاتها يجب أن يكون لها أهداف إستراتيجية أو معايير أخلاقية ترشدها و ذلك بهدف محاربة الفساد و الحد منه في مختلف أنشطة البنك ، ومن مهام مجلس الإدارة التأكد من أن الإدارة العليا تتبع سياسات تعزز من نوعية الحوكمة نذكر منها على سبيل المثال:

1-عدم استفادة رئيس محل الإدارة أو باقي العمال من القروض.

2- المساواة و المعاملة المتماثلة لكل الأطراف ذات العلاقة.

3- عدم وجود تضارب في المصالح بين مختلف أعضاء مجلس الإدارة.

ب- المبدأ الثاني : وضع و تعزيز خطوط واضحة حول المسؤولية و المساءلة :

حتى يكون دور مجلس الإدارة فعالا عليه توضيح كافة سلطاته و صلاحياته و كذا المسؤوليات التي تقع على عاتقه ، كما أن الإدارة العليا ملزمة بالقيام بمساءلة هرمية للمستخدمين بالبنك.

1-حبار عبد الرزاق ، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة شلف ، الجزائر ، العدد السابع ، 2009 ، ص 86

ج– المبدأ الثالث : ضمان كون أعضاء المجلس مؤهلين حسب وضعياتهم :

يجب أن يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالأهلية اللازمة و أن يكونوا على علم تام بدورهم في الحوكمة، كون أن مجلس الإدارة يساهم بشكل كبير في تعزيز الحوكمة بالبنوك خاصة عندما يقوم بالآتي:

1-ممارسة دوره الإشرافي في البنك؛

2- تقديم الاستشارات اللازمة للبنك؛

3- مراعاة عدم حدوث تضارب للمصالح عند ممارسة مجلس الإدارة لمختلف نشاطاته؛

4- متابعة الأنشطة اليومية لإدارة البنك؛

5- عقد اجتماعات مع الإدارة العليا و المراجعة الداخلية بشكل منتظم بهدف وضع السياسات و المصادقة عليها.

د– المبدأ الرابع : ضمان وجود إشراف ملائم من الإدارة العليا :

كون أعضاء الإدارة العليا هم من كبار المسؤولين في البنك يجب عليهم القيام بدورهم الإشرافي مع مراعاة و احترام حدود المدراء في قضايا الأعمال الخاصة ، و ينبغي أن يكون أعضاء الإدارة العليا من مجموعة الرؤساء المسؤولين بالبنك مثل المسؤول المالي الرئيسي و رئيس المراجعين.

هـ– المبدأ الخامس : الاستفادة الفعالة من عمل المراجعين الداخليين و الخارجيين:

تعتبر مهنة المراجعة بشقيها الداخلية و الخارجية جوهرية و جد ضرورية في حوكمة البنوك ، لذا على مجلس الإدارة و الإدارة العليا الاعتراف بضرورة وجود المراجعين الداخليين و الخارجيين ، و ذلك عن طريق:

1-الإقرار بمدى أهمية عمليات المراجعة الداخلية و الخارجية؛

2- احترام المعايير و الإجراءات التي تساعد على تحسين استقلالية و نزاهة المراجعين؛

3- ضمان استقلالية المراجع الرئيسي؛

4- الدور الرئيسي الذي يقوم به المراجع الخارجي هو الحكم على مدى كفاءة نظم الرقابة الداخلية.

و على مجلس الإدارة التسليم بأن المراجعين الداخليين و الخارجيين أعوان مهمين و يمكن الاعتماد عليهم و ينبغي عليه الاستفادة القصوى من أعمالهم المنجزة ، و العناصر التي سبق ذكرها تساعد على تحسين كفاءة كل من مجلس الإدارة و الإدارة العليا [1].

و- المبدأ السادس : ضمان كون أساليب المكافآت متشكلة من القيم الأخلاقية للبنك و من المحيط الرقابي و الاستراتيجي له :

من مهام أعضاء مجلس الإدارة المصادقة على المكافآت المقدمة لأعضاء الإدارة العليا و الموظفين الرئيسيين في البنك ، و كذلك يجب عليه التأكد من أن كل المكافآت الممنوحة يتم تكوينها في إطار أهداف البنك و بيئته الرقابية [2].

ي- المبدأ السابع : العمل و السير بحوكمة المؤسسات في البنك وفق أسلوب و نمط شفاف:

إن الشفافية جد ضرورية لتبني الحوكمة في البنوك لأنها تساعد أصحاب المصالح و المشاركين في السوق و كذلك الجمهور العام على الحصول على المعلومات التي يحتاجونها حول هيكل البنك و الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها ، و هذه المعلومات تساعد على التعرف على مدى كفاءة المجلس و الإدارة العليا ، كما أن الشفافية تعزز من الحوكمة نتيجة الإفصاح عن مجموعة من العناصر نذكر أهمها[3]:

1-هيكل مجلس الإدارة من حيث الحجم و العضوية و المؤهلات؛

1-مرابط هيبة ، مرجع سابق ، ص 48.
2-مرابط هيبة ، نفس المرجع ، ص 48.
3-مرابط هيبة ، مرجع سابق ، ص 49.

2- هيكل الإدارة العليا و كل ما يتعلق بها من مسؤوليات أعضائها و مؤهلاتهم و خبراتهم؛

3- الهيكل التنظيمي الأساسي للبنك؛

4- كل ما يتعلق بسياسات الأجور و المكافآت و خيارات الأسهم و العلاوات (هيكل الحوافز)؛

5- نوعية و آجال الصفقات التي يقوم بها البنك مع الفروع و الأطراف ذات العلاقة بالبنك.

خلاصة الفصل :

تعد الحكومة من بين الآليات و الوسائل الحديثة التي تسعى إلى الحفاظ و ضمان الاستقرار لكل من المؤسسات و البنوك ، حيث يؤدي تطبيقها إلى تحقيق الشفافية و الدقة و الوضوح في القوائم المالية الصادرة عن هذه المؤسسات مما يعزز ثقة الأطراف ذات الصلة بها ، و لكي تستفيد البنوك استفادة فعلية من منافع الحوكمة المؤسسية عليها توفير مجموعة من العناصر و الشروط اللازمة حتى يكون النموذج الذي تطبقه هذه البنوك نموذجا جيدا .

تمهيـد :

يحظى موضوع تقييم أداء البنوك بأهمية بالغة نظرا للعديد من التغيرات و التطورات و إفلاس المؤسسات الكبرى في الآونة الأخيرة ، و يختلف تقييم الأداء من بنك إلى آخر حسب الغرض من التقييم و طبيعة المستفيد منه ، حيث ينصب اهتمام المساهمين على الربحية في حين يركز المودعين على السيولة ، كما يهدف تقييم أداء البنوك إلى قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لها ، و التي من شأنها تقديم صورة واضحة عن مدى نجاح البنك في مهامه و مدى قدرته على الاستمرار في نشاطه و من هنا فقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : ماهية الأداء البنكي.

المبحث الثاني : ماهية تقييم الأداء المالي للبنوك .

المبحث الثالث : الكفاءة البنكية و مؤشرات قياسها .

المبحث الأول : ماهية الأداء البنكي .

يعتبر مفهوم الأداء من المفاهيم الجوهرية لمؤسسات الأعمال بشكل عام و المؤسسات البنكية بشكل خاص ، حيث يمكن من خلاله تقديم صورة كاملة وشاملة عن سير أنشطة المؤسسة و أعمالها على مستوى كل من البيئة الداخلية و الخارجية .

المطلب الأول : مفهوم الأداء البنكي .

أولا: مفهوم الأداء.

يعرف الأداء « النشاط الشمولي المستمر و الذي يعكس نجاح المؤسسة و استمرارها و قدرتها على التكيف مع البيئة أو فشلها أو انكماشها وفق أسس و معايير محددة تضعها المؤسسة وفقا لمتطلبات نشاطاتها و في ضوء الأهداف طويلة الأمد [1]».

و يعرف بأنه « مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها و مصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل و القصير من أجل تشكيل ثروة [2]»

أما على مستوى التسيير «فيعني انجاز العمل المطلوب أو القيام بمهمة تنفيذها على الوجه المطلوب،لهذا فهو في الغالب ينسحب على العنصر البشري في العملية الإنتاجية (بمعناها الواسع) باعتباره أحد عناصر مدخلاته [3]»

و كتعريف شامل للأداء المالي : فهو الكيفية التي يؤدي بها العاملون مهامهم أثناء العملية الإنتاجية باستخدام وسائل الإنتاج المتاحة و لإجراء التحولات الكمية و الكيفية المناسبة لطبيعة العملية الإنتاجية عليها و لتخزينها و تسريعها طبقا للبرامج و الأهداف المسطرة.

1- علاء فرحان طالب ، إيمان شيحان المشهداني ، مرجع سابق ، ص64

2- عبد الغني دادن و محمد الأمين كماسي ، الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، المؤتمر الدولي"الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات " جامعة ورقلة ، الجزائر، 8-9 مارس 2005.

3- صالح خالص ، تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي ،ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية –واقع و تحديات ،المعهد الوطني للتجارة، الجزائر،ص 141.

ثانيا :مفهوم الأداء البنكي:

يعرف بأنه:«العلاقة بين المنجزات المتحققة و الجهد المبذول لتحقيقها و تشمل المنجزات وحدات المخرجات المقدمة ،أما الجهد فيمثل وحدات المدخلات اللازمة لتحقيق تلك المخرجات و لذلك يكون قياس الأداء بمقارنة بين مدخلات فترة زمنية معينة و مخرجاتها [1]».

و يعرف أيضا:« هو استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف ، و المساهمة في إتاحة الموارد المالية و تزويد البنك بفرص الاستثمار ، ويتأثر الأداء المالي للبنك بالعوامل الاقتصادية و هيكل الصناعة و القدرات التنظيمية و الإدارية و يعرف الأداء المالي على أنه تحقيق معدلات نمو مرتفعة و عوائد متحققة بعد خصم كلفة رأس المال من الأرباح من الضرائب ، و مواجهة المخاطر المالية الناجمة عن استخدام الديون و أموال الغير في تمويل استخدامات البنك و يتطلب القياس المالي في البنوك النظر إلى بعدين أساسيين هما: الربحية و المخاطرة [2] ».

و كتعريف شامل فإن الأداء المالي للبنك لا يعكس المركز المالي للبنك المتمثل بفقرات كل من الميزانية العامة و حساب الأرباح و الخسائر فضلا عن قائمة التدفقات النقدية الذي يصور الحالة الحقيقية عن أعمال البنك لفترة زمنية معينة .

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في الأداء البنكي .

يتأثر الأداء البنكي بعدة عوامل منها ما هو داخلي (العوامل المنظمية) و منها ما هو خارجي (العوامل البيئية) و فيما يأتي أهم هذه العوامل [3] :

1- حاكم محسن الربيعي ،حمد عبد الحسين راضي،مرجع سابق،ص 145 .

2- إبراهيم عبد الحليم عباده،مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية،الطبعة الأولى ،دار النفائس للنشر و التوزيع ،عمان ،الأردن ،2008،ص 161.

3- راضية بولدم ، أثر حوكمة البنوك على أدائها ، مذكرة ماستر ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة المدية ، الجزائر،2013 -2014 ص ص 39،40 .

1- العوامل المنظمية :

يقصد بالعوامل المنظمية العوامل الداخلية و الخاصة بالبنك ذاته ،كحجم الأعمال أو الأنشطة في البنك و التكنولوجيا المستخدمة ، و كفاءة الإدارة.

أ-حجم الأعمال :إن حجم الموارد التي يمتلكها البنك و طبيعة تركيبها و حركتها تمثل عوامل هامة و ذات تأثير كبير في تحديد كفاءة و إنتاجية الأنشطة البنكية فكلما ازداد حجم هذه الموارد ، انخفضت التكاليف الإجمالية لها ، و قلت كمية المسحوبات منها ،ساعد ذلك على رفع التشغيلية المتاحة في البنك الأمر الذي يسهم في تحسين إنتاجية البنك و ربحيته.

ب- التكنولوجيا المستخدمة : و هي الأساليب المستخدمة في انجاز العمل البنكي ، فكلما ازداد الاستخدام أدى إلى رفع جودة الخدمات البنكية ، و تخفيض التكلفة و زيادة الربحية.

ج- الكفاءة الإدارية: هي كفاءة الإدارة في اتخاذ القرارات ، و مدى قدرتها على تحقيق الانسجام في العلاقات داخل البنك ، و تطوير عمليات التعاون و العمل الجماعي و العمل للتعامل مع الأطراف الخارجية بأسلوب عكس الجودة في الخدمات البنكية ، و سمعة حسنة في البنك.

2- العوامل البيئية :

هي العوامل الخارجية التي تؤثر في الأداء البنكي و تقسم إلى:

ا- البيئة القانونية و السياسية: الظروف السياسية للبلد الذي يقيم فيه البنك ، و القوانين المنظمة للعمل البنكي في هذا البلد.

ب-البيئة الاقتصادية: و تشمل طبيعة النظام الاقتصادي و الموارد المتاحة في البلد ، و كذلك المناخ الاستثماري و الفرص الاستثمارية المتوفرة.

ج– البيئة الاجتماعية: و هي العادات و التقاليد و المعتقدات التي يؤمن بها الأفراد ، و مستوى الوعي و الثقافة التي تؤثر في قرارات الأفراد الخاصة بالتعامل مع طبيعة الأنشطة البنكية ، و الخدمات التي تقدمها البنوك.

المطلب الثالث: أهداف و أهمية الأداء البنكي.

أولا: أهداف الأداء البنكي:

تتمثل الأهداف العامة للأداء البنكي في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية و البقاء و المنافسة ، حيث أنه يمكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية [1]:

– يمكن المستثمر من إجراء عملية التحليل و المقارنة و تفسير البيانات المالية و فهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع البنك ؛

– يمكن المستثمر من متابعة معرفة نشاط البنك و طبيعته ،كما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية و المالية المحيطة ، و تقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية و سيولة ، نشاط و مديونية و توزيعات على سعر السهم.

ثانيا : أهمية الأداء البنكي.

يعد أداء العاملين بمنزلة حجر الأساس في تحقيق أهداف المؤسسة ، و المحدد لنجاحها و استمراريتها في السوق ، و من أجل ضمان ذلك لابد من متابعة و تقييم أداء عامليها و السيطرة عليه في الاتجاهات المحققة للأهداف ، فهناك العديد من العوامل و المتغيرات التي تؤدي إلى انحراف الأداء إلى اتجاهات معاكسة و مغايرة لتحقيق الأهداف ، و هذا ما يحتم على إدارة الموارد البشرية استخدام كافة الطرائق و الأساليب الإدارية المختلفة لتحسينه و تطويره بما يخدم أهداف المؤسسة و نجاحها ،كأن تعزز من قدرة المؤسسة على

1–نسيمة بريك ، مرجع سابق ،ص 70.

اجتذاب العاملين و البقاء على ذوي الجودة العالية ، و تحفيزهم لزيادة أدائهم و هذا بالتالي يؤدي إلى ربحية أعلى [1].

وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء في انه يسلط الضوء على الجوانب التالية [2]:

-تقييم ربحية المؤسسة؛

- تقييم سيولة المؤسسة؛

- تقييم تطوير نشاط المؤسسة؛

- تقييم مديونية المؤسسة؛

- تقييم تطوير توزيعات المؤسسة؛

- تقييم تطوير حجم المؤسسة.

والغرض من تقييم السيولة هو تحسين قدرة المؤسسات في الوفاء بالالتزامات ، أما الغرض من تقييم النشاط هو معرفة كيفية توزيع المؤسسة لمصادرها المالية و استثمارها و الغرض من تقييم الرفع المالي لمعرفة مدى اعتماد المؤسسة على تمويل الخارجي ، أما الغرض من تقييم حجم المؤسسة فهو يزودها بمجموعة من الميزات ذات أبعاد اقتصادية بالإضافة إلى تحسين القدرة الكلية للمؤسسات.

1- عبد الهادي الرفاعي،أثر تكنولوجيا المعلومات في أداء العاملين في مصرف السليف الشعبي،مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العليا ،المجلد،36 العدد2 ،2014 سوريا ، ص 273

2- زكارة وليد ،دور مبادئ حوكمة المؤسسات في تحسين الأداء المالي ، شهادة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2015 -2016 ،ص 29.

المبحث الثاني: ماهية تقييم الأداء البنكي.

يعكس تقييم أداء البنوك التجارية أدائها العام ، إذ تستطيع الإدارة من خلاله معرفة حقيقته من أهداف، و كذا معرفة نقاط قوتها و نقاط ضعفها من أجل تحديد مسار خططها المستقبلية لذا فهناك من يعتبره جوهر عملية الرقابة.

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء البنكي.

تعني عملية تقييم الأداء القيام بقياس و فحص و تحليل النتائج المحققة باستخدام وسائل و أساليب مختلفة و في ضوء معايير محددة ، مما يتيح و يساعد في الحكم على الفعالية و الكفاءة.

و في مجال البنوك فإن تقييم أدائها يهدف إلى قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها، و الحكم على مدى نجاعتها في تحقيق الأهداف المخططة لها و التي يجب أن تتسق تماما مع متطلبات السياسة النقدية و الائتمانية المستهدفة لتحقيق الاستقرار النقدي باعتباره من العناصر الأساسية اللازمة لضمان استقرار التنمية الاقتصادية بالمعدلات المنشودة [1].

وتعتبر المقارنة الزمنية و النشاطية لأداء البنك التجاري من أهم أدوات تقييم الأداء ، فالمقارنة الزمنية تتم بمقارنة مؤشرات نفس البنك على مدى الفترات الزمنية الماضية ، و بالتالي يمكن التعرف على تطور المؤشرات خلال السلسلة الزمنية،و تبين مدى التقدم في الأداء أو درجة السوء فيه ،أما المقارنة بمؤشرات النشاط،فإن له أهمية خاصة،حيث تبين نقاط القوة و الضعف في البنك بالنسبة للقطاع البنكي[2].

ويعرف أيضا بأنه « مجموعة من الإجراءات التي تقارن بها النتائج المحققة للنشاط بأهدافه المقررة يقصد بيان مدى انسجام تلك النتائج مع الأهداف المحددة لتقدير مستوى فعالية الأداء ،كما يقارن عناصر مدخلات النشاط بمخرجاته للتأكيد من أن أداء النشاط البنكي قد تم بدرجة عالية من الكفاءة [3]».

1- صلاح حسن ،تحليل و إدارة و حوكمة المخاطر المصرفية الالكترونية، مرجع سابق،ص109.

2- أحلام بوعبدلي،خليل عبد الرزاق،تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة،ملتقى المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية الجزائر،ص107.

3- نهاد ناهض فؤاد الهبيل،قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية ،رسالة ماجستير ،كلية التجارة ،الجامعة الإسلامية غزة ،2013 ، ص70 .

المطلب الثاني: أهمية و أهداف تقييم الأداء البنكي.

أولا: أهمية تقييم الأداء البنكي.

لعملية تقييم الأداء المالي للبنوك أهمية بالغة يمكن إبرازها في النقاط التالية [1]:

- يقدم صورة شاملة لمختلف المستويات الإدارية عن أداء البنك ، وتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني؛

- يساعد لاسيما على المستوى المالي في التأكد من توفر السيولة و قياس مستوى الربحية في ظل قرارات الاستثمار و التمويل و ما يصاحبها من مخاطر فضلا عن مقسوم الأرباح في إطار السعي لتعظيم القيمة الحالية للبنك باعتبار أن الأهداف المالية هي زيادة قيمة البنك الحالية و المحافظة على السيولة لحمايتها من خطر الإفلاس و التصفية و تحقيق عائد مناسب على الاستثمار؛

- حث الإدارة على التخطيط المستقبلي و اتخاذ القرارات؛

- تبرير الحاجة إلى الموارد بناءا على أسس علمية و موضوعية؛

- يساعد في الإفصاح على درجة المواءمة و الانسجام بين الأهداف و الاستراتيجيات المعتمدة و علاقتها بالبيئة التنافسية للبنك؛

و من أهمية التقييم المالي للبنوك أيضا ما يلي [2]:

-يؤدي إلى الكشف عن العناصر و تحديد العناصر التي تحتاج إلى المساعدة من أجل النهوض بأدائها؛

- يساعد تقييم الأداء المالي على إعادة توجيه النشاط نحو الأهداف المخطط لها.

1- علاء فرحان طالب ،شيحان الشهداني، مرجع سابق ،ص 76.
2- حمزة محمود الزبيدي ، مرجع سابق ،ص 81.

ثانيا :أهداف تقييم الأداء البنكي.

لعملية تقييم الأداء في البنوك التجارية أهداف عديدة يمكن عرضها في التالي [1]:

– متابعة تنفيذ أهداف البنك التجاري المحددة مسبقا ، الأمر الذي يتطلب متابعة تنفيذ الأهداف المحددة كما و نوعا و ضمن الخطة المرسومة ، و يتم ذلك بالاستناد إلى البيانات و المعلومات المتوافرة عن سير الأداء؛

– الكشف عن مواطن الخلل و الضعف في نشاط البنك التجاري و إجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها ، و ذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها و تصحيحها و العمل على تلافي الوقوع في الأخطاء مستقبلا؛

– بيان مدى كفاءة استخدام البنك التجاري للموارد المتاحة بالصورة المثلى و تحقيق أقصى عائد ممكن و بأقل تكلفة ممكنة في ضوء الموارد المتاحة تلك؛

– تحديد مسؤولية الأقسام و الفروع المختلفة في البنك التجاري عن مواطن الخلل و الضعف في النشاط الذي يمارسها البنك من خلال قياس انجازات كل قسم أو فرع و مدى تحقيقها للأهداف المرسومة ، الأمر الذي يهيئ الأرضية المناسبة لخلق نوع من المنافسة بين الأقسام أو الفروع و هذا بدوره يستعمل ختما على رفع مستوى الأداء في البنك؛

– توفير البيانات و المعلومات الإحصائية عن نتائج تقييم الأداء في البنوك التجارية إلى الأجهزة الرقابية مما يسهل عملها و يمكنها من إجراء المتابعة الشاملة و المستمرة لنشاط البنك لضمان تحقيق الأداء الأفضل و المتناسق ؛

1- نصر حمود مزهان فهد،مرجع سابق، ص ص30-31 .

– تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشراتها في المسار الصحيح بما يوازن بين الطموح و الإمكانيات المتاحة حيث تشكل نتائج تقويم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات و الخطط العلمية البعيدة عن المزاجية و التقديرات غير الواقعية [1]؛

– تسهيل تحقق تقييم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني و ذلك بالاعتماد على نتائج التقييم الأدائي لكل مشروع ومن ثم الوصول إلى تقييم شامل[2].

المطلب الثالث: مؤشرات تقييم الأداء البنكي.

أولا: مؤشرات السيولة.

تحرص البنوك قدر استطاعتها على تلبية رغبات عملائها المودعين و المقترضين في السحب و الإيداع و خشية أن تفاجئ بموجات من السحب قد تعجز عن مواجهتها إذا ما توسعت في سياسة الإقراض ، فهي تعمل على توفير جانب من مواردها المالية على شكل نقد سائل ، و بالرغم من أن النقد السائل قد تقابله ودائع تدفع البنوك فوائد لأصحابها ، حيث تتحمل عبء تلك الفوائد نظير المحافظة على سمعتها المالية ، وتعد السيولة من أهم السمات الحيوية التي تتميز بها البنوك عن الوحدات الاقتصادية الأخرى ، ففي الوقت الذي تستطيع فيه الوحدات تأجيل سداد ما عليها من مستحقات و لو لبعض الوقت ، فإن مجرد إشاعة عدم توفر سيولة لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين و تدفعهم لسحب أموالهم مما يعرض البنك لمخاطر مالية.

و هناك عدة مؤشرات للسيولة أهمها ما يلي [3]:

1– السيولة النقدية:

السيولة النقدية =النقد في الصندوق / إجمالي ودائع العملاء.

1– مجيد الكرخي ، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية ، الطبعة الأولى ، دار المناهج للنشر، عمان ، الأردن،2008 ، ص32.

2– سحر طلال إبراهيم ،تقويم بطاقة أداء الوحدات الاقتصادية باستعمال بطاقة الأداء المتوازن ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد 35 ،العراق، 2013، ص35.

3– فهد نصر حمود، مرجع سابق ،ص ص 61– 63.

تشير هذه النسبة إلى مدى كفاية الأصول النقدية السريعة على سداد ودائع العملاء ، ويتم حساب السيولة النقدية في الجزائر و الصناديق و الصراف الآلي بشكل يومي لكل فرع ، وللبنك بصفته وحدة واحدة ، و لقد حددت سلطة النقد الحد الأدنى للسيولة النقدية ب(4%) لكل عملة و (7%) لإجمالي العملات.

2- السيولة القانونية:

السيولة القانونية= (النقدية + شبه النقدية)/ إجمالي الودائع.

تعكس هذه النسبة قدرة البنك على مواجهة طلبات السحب من طرف المودعين في البنك ، مما يوفر له أرصدة نقدية و شبه نقدية* ، و إن ارتفاع هذه النسبة يزيد من قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته.

ولقد حدد الحد الأدنى للسيولة القانونية من قبل سلطة النقد بأن لا يقل عن(25%) ويتم حسابه شهريا.

جدول رقم(2-1) :مؤشرات السيولة.

النسبة	الصيغة
السيولة النقدية	النقدية /إجمالي ودائع العملاء
السيولة القانونية	(النقدية +شبه النقدية)/ إجمالي الودائع

المصدر: من إعداد الطالبتين .

ثانيا: مؤشرات الربحية:

الربحية عبارة عن علاقة بين الأرباح التي تحققها المؤسسة و الاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح ، وتأتي أرباح البنوك من مصادر عديدة أهمها الائتمان ، و الربح هو الفائض من الأموال نتيجة طرح المصروفات من إيرادات عمليات البنك [1].

1- إبراهيم عبد الحليم عباده، مرجع سابق ، ص 179.

* شبه النقدية هي:النقد في الصندوق والأرصدة لدى المصارف و لدى سلطة النقد التي تستحق خلال شهر و سندات الخزينة و القروض قصيرة الأجل ، إضافة إلى ودائع العملاء.

وهناك عدة مؤشرات لقياس الربحية يطلق عليها نسب الربحية و منها [1]:

1- نسبة هامش الربح:

نسبة هامش الربح =هامش الربح /إجمالي المدفوعات.

حيث أن هامش الربح = الفوائد المحصلة – الفوائد المدفوعة.

وتقيس هذه النسبة العائد الصافي من الفوائد التي حققتها الموجودات للبنك ، وزيادة هذه النسبة تعني زيادة قدرة البنك على توليد أرباح (هامش الربح) للبنك و العكس.

2- نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات .

نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات = صافي الربح بعد الضرائب / إجمالي الإيرادات.

تبين هذه النسبة أهمية صافي الأرباح التي يحققها البنك بالنسبة إلى إجمالي الإيرادات ، و زيادتها تعني زيادة كفاءة الأداء المالي بالنظر إلى زيادة تحقيق معدلات أكبر من الأرباح بالنسبة إلى إجمالي الإيرادات.

3- معدل العائد على الودائع :

معدل العائد على الودائع =صافي الأرباح بعد الضرائب / إجمالي الودائع.

يستخدم هذا المعدل في قياس كفاءة البنك على توليد الأرباح من الودائع التي استطاع الحصول عليها، و يقيس هذا المعدل نصيب كل وحدة واحدة من وحدات الودائع من صافي الربح المتحقق للبنك بعد دفع الضرائب .

1- فهد نصر حمود ،مرجع سابق ،ص ص 58-61.

4- معدل العائد على الموارد:

معدل العائد على الموارد =صافي الأرباح بعد الضرائب /(إجمالي الودائع+حق الملكية).

يبين هذا المعدل نصيب كل وحدة من وحدات الموارد سواء كانت ذاتية أو خارجية من صافي الربح المحقق ، و بذلك فإن هذا المعدل يبين كفاءة البنك في تحقيق الأرباح من الموارد المتاحة له.

5- معدل العائد على حق الملكية:

معدل العائد على حق الملكية= صافي الأرباح بعد الضرائب /حق الملكية.

يعد هذا المعدل من مؤشرات قياس كفاءة استخدام الأموال ، ويعمل البنك دائما على زيادة هذا المعدل بما يتناسب و حجم الأخطار التي يتحملها مساهمو البنك ، و يوضح هذا المعدل ما تحققه كل وحدة من حقوق الملكية في صافي الأرباح (العائد) التي حققها البنك .

6- معدل العائد على إجمالي الموجودات :

معدل العائد على إجمالي الموجودات = صافي الدخل / مجموع الموجودات.

يوضح هذا المؤشر مدى نجاح البنك في استثمار موجوداته ، و قدراته على توجيهها نحو فرص استثمارية مربحة ،كما أنه مقياس مهم للعائد ، لأنه مؤشر النشاط التشغيلي للبنك [1].

1- حيدر حمزة ،علاقة القرار الاستراتيجي في الأداء المصرفي ،دراسة تحليلية ،مجلة الادارة و الاقتصاد،العدد 68، الجامعة المستنصرية ، العراق ،08-01-2008 ،ص 85.

الجدول رقم(2-2) :مؤشرات الربحية.

النسبة	الصيغة
هامش الربح	هامش الربح / إجمالي الموجودات
صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات	صافي الأرباح بعد الضرائب / إجمالي الإيرادات
معدل العائد على الودائع	صافي الأرباح بعد الضرائب / إجمالي الودائع
معدل العائد على الموارد	صافي الأرباح على الضرائب / (إجمالي الودائع +حق الملكية)
معدل العائد على حقوق الملكية	صافي الأرباح بعد الضرائب / حقوق الملكية
معدل العائد على الموجودات	صافي الأرباح بعد الضرائب / إجمالي الموجودات

المصدر: من إعداد الطالبتين.

ثالثا: مؤشرات النشاط.

تستخدم هذه النسب كمؤشر لتقييم كفاءة البنك و فاعليته في استثمار موارده المتاحة ، ومن أبرزها مجالات تقييم الأداء لإدارة البنك هو تميزها في استخدام الاستثمارات المختلفة لتحقيق الإيرادات ، و بعبارة أخرى الأداء السليم و المقبول للإدارة هو تحققها لذلك الأداء الناجح الذي ينتج من الاستثمار الأمثل في الموجودات و بالتالي في توليد الإيرادات ، و وفق مفهوم كفاءة الأداء هنا يتوقع أن يكون هناك نوع من التوازن بين الاستثمار في الموجودات و الإيرادات و بمعنى آخر يتوقع أن تستجيب الإيرادات بالزيادة عند كل إضافة استثمارية جديدة في حجم الموجودات أو في أي فقرة من فقرات الأساسية و من أهم نسب النشاط ما يلي [1]:

1- معدل استثمار الودائع :

معدل استثمار الودائع = (الإستثمارات +قروض) / إجمالي الودائع.

1- زاهر صبحي بشناق،تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية و التقليدية باستخدام المؤشرات المالية، رسالة ماجستير ،كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين ،2011 ، ص ص 37-38 .

يقيس هذا المعدل جميع توظيفات البنك بالنسبة للودائع و لذلك يضاف إلى القروض كافة أوجه الاستثمارات الأخرى لأموال البنك ، و كلما زادت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة تشغيل الاستثمارات.

2- نسبة القروض إلى الودائع :

نسبة القروض إلى الودائع = القروض / إجمالي الودائع .

تعكس هذه النسبة مدى قدرة البنك على توظيف الأموال المتاحة المتحصلة من الودائع لتلبية حاجات الزبائن من القروض ، و يعتبر ارتفاع هذه النسبة دليل على قدرة البنك على تلبية القروض المقدمة إليه.

3- معدل توظيف الموارد:

معدل توظيف الموارد = الاستثمارات / (حقوق الملكية + الودائع).

تمثل الودائع الجانب الأكبر لمصادر الأموال في البنك جانب حقوق الملكية و التي تعد مصدرا مهما يؤخذ بالحسبان عند دراسة توظيف الأموال ، و تعتبر هذه النسبة مؤشرا لسياسة البنك في توظيف مقارنة بالماضي و الحاضر و المستقبل [1]،و الجدول التالي يوضح ما سبق :

الجدول رقم (2-3): مؤشرات النشاط.

النسبة	الصيغة
نسبة استثمار الودائع	(الاستثمارات +قروض)/ الودائع
نسبة القروض أو التمويل إلى الودائع	القروض أو التمويل / الودائع
معدل توظيف الموارد	الاستثمارات/(حقوق الملكية + الودائع)

المصدر: من إعداد الطالبتين.

1- شاهين علي ،مطر جهاد،نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين ، مجلة جامعة النجاح لأبحاث (العلوم الإنسانية)،المجلد25،العدد4،فلسطين،2011،ص 858

رابعا: مؤشرات السوق.

تستخدم هذه النسب لتقيم أداء شركات المساهمة و معرفة اتجاهات الأسعار السوقية لأسهم المؤسسة، حيث تستخدم قائمتي الدخل و المركز المالي لاستخدام هذه النسب ، و تعرف أيضا بنسب تقييم أو نسب إعادة الاستثمار و تبرز أهمية هذه النسب من شكلها الذي يربط بين القيمة السوقية للسهم العادي و عوائده المتوقعة في المستقبل و قيمته الدفترية ، و بهذا الشكل فهي تقدم تصورا تحليليا عما يهتم به ملاك المؤسسة و المستثمرين فيها من خلال تقييمهم للأداء الماضي و الأداء المستقبلي لمؤسسة الأعمال و تحديد إمكانية الاستثمار فيها ومن أهم نسب السوق ما يلي [1]:

1-نسبة الربح لكل سهم :

نسبة الربح لكل سهم = الربح بعد الضريبة / على عدد الأسهم العادية.

و تشير هذه النسبة المخصصة من أرباح المؤسسة لكل سهم عادي ، و تعد نتيجة هذه النسبة مؤشرا ماليا مهما ، حيث تعكس شكل الأداء الذي مارسته إدارة المؤسسة لتعظيم مركز قوتها في السوق ، و زيادة النسبة لابد و أن تعطي للإدارة دورا مهما أمام المستثمرين و حملة الأسهم و تكون المؤسسة تتمتع بمركز قوة داخل السوق المالي ، في حين يشير انخفاضها إلى تدهور الأداء و بالتالي فهي حالة من حالات الضعف و التي تنعكس على حالتها في السوق المالي.

2-نسبة سعر السهم إلى الأرباح :

نسبة سعر السهم إلى الأرباح = سعر السهم السوقي / الربح لكل سهم.

يقصد بها نسبة سعر السهم العادي الواحد إلى الربح لكل سهم ، و هذه النسبة تقويمية و تعد من المؤشرات المهمة في السوق الأوراق المالية ، و تكتسب أهميتها من كونها تعكس حالة التفائل و التشائم

1- حمزة محمود الزبيدي ،التحليل المالي تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل،مؤسسة الوراق للنشر،عمان ،الأردن، 2000،ص 228.

بشأن أسعار الأسهم ، و مضمون هذه النسبة يعني عدد المرات التي يستلم المستثمر الربح لتبرير السعر المدفوع.

3- القيمة السوقية للقيمة الدفترية :

القيمة السوقية للقيمة الدفترية = القيمة السوقية للسهم / القيمة الدفترية للسهم.

تبين تقييم المستثمرين لسهم الشركة مقارنة بقيمته الحقيقية في الدفاتر، و هو مؤشر يبين مدى ثقة أو عدم ثقة المستثمر بالشركة نفسها.

و تعرف القيمة الدفترية بأنها قيمة السهم المكتتب و المصرح بها عند الإصدار مضافا إليها حصتها من الأرباح أو الخسائر المتراكمة ، و تقييم نتيجة هذه النسبة بعدد المرات.

و تقارن هذه النسبة سعر سهم شركة المساهمة السوقي بقيمة أسهمها الدفترية و يمكن للمستثمر حساب القيمة الدفترية للسهم الواحد من خلال قسمة حقوق المساهمين (الأصول – الخصوم) على عدد أسهم الشركة المصدرة.

و من الواضح بأنه كلما زادت هذه القيمة دل ذلك على الثقة التي يوليها المستثمرين للمؤسسة و التي تكون ناتجة عادة عن النمو الحقيقي في المبيعات و الأرباح منذ فترات ليست بقصيرة ، بالإضافة إلى كون الشركة حاصلة على تصنيف جيد من قبل مؤسسات التقييم الدولية ، و إن كان غير ذلك فإن ارتفاع هذه القيمة يعتبر ارتفاع وهمي و غير مبرر [1].

4- معدل دوران السهم :

معدل دوران السهم = عدد الأسهم المتداولة / عدد الأسهم المكتتب بها.

1- زاهد صبحي بشناق، مرجع سابق ، ص 39.

تقيس هذه النسبة بصفة أساسية مدى توافر أوامر الشراء و البيع السهم في فترات التداول ، أو بمعنى آخر درجة سيولة السهم في السوق المالي.

و يعد معدل دوران الأسهم من أهم المؤشرات التي يجب أن يأخذها المستثمر في الاعتبار قبل اتخاذ القرار الاستثمار بالأوراق المالية ،كما يعد أحد معايير المفاضلة بين الأسهم المدرجة في السوق و كلما زادت معدلات التداول على السهم ارتفعت سيولته بما يتيح فرصا للمستثمرين للدخول و الخروج من هذا السهم متى أرادوا ، حيث تؤدي السيولة التي توفر فرص أوسع للشراء و البيع و تزيد من الجاذبية الاستثمارية له[1].

و الجدول التالي يوضح مؤشرات السوق.

الجدول رقم (2-4) : مؤشرات السوق.

النسبة	الصيغة
نسبة الربح لكل سهم	الأرباح بعد الضرائب / عدد الأسهم
نسبة سعر السهم إلى الأرباح	سعر السهم السوقي / الربح لكل سهم
القيمة السوقية للقيمة الدفترية	القيمة السوقية للسهم / القيمة الدفترية للسهم
معدل دوران السهم	عدد الأسهم المتداولة / عدد الأسهم المكتتب بها

المصدر: من إعداد الطالبتين.

تبين من خلال ما سبق بأن عملية تقييم الأداء المالي للبنوك تتم من خلال عدة أدوات و عدة معايير ، حيث تعتبر المؤشرات الكمية من أفضل الأدوات المستخدمة في عملية التقييم نظرا لإمكانية توفير معلومات تفصيلية في الانحرافات إن وجدت .

1- زاهد صبحي ، مرجع سابق ، ص 40.

المطلب الرابع: علاقة الحوكمة بالأداء البنكي.

يعد توفر التمويل عنصرا أساسيا لاستمرار و بقاء البنوك و كذا المؤسسات في اقتصاديات السوق، غير أن توافره يعتمد على كفاءة تخصص الموارد من خلال الوسطاء في الأسواق المالية لغايات استثمارية، و تعتمد عملية التخصيص على العائد المتوقع من قبل المستثمرين ، و كذلك قابلة هذه البنوك و المؤسسات للاستمرار و البقاء و الذي يمكن تقييمه من خلال أساليب تحليل العلاقة بين العائد و المخاطرة ، إضافة إلى درجة ثقة المستثمر التي تعتمد على مجموعة واسعة من العوامل القانونية و المؤسساتية و التشريعية التي تضمن له حماية استثمارية ، و من هنا تأتي الحوكمة لتتعامل مع الطرق و التي من خلالها [1].

1- يطمئن الممولون على الحصول على عائد استثماراتهم ؛

1- يتمكن الممولون من جعل المديرين يعيدون إليهم بعض الأرباح ؛

3- يتأكد المستثمرون أن المديرين لن يهدروا المال الذي يستثمرونه في البنوك ؛

4- التأكد من أن البنوك لا تستثمر في مشاريع فاشلة ؛

5- كما أن الممارسات السليمة للحوكمة تساعد البنوك و المؤسسات و الاقتصاد بشكل عام على جذب الاستثمارات و دعم الأداء الاقتصادي ، و القدرة على المنافسة على المدى الطويل من خلال عدة طرق و أساليب ؛

6- التأكد من الشفافية في المعاملات و في إجراءات المحاسبة و المراجعة المالية ، لأن الحوكمة تقف في مواجهة أحد طرفي علاقة الفساد الذي يؤدى إلى استنزاف موارد البنك ، و تآكل قدرته التنافسية و بالتالي انصراف المستثمرين عنه.

1- شراطي محمد ،أثر الحوكمة على الأداء المالي في البنوك التجارية،مذكرة ماستر ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة المدية ، الجزائر، 2013 ، ص64.

المبحث الثالث: الكفاءة البنكية.

يعتبر موضوع الكفاءة البنكية ذو أهمية بالغة في ظل التطورات التي يشهدها القطاع البنكي و الدور المتميز الذي تلعبه البنوك في توفير الموارد التمويلية و القيام بمختلف الخدمات البنكية لدفع عملية التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول : مفهوم الكفاءة البنكية.

أولا: مفهوم الكفاءة.

الكفاءة « تتمثل في العلاقة الاقتصادية بين الموارد المتاحة و النتائج المحققة من زيادة المخرجات على أساس كمية معينة من المدخلات أو تخفيض الكمية المستخدمة من المدخلات للوصول إلى حجم معين من المخرجات [1] ».

ويقصد بها « الاستخدام الحكيم للموارد المتاحة و على النحو الذي يؤدي إلى خفض التكاليف [2]».

و هي « مقياس لدرجة الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة و الذي يحقق أقل مستوى للتكلفة دون التضحية بجودة مخرجات النظام [3]».

وتعرف بأنها « أداء ما ينفذ من عمل أو يتخذ من تصرف على نحو صحيح أو أفضل [4]».

و كتعريف شامل للكفاءة :هي الاستخدام العقلاني و الرشيد في المفاضلة بين البدائل واختيار أفضلها بشكل يسمح بتقليل التكاليف أو تعظيم الربح إلى أقصى درجة ممكنة.

1- شوقي بورقبة، مرجع سابق ، ص 72.

2- عبد الحميد بخاري،علي بن ساحة،التحرر المالي و كفاءة الأداء المصرفي في الجزائر،الملتقى الدولي الثاني "الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات "،جامعة ورقلة ، الجزائر ، 22و23 نوفمبر ،2011،ص 13

3- عبد الحميد بخاري ،نفس المرجع ، ص134.

4- شوقي بورقبة ، مرجع سابق ، ص72.

ثانيا: مفهوم الكفاءة البنكية.

تعرف بأنها « الاستغلال الأمثل للموارد أو تحقيق أقصى مخرجات من الموارد المتاحة للمؤسسة البنكية أو تحقق مخرجات معينة بأدنى تكلفة ممكنة [1] ».

و تعرف بأنها « المدى الذي تكون فيه كلفة المنتوج أقل ما يمكن [2] ».

و تعرف أيضا بأنها « معيار الرشيد في استخدام الموارد البشرية و المالية و المعلومات المتاحة [3] ».

و كتعريف شامل للكفاءة البنكية فهي : قدرة البنك على توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة له نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل تكلفة بمعنى تحكم البنك في طاقاته المادية و البشرية و كذا عرضه لمنتجات مالية جديدة .

المطلب الثاني : أنواع الكفاءة البنكية و عواملها.

أولا : أنواع الكفاءة البنكية.

للكفاءة البنكية عدة أنواع و المتمثلة في الكفاءة الإنتاجية ، و كفاءة فورات الحجم ،و كفاءة وفرات النطاق و كفاءة اكس و فيما يلي سنقوم بتوضيح هذه الأنواع [4]:

1- الكفاءة الإنتاجية: تعرف الكفاءة الإنتاجية في البنوك بالكفاءة الكلية للتكاليف ، و إذا أخذنا بعين الاعتبار أن البنك مؤسسة إنتاجية نستخدم عناصر الإنتاج ، مثل العمل و رأس مال الودائع لتنتج القروض و الخدمات البنكية و غيرها ،فإن الكفاءة الإنتاجية للبنك لا تختلف عنها في المؤسسة الاقتصادية و تقاس الكفاءة الإنتاجية عموما بنسبة إنتاج النظام ، أو المخرجات إلى المدخلات المستخدمة في تحقيق هذه

1- نهاد ناهض فؤاد هبيل،مرجع سابق ص20

2- كاظم نزار الركابي ،الإدارة الإستراتيجية-العولمة و المنافسة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر،عمان ،الأردن، 2004،ص318.

3- كاظم نزار الركابي ، نفس المرجع ، ص 318.

4- عبد الحميد البخاري،علي بن ساحة،مرجع سابق،ص ص 135،136.

المخرجات أو الناتج ، و انطلاقا من ذلك فانه يمكن زيادة الكفاءة الإنتاجية عن طريق أي من البدائل التالية :

- زيادة كمية المخرجات مع بقاء كمية المدخلات الثابتة ؛

- زيادة كمية المخرجات بنسبة لأعلى من نسبة كمية المخرجات ؛

- انخفاض كمية المدخلات بنسبة أعلى من نسبة انخفاض كمية المخرجات .

ونظرا لأن العملية الإنتاجية تتضمن جانبين الجانب الأول تقني يتمثل في كمية المخرجات الناتجة عن استخدام كمية من المدخلات ، و الجانب الثاني يتعلق بالتكاليف و تتمثل في أسعار المدخلات و عليه فإن الكفاءة الإنتاجية في أي مؤسسة تتألف من جزأين [1]:

أ- الكفاءة الفنية أو التقنية: تقيس قدرة البنك على استعمال مستوى معين من المدخلات لإنتاج أعظم مستوى من المخرجات أو إنتاج مستوى من المدخلات من خلال اختيار المدخلات الأقل تكلفة ، و بالتالي فإن الكفاءة الفنية تركز على قياس الانحراف بين مستوى الإنتاج المحقق و القدرة الحقيقية للإنتاج .

ب- الكفاءة التخصصية: تقيس قدرة البنك على استعمال المزيج الأمثل للمدخلات مع الأخذ بعين الاعتبار أسعار هذه المدخلات ، و تخفيض الكفاءة التخصصية عندما تكون نسبة المدخلات المنظورة مختلفة عن نسبة المدخلات المؤدية إلى تخفيض تكلفة المدخلات ، و بالتالي تسمح بقياس القدرة على تخصص المدخلات في النشاطات الأكثر مردودية.

ج- الكفاءة اكس x- efficiency

طور مفهوم الكفاءة (X) من طرف الباحث لابينستاين Leibenstei عام 1966م من خلال

1- شوقي بورقبة ، مرجع سابق، ص 93.

الملاحظة المتمثلة في أن المؤسسات لا تستغل الموارد المتاحة بشكل أمثل ، حيث لاحظ في بعض الأحيان أن هناك مؤسسات تظهر متماثلة من حيث الموارد و التكنولوجيا و عناصر الإنتاج لكن تختلف النتائج من مؤسسة إلى أخرى من حيث الإنتاجية و رقم الأعمال و بالتالي فسر لابينستاين هذه الظاهرة بوجود مدخلات(x) تختلف عن العناصر التقليدية (رأس المال و العمل) و التي تعكس كفاءة المؤسسة في

استغلال الموارد المتاحة بشكل أفضل ،. و إذا كان من الصعب ملاحظة مستوى المدخلات ، فمن الممكن تحديده بشكل تقريبي من خلال مفهوم الكفاءة (x) و التي تتمثل في تحديد نشاط المؤسسة من خلال حدود الكفاءة للإنتاج أو التكاليف ، و تتمثل درجة الكفاءة (x) عند لابيتستاين بالنسبة لتركيبة المدخلات في النسبة بين مستوى الإنتاج المحقق و أكبر مستوى إنتاج يمكن تحقيقه ، و تتمثل درجة الكفاءة بالنسبة لمستوى المخرجات في النسبة بين أدنى تكلفة ممكن تحملها و التكلفة المحتملة [1].

د- كفاءة وفرات الحجم: تشير كفاءة الحجم في البنك إلى توفر تكاليفه عند حجم المنتجات مع الاحتفاظ بمزيج مدخلات ثابتة و بذلك تشير وفرات الحجم إلى زيادة الكفاءة أو انخفاضها بناء على الحجم.

و تعرف وفرات الحجم بأنها: « تلك الأرباح الناتجة عن الانخفاض في تكاليف الإنتاج نتيجة الزيادة و التوسع في حجم المشروع ».

و بالتالي فإن وفرات الحجم ترتبط بغلة الحجم ، التي تعتبر مقياس للتغير النسبي في الإنتاج إلى التغير النسبي في عناصر الإنتاج.

- فإن كانت النسبة أكبر من الواحد تكون لدينا حالة غلة الحجم متزايدة.

- إذا كانت النسبة تساوي الواحد فتكون لدينا حالة ثبات غلة الحجم.

- إذا كانت النسبة أقل من الواحد تكون لدينا حالة تناقص غلة الحجم.

1- شرقي بورقبة ،مرجع سابق ، ص ص 86، 87.

إذا كانت وفرات الحجم ترتبط بثبات غلة الحجم عند مستوى الحد الأدنى الكفء و بالتالي فإن

وفرات الحجم = غلة الحجم -1

و بالتالي تكون وفرات الحجم معدومة إذا كانت غلة الحجم ثابتة.

-تكون وفرات الحجم موجبة إذا كانت غلة الحجم متزايدة.

- تكون وفرات الحجم سالبة إذا كانت غلة الحجم متناقصة [1].

هـ- كفاءة وفرات النطاق: تعتبر كفاءة وفرات النطاق من استطاعة البنك على إنتاج مزيجا من المنتجات (التنويع في المنتجات) بتكلفة إجمالية أقل من تكلفة أن ينتج كل منتج على حدى أما إذا كان لا يستطيع ذلك فنقول عنه أنه يتصف بلا كفاءة في تنوع منتجاته و تقاس كفاءة النطاق من خلال نسبة الادخار في التكاليف نتيجة إنتاج منتجين أو أكثر معا.

و لإيضاح المجال الذي تصل إليه وفرات النطاق عادة ما يتم استخدام المعيار التالي:

س= ت(ك1)+ ت(ك2)- ت(ك1+ك2)/ ت(ك1+ك2)

س: تكلفة إنتاج الكمية (ك1) من المنتج الأول.

ت(ك1): تكلفة إنتاج الكمية (ك2) من المنتج الثاني.

ت(ك1+ك2): تكلفة إنتاج الكمية (ك1) من المنتج الأول و كمية (ك2) من المنتج الثاني معا.

تتحقق وفرات النطاق عندما تكون قيمة (س) أكبر من الصفر[2].

1- حمقاني ياسمين ، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية ، مذكرة ماستر ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة ورقلة ،الجزائر، 2013، 2014، ص ص 5، 6.

2- محمد الجموعي قريشي ،قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية ، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ،2006، ص 137.

ثانيا: العوامل المؤثرة على الكفاءة البنكية.

تعتبر العوامل المؤثرة على الكفاءة البنكية من بين العوامل المؤثرة على الأداء البنكي و المتمثلة في : الربحية، المخاطرة ، العوامل الإدارية و درجة المنافسة ، الأنظمة و التشريعات ،كما أنه يمكن تقسيم العوامل المؤثرة على الكفاءة البنكية إلى عوامل داخلية و خارجية:

1- العوامل الداخلية: و التي تتكون من السياسات المالية و الإدارية المتبعة من قبل البنك ، و التي على درجة منافسة بين البنوك ،كفاءة البنك ، حجم النشاط الاقتصادي ، و هذه العوامل جميعها تتعلق بالسيولة و التركيز على العائد على حقوق الملكية والعائد على الاستثمار وكذلك حجم الموجودات [1].

2- العوامل الخارجية: و هي العوامل المتعلقة بالسياسات الخارجية المفروضة على البنوك ، و مختلف النظم و التشريعات المالية و النقدية المفروضة من قبل الحكومة و البنك المركزي تحديدا ، و المتعلقة بأسعار الفوائد و حجم الاحتياطات النقدية المفروضة على البنوك ، و المتعلقة كذلك بحجم الائتمان الممنوح من قبل هذه البنوك [2].

المطلب الثالث: عناصر كفاءة البنكية و مؤشرات قياسها.

أولا: عناصر الكفاءة البنكية .

فيما يلي أهم العناصر الرئيسية للكفاءة البنكية [3]:

- إن الالتزام بمعدل مناسب من كفاية رأس المال ، يساعد في تجنب المخاطر المتعلقة باستثمار الأموال المتاحة لدى البنك التجاري ، و التي ترتبط تحديدا باستثمارات أعلى ربحية؛

1- خمقاني ياسمين ، مرجع سابق، ص 7.

2- عبد الحميد بوخاري ، علي بن ساحة ، مرجع سابق، ص 139.

3- طارق عبد الله المحسن، أثر الكفاءة على تنافسية الجهاز المصرفي الأردني ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الأدرن، 2006 ، ص 11.

– الالتزام بمعايير الإقراض المحدد من قبل السلطات النقدية ، يقود إلى التخلص مما يسمى بالقروض المتعثرة و المعدومة ، و التي تؤثر بصورة مباشرة على جودة الأصول و بالتالي على الربحية؛

– وجود الإدارة الكفء ينعكس بصورة مباشرة على ارتفاع معدلات الربحية ، و ذلك لأن الإدارة هي العامل الأساسي لتخفيض مصاريف التشغيل التي تدخل في احتساب صافي الدخل للبنك التجاري؛

– إن التوليف بين العناصر السالفة الذكر بمنظومة واحدة ، يقودنا إلى النتائج الأساسية للكفاءة و هو تحقيق معدلات عالية من العائد ، و الجانب الأساسي في هذا الأمر هو توجه مصادر الأموال لاستخدمها الأمثل بتبني مفهوم رشادة الاستغلال و الذي ينعكس بالتالي على معدلات ربحية مرتفعة إلى الجانب الحافظ على معدلات سيولة كافية ، الأمر الذي يجعل من البنك أكثر كفاءة؛

– البحث عن مجالات جديدة لاستخدام الأموال المتاحة لدى البنوك ، تحقق له أرباح أكبر و بتكلفة أقل و ذلك من خلال إتباع إستراتيجية التنويع بالاستثمار ، الأمر الذي يقود إلى توزيع المخاطر المرتبطة بالاستثمار و التقليل من تأثيرها على البنوك؛

– الاتجاه نحو تخفيض تكلفة الخدمات المقدمة ، مع الاحتفاظ بجودة مرتفعة الأمر الذي ينعكس على تحقيق معدلات عالية من النمو في حجم الودائع ، و الذي يوفر مصادر جديدة للأموال مما يساعد على تمويل استثمارات أخرى تولد أرباحا إضافية من المركز المالي للبنك.

ثانيا : مؤشرات الكفاءة البنكية .

تعدد و تتنوع مؤشرات الكفاءة البنكية وذلك حسب الغرض من التحليل و سنحاول شرح نوعين من المؤشرات التي تعكس إدارة البنوك [1]:

1– فريد بن ختو ،محمد الجموعي قريشي، كفاءة البنوك التجارية باستخدام تحليل مغلف البيانات ، مجلة الباحث ،العدد12، جامعة ورقلة ، الجزائر،2013،ص ص 140، 141.

1- مؤشر الكفاءة التقنية: يمكن النظر إلى مؤشر الكفاءة التقنية من جانبين :

أ- جانب مدخلات و يتحقق هذا المقياس بمقارنة التوليفة الفعلية للمدخلات و المخرجات (ننظر من حيث المدخلات) بالمدخلات المطلوبة للمخرجات الفعلية الكفء ، ويمكن التعبير عنها بالعلاقة التالية (المدخلات المطلوبة للمخرجات الفعلية الكفء / المدخلات الفعلية) و عليه فالوحدة الكفء هي التي تكون لديها المدخلات الفعلية تساوي المدخلات المطلوبة للمخرجات الفعلية الكفء و بذلك تحقق نسبة تساوي الواحد و تكون كفء تقنيا ، أما الوحدة غير الكفء فتكون لديها المدخلات الفعلية أكبر من المدخلات المطلوبة للمخرجات الفعلية الكفء و بالتالي تحقق نسبة أقل من الواحدة و تكون غير كفء تقنيا.

ب- أما الجانب الثاني للكفاءة التقنية فهو جانب المخرجات و يعبر عنه بمقياس أو معيار زيادة المخرجات، و يتحقق هذا المقياس بمقارنة التوليفة الفعلية للمدخلات و المخرجات (ننظر من حيث المخرجات) بالمخرجات الكفء لنفس المدخلات و بعبارة أخرى هي النسبة بين المخرجات الفعلية و المخرجات الممكن تحقيقها (الكامنة) عند مستوى الحد الكفء باستخدام المدخلات الفعلية و تقاس بالعلاقة التالية (المخرجات الفعلية / المخرجات الكامنة لنفس المدخلات) و عليه فالوحدة الكفء تقنيا هي التي تحقق نسبة الواحد و تكون مخرجاتها الفعلية تساوي المخرجات الكامنة لمدخلاتها الفعلية ، أما الوحدة غير الكفء تقنيا فهي التي تحقق نسبة أقل من الواحد و تكون مخرجاتها الفعلية أقل من المخرجات الكامنة لمدخلاتها.

2- مؤشر الكفاءة الحجمية: يرتبط مؤشر الكفاءة الحجمية بمبدأ غلة الحجم الذي يعبر عن العلاقة بين المدخلات و المخرجات في العملية الإنتاجية ، سواء في مؤسسة اقتصادية أو بنكية و غلة الحجم هي قياس للتغير النسبي في المخرجات الناتج عن التغير النسبي في المدخلات فإذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فنقول أن العملية الإنتاجية أنها تتصف بغلة حجم متزايدة و إذا كانت النسبة أقل من الواحد فتكون غلة الحجم متناقصة ، أما إذا كانت النسبة تساوي الواحد فغلة الحجم ثابتة كما يرتبط مؤشر الكفاءة الحجمية بمبدأ الحد الأدنى للكفاءة ، و هو المستوى الأمثل للإنتاج (المخرجات) التي تصل عنده التكاليف

المتوسطة حدها الأدنى في المدى البعيد ، عند هذا المستوى يكون التغير النسبي في المخرجات يساوي التغير النسبي في المدخلات أي أن غلة الحجم ثابتة و بالتالي وفرات الحجم تساوي 0 (معدومة) و عند هذا المستوى من الإنتاج يساوي مؤشر الكفاءة الحجمية و مؤشر الكفاءة الفنية و يحققها واحد (1) و بذلك يحقق مبدأ الاستغلال الأمثل للموارد.

لاشك أن الحالة العملية الإنتاجية قبل المستوى الأمثل من الإنتاج يكون فيها التغير النسبي في المخرجات أكبر من التغير النسبي في المدخلات ، أي أن غلة الحجم متزايدة و وفرات الحجم موجبة ، أما بعد المستوى الأمثل من الإنتاج فيكون التغير النسبي من المخرجات أقل من التغيرات النسبية في المدخلات و غلة الحجم متناقصة و بالتالي وفرات الحجم سالبة.

مما سبق و من خلال علاقة الكفاءة الحجمية بمبدأ غلة الحجم و الحد الأدنى الكفء يمكن صياغة معادلة قياس مؤشر الكفاءة الحجمية أو وفرات الحجم على النحو (وفرات الحجم= غلة الحجم –1)و عليه تكون الودد كفء حجميا إذا أخفقت غلة حجم ثابتة وفرات حجم معدومة ، وتكون غير كفء حجميا في حالتين : الحالة الأولى إذا كانت غلة الحجم متزايدة و وفرات الحجم موجبة ، ففي هذه الحالة تستطيع الوحدة التوسع في الإنتاج (المخرجات) إلى أن تصل إلى المستوى الأمثل من الإنتاج و تحقق درجة الكفاءة الحجمية أي الواحد (1) ، و تحقق غلة الحجم ثابتة و وفرات الحجم معدومة ، أما الحالة الثانية إذا كانت غلة الحجم متناقصة و وفرات الحجم سالبة ففي هذه الحالة لا تستطيع التوسع في الإنتاج و عليها إعادة النظر في التوليفة بين الإنتاج و عناصر الإنتاج أي بين المدخلات و المخرجات .

خلاصة الفصل :

يعتبر الأداء المالي محورا أساسيا و فعالا للنمو و الاستمرارية ، فهو آلية تمكن من نجاح البنك من خلال الاستخدام الأمثل للوسائل المالية المتاحة من أجل تحقيق الأهداف المرسومة ، وعليه يتوجب تقييم الأداء لإعطاء الصورة الحقيقية و ذلك من خلال إمكانية تحديد الأخطاء و الانحرافات و البحث عن الطريقة أو الكيفية لمعالجتها ، و رسم سياسات مناسبة لرفع مستوى الأداء و لهذا فإن تقييم الأداء بمثابة سياسة للتحوط من الوقوع في الأخطاء التي تؤدي إلى إفلاس البنك بالإضافة إلى الكفاءة البنكية التي تؤدي بنا إلى الحكم على الاستغلال الأمثل لمختلف موارد هذا البنك من أجل تحقيق العائد الأمثل.

تمهيـــــــــــــــد :

بعد إتمام الجانب النظري للموضوع و الإلمام بمختلف الجوانب الخاصة بحوكمة البنوك من تعريف و أهداف و أهمية في الفصل الأول ، و في الفصل الثاني أهم أساسيات الأداء البنكي ، أما في هذا الفصل حاولنا إسقاط الجانب التطبيقي لتحليل ما ورد في الفصلين السابقين ، و ذلك من خلال إجراء تربص ميداني بوكالتين من البنوك ، وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية بالمدية وكالة بنك الجزائر الخارجي.

و قد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين هما كالتالي :

المبحث الأول : تقديم عام لكل من بنك الفلاحة و التنمية الريفية و بنك الجزائر الخارجي.

المبحث الثاني : منهجية الدرسة الميدانية و تحليل البيانات .

المبحث الأول : تقديم عام لكل من بنك الفلاحة و التنمية الريفية و بنك الجزائر الخارجي .

وفقا لاختلاف ظروف نشأة و تطور وظائف كل من البنوك العمومية الجزائرية ، فإننا سنعرض في هذا المبحث كل ما يتعلق ببنك الفلاحة و التنمية الريفية و بنك الجزائر الخارجي من نشأة و مهام و أهداف و كذا هيكل تنظيمي .

المطلب الأول : نشأة و مراحل تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

أولا : نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية و تطوره :

ينتمي بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR) إلى القطاع العمومي، اذ يعتبر وسيلة من وسائل

سياسة الحكومة الرامية إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي ، أنشأ بموجب مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري ، و ذلك بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي و ترقيته ، و دعم نشاطات الصناعات التقليدية و الحرفية .

و في هذا الإطار قام بنك الفلاحة و التنمية الريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية التابعة للقطاع الاشتراكي ، مزارع الدولة و المجموعات التعاونية ، و كذلك المستفيدين الفرديين للثورة الزراعية ، مزارع القطاع الخاص ، تعاونيات الخدمات ، و الدواوين الفلاحية و المؤسسات الفلاحية الصناعية إلى جانب قطاع الصيد البحري .

و في إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة و التنمية الريفية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري ، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1.000.000 د.ج للسهم الواحد ،و لكن بعد صدور قانون النقد و القرض في 1990/04/14 الذي منح استقلالية أكبر للبنوك و ألغي من خلاله نظام التخصص ،أصبح بنك الفلاحة و التنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية و المتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية و تشجيع عملية الادخار بنوعيها بالفائدة و بدون فائدة ، و المساهمة في التنمية ، مع وضع قواعد تحمي البنك

و تجعل معاملاته مع زبائنه أقل مخاطرة ، و لتحقيق أهدافه وضع البنك إستراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بأكثر من 300 وكالة[1] .

ثانيا : مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

أسس بنك الفلاحة و التنمية الريفية من أجل إعادة هيكلة القطاع الفلاحي و تأمين الاستقلالية الاقتصادية للبلاد ، و كذا تحسين مستوى المعيشة في الأرياف ، كما يقوم بالوظائف التالية[2] :

1-يقوم بعمليات الإقراض و الصرف و عمليات الخزينة و جميع الاعتمادات المالية على اختلاف أنواعها ؛

2- فتح حسابات لجميع الأشخاص ؛

3- قبول الودائع تحت الطلب و لأجل ؛

4- المشاركة في جميع الإدخارات ؛

5- المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي ؛

6- تأمين ترقية النشاطات الفلاحية و الصناعية الميكانيكية الفلاحية و أيضا الحرفية ؛

7- تسيير الموارد النقدية بالدينار و العملة الصعبة بطرق ملائمة .

ثالثا : أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثله مثل البنوك الأخرى بنشاطات عديدة للوصول إلى إستراتيجية تجعله مؤسسة بنكية كبيرة،بهدف تعزيز مكانته ضمن الوسط البنكي وتتمثل أهدافه في التالي[3]:

1-مجلة بنك الفلاحة و التنمية الريفية " تقرير النشاط "

2-معلومات مقدمة من قبل بنك الفلاحة و التنمية الريفية سنة 2018.

3-نفس المجلة السابقة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية.

1-الزيادة في الموارد مع أقل التكاليف ، و مردودية كبيرة في شكل قروض إنتاجية و متنوعة مع احترام القاعدة و هي الموازنة بين الربحية و السيولة و الأمان ؛

2- التسيير الدقيق لخزينة البنك ، خاصة في تقدير الدينار بالعملات الصعبة ؛

3- تأمين التناسق من طرف البنك في تنمية النشاطات الخاصة به ؛

4- زيادة فروعه و نشر شبكاته و التقرب أكثر من العملاء ؛

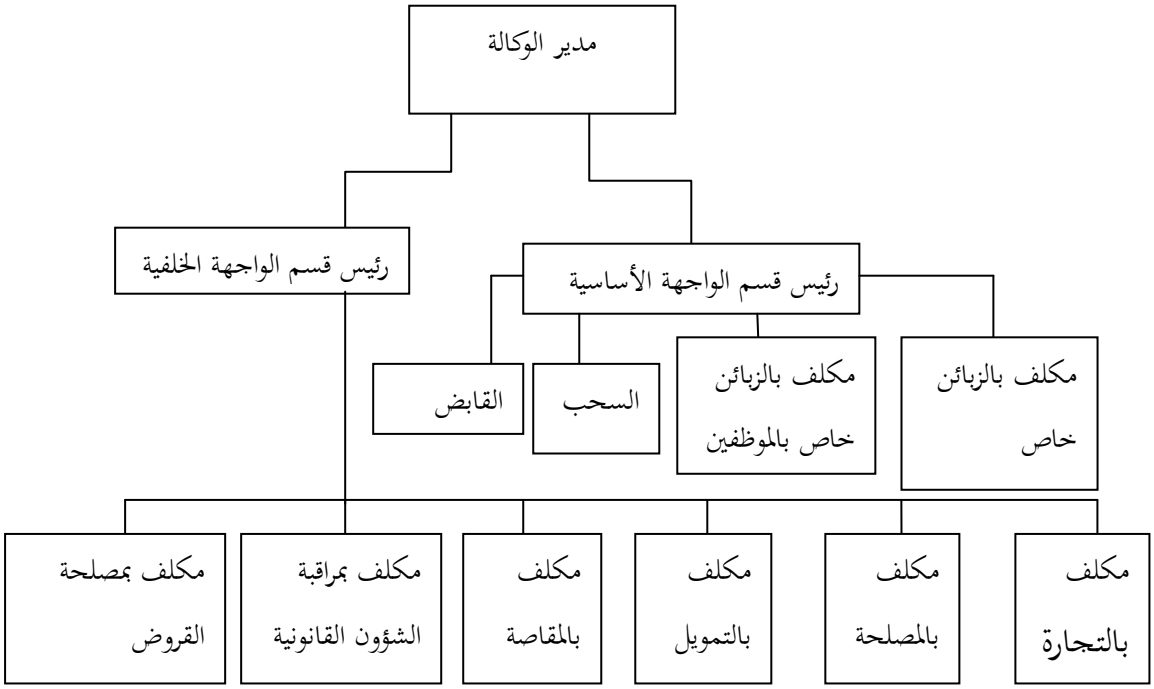
5- إرضاء الزبائن و ذلك بتقديم منتجاته و خدماته بكفاءة لتوفير احتياجاتهم ؛

6- تنمية التجارة بتقديم تقنيات جديدة في الإدارة مثل التسويق و أيضا تقديم تشكيلة منتجات جديدة.

رابعا : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية .

تمثل الوكالة البنكية الخلفية القاعدية التي يمارس من خلالها البنك نشاطاته ، و هي الواجهة التي يقدم من خلالها البنك منتجاته و يتعامل مع عملائه و يخدم مصالحهم ، وكالة المدية هي واحدة من سبع وكالات تابعة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية موزعة على تراب ولاية المدية ، و مرتبطة بالمجمع الجهوي للاستغلال لولاية المدية 026 ، و هي الوكالة الرئيسية إذ هي الممثل أو النائب عن الوكالات الأخرى في بعض العمليات كعمليات التجارة الخارجية و هي التي تستحوذ على السقف الأعلى في مجال التمويل ، وكالة المدية رمزها 846 في المنظومة البنكية الجزائرية ، و الشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية بالمدية .

الشكل رقم (3-1): هيكل تنظيمي لوكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية بالمدية سنة 2018.



المصدر : بيانات مقدمة من طرف موظفي الوكالة سنة 2018.

المطلب الثاني : نشأة البنك الجزائر الخارجي و أهدافه .

أولا : نشأة البنك الجزائر الخارجي.

تأسس البنك الخارجي بالمرسوم رقم67-204 في الأول من أكتوبر1967، برأس مال قدره 20 مليون جزائري، وقد ورث خمسة بنوك أجنبية وهي:

القرض الليوني Crédit Lyonnais.

المؤسسة العامةSociété Générale .

قرض الشمال Crédit du Nno.

البنك الصناعي الجزائري المتوسط Banque Industrielle de l'Algerie et de Méditerané.

بنك بركليز Barclys bank .

ولم يحصل البنك على هيكله النهائي إلا في 12جوان 1986، وأصبح مستقلا بموجب نص القانون 01/88 الصادر في 17 جانفي 1988، وبعدها تحول البنك الأول إلى مؤسسة ذات أسهم مع حفاظه على نفس الهدف الذي حدده القرار 01 أكتوبر 1967 .

وقد ورث البنك الجزائر الخارجي مجموعة فعاليات لعدة مؤسسات ، فبالرغم من أنه ينتمي إلى القطاع العمومي فإنه يعمل للقانون التجاري ، وبالتالي لقواعد المنافسة وذلك إضافة إلى نزعته الأولية الخاصة والمتمثلة في التجارة الخارجية ، ويتدخل في جميع العمليات البنكية ولقد كان تأسيسه بمثابة الحلقة الأخيرة من إجراءات تأميم البنوك.

وفي هذا البنك قسمان ، واحد للائتمان (ودائع وإقراض) ، والثاني للعمليات الأجنبية، ويتضمن تمويل التجهيز المقرر في الخطة بالإضافة إلى مواضيع النفط والتعدين، وقد توسعت عمليات البنك منذ 1970،فهو الذي لديه حسابات الشركات الصناعية الكبرى في ميادين المحروقات (سونطراك، نفطال) والكيميائية والبتروكيميائية والتعجين والنقل البحري ومواد البناء ، وهو الذي يمدها بالقرض.

ثانيا : أهداف البنك الجزائر الخارجي.

للبنك الخارجي أهداف عديدة يسعى إلى تحقيقها من أهمها ما يلي[1]:

- تحفيز وتشجيع وتمويل العمليات التجارية مع باقي بلدان العالم ؛
- تسهيل تنمية الإصلاح الاقتصادي بين الجزائر والخارج ؛
- يعمل على تأمين العمليات التجارية مع الخارج ضد الأخطار السياسية و الاقتصادية ؛
- ضمان التنفيذ الجيد للالتزامات الناتجة بين أسواق الدول والجماعات المحلية ؛

1-معلومات مقدمة من قبل بنك الجزائر الخارجي سنة 2018.

ثالثا : تعريف وكالة البنك الجزائر الخارجي.

1–تعريف الوكالة : وكالة بنك الجزائر الخارجي بالمدية هي واحدة من بين ثمانية وكالات تابعة بالمديرية الجهوية بالبليدة ، تأسست سنة 1982 بهدف توسيع مجال نشاط البنك وخدمة زبائنه الموجودين بالولاية.

2– مهام و نشاط الوكالة: تقوم الوكالة بعدة نشاطات من أهمها ما يلي[1]:

–استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص ؛

– استقبال عمليات الدفع التي تقدم نقدا أو عن طريق الشيك ، والمتعلقة بعمليات التوظيف والتحصيل وجميع عمليات البنك ؛

– يمنح قروض بجميع أشكالها سواء كانت قروض بضمانات أو تسبيقات بدون ضمانات وذلك من أجل تحقيق نشاطات معينة ؛

– توزيع رؤوس أموال الأفراد ومراقبة استعمالها ؛

– يقوم بجميع العمليات المتعلقة بالاكتتاب ، الخصم ،شراء الأوراق التجارية ،الوصولات ،الدفعات ؛

– يقوم بدور البنك المراسل مع البنوك الأخرى ؛

– التمويل بشتى الطرق لعمليات التجارة الخارجية ، استقبال وديعة مبالغ السندات ، استقبال أموال ناتجة عن عمليات الدفع والخاصة بالسفتجة ، سند لأمر ، الشيك ، فواتير أو وثائق التجارة الأخرى؛

– اكتساب أموال من العمليات التالية: البيع، الإيجار، وجميع العمليات المنقولة التي تخص نشاط الوكالة أو المتعاملين ؛

1–معلومات مقدمة من قبل بنك الجزائر الخارجي سنة 2018.

- العمل لصالحه أو لصالح زبائنه بصفة مباشرة أو غير مباشرة ، والقيام بالعمليات التي تدخل ضمن أهدافه بالجزائر وبالخارج بأي شكل من الأشكال .

الوكالة تقوم بجميع المهام مهما كان شكلها، و التي لها فوائد متعلقة بمؤسسات أو شركات جزائرية كانت أو أجنبية وتسعى إلى تحقيق أهدافها وتطوير الأعمال الخاصة بها.

3- الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الجزائر الخارجي بالمدية .

تتواجد بالوكالة المصالح التالية [1]:

أ-مصلحة الصندوق : تنقسم هذه المصلحة إلى مصالح فرعية تؤدي عدة احتياجات منها :

- التحصيلات بأنواعها .
- عمليات السحب والدفع.
- عمليات التحويل.
- عمليات المقاصة .
- عمليات المحفظة .

مصلحة التجارة الخارجية : من بين المهام الرئيسية التي تؤديها هذه المصلحة هي :

- عمليات السحب والدفع بالعملة الصعبة .
- التحصيلات بالعملة الصعبة .
- عمليات التجارة الخارجية (التصدير والاستيراد) .

1-معلومات مقدمة من قبل بنك الجزائر الخارجي سنة 2018.

ج- مصلحة التعهدات : تعمل هذه المصلحة على ما يلي :

- دراسة القروض ؛

- دراسة التعهدات القانونية والتحصيل ؛

- الاهتمام بقضايا المنازعات ؛

- العمل على تكوين ملف وتحليله وتسيير الملفات وطلبات القروض من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصناعية والمؤسسات الفردية والأعمال الحرة ؛

- العمل على تقديم القروض حسب نوع الوكالة وحسب الامتيازات المقدمة للبنك ، ومن حيث نوع القرض وقيمته وأهميته ؛

- القيام بدراسات ميدانية للتأكد من سلامة طلب القرض ؛

- إجراء المقابلات مع العملاء ، والتفاوض معهم على مختلف النقاط الخاصة بطلب القرض .

4- مصلحة التسيير الإداري: تتولى هذه المصلحة المهام التالية:

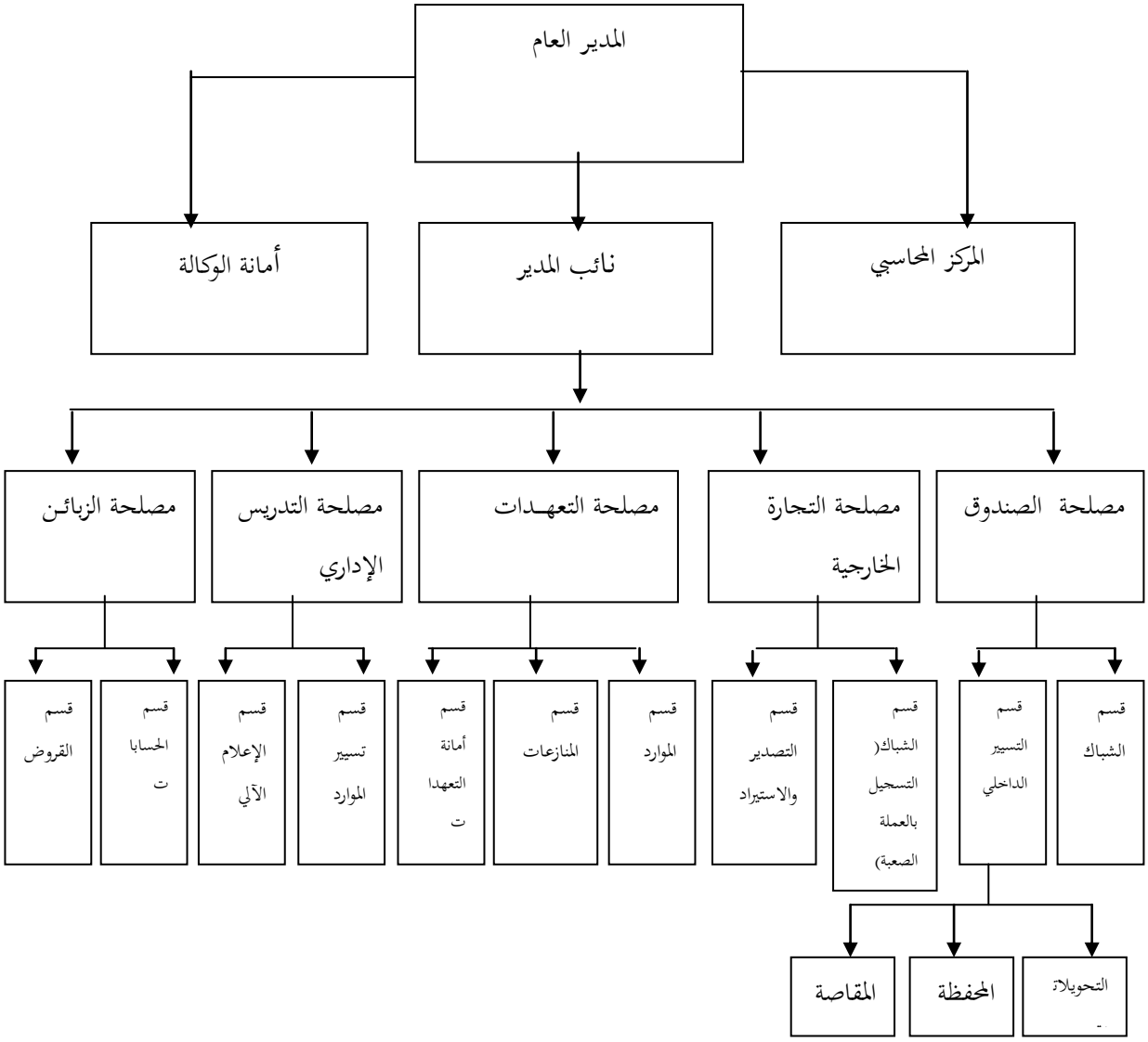
- تسيير موارد الوكالة ؛

- الاهتمام بالتنظيم والرقابة ؛

5- مصلحة الزبائن : تتولى هذه المصلحة المهام التالية :

-دراسة ملفات القروض .

شكل رقم (03-02) : الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الجزائر الخارجي بالمدية سنة 2018.



المصدر : وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية في 2018/05/06.

المبحث الثاني : منهجية الدراسة .

سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم الخطوات و الإجراءات المنهجية التي تم الاعتماد عليها من خلال توضيح مجتمع الدراسة ، عينة الدراسة ، أسلوب الدراسة ، و مختلف الأدوات المستعملة في هذه الدراسة.

المطلب الأول : إجراءات الدراسة .

سنتناول في هذا المطلب تحديد كل من مجمع و عينة الدراسة .

أولا : مجتمع الدراسة .

يتكون مجمع الدراسة من موظفي كل من بنك الفلاحة و التنمية الريفية و بنك الجزائر الخارجي المتواجدين على مستوى ولاية المدية ، حيث أجريت الدراسة على كل من وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية و وكالة بنك الجزائر الخارجي ، حيث بلغ مجموع عمال هاتين الوكالتين 46 عامل.

ثانيا : عينة الدراسة .

فيما يخص الذين تم استجوابهم موزعون كالتالي:

الجدول رقم (3-1) : عدد عمال الوكالتين محل الدراسة .

الوكالة	التكرار	النسبة
BEA	19	%63.33
BADR	11	%36.67
المجموع	**30**	**%100**

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على عدد الاستجوابات .

نلاحظ من الجدول أعلاه أن عينة الدراسة تشكلت من 30 عامل من الوكالتين محل الدراسة الذين اختيروا بطريقة عشوائية ، حيث تم جمع المعلومات عن طريق الاستمارات ،حيث قدمنا 20 استمارة

لوكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، و استرجعنا 19 استمارة ولم تلغى أي واحدة منها و قدمنا 15 استمارة لوكالة البنك الجزائري الخارجي ، استرجعنا 11 استمارة .

ثالثا : أساليب جمع البيانات .

مراعاة لطبيعة المتغيرات و أهدافها اعتمدنا في جمع البيانات على مجموعة من المصادر (أولية و ثانوية) من خلال ما يلي:

1-المصادر الأولية : اعتمدنا على الاستبانة في جمع البيانات ، و التي صممت وفقا لأهداف و فرضيات الدراسة .

2- المصادر الثانوية : اعتمدنا على المعلومات المتعلقة بالجانب النظري و الكتب العلمية المتخصصة بموضوع البحث .

المطلب الثاني: أدوات الدراسة.

أولا: مضمون الاستبيان.

الجزء الأول يتعلق بالبيانات الشخصية لعينة الدراسة ، وباعتبارها فئة الموظفين ، قمنا بأخذ بعض المواصفات الضرورية.

كما قمنا بتخصيص الجزء الثاني لمحورين:

المحور الأول متعلق بالالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة (المتغير المستقل)، حيث اشتمل (16) عبارات.

المحور الثاني متعلق بتحسين كفاءة الأداء البنكي (المتغير التابع)، حيث اشتمل (5) عبارات.

واشتمل الاستبيان ككل على (21) عبارة ، تم صياغتها بالأسلوب الثابت الايجابي، وهذا حتى يمكن معالجتها وفقا للأساليب الإحصائية و السلم المستخدم.

ثانيا: المقياس المستخدم.

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابة العينة على عبارات الاستبيان، ويعتبر هذا المقياس أكثر المقاييس استخداما، وهو يتكون من خمس خيارات **أوافق بشدة، أوافق ، محايد ، لا أوافق ، لا أوافق بشدة** كما يوضحه الجدول الأتي:

جدول رقم (3-2): الخيارات المكونة لمقياس ليكرت الخماسي.

العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: قديد حكيمة ، مرجع سابق ، ص 68.

و حتى يمكن قياس اتجاهات أفراد العينة تم إعطاء نقاط لهذه الاختيارات ، وتم تقسيم السلم إلى خمس مجالات لتحديد درجة الموافقة كما يوضحه الجدول الأتي:

جدول رقم(3-3):قيمة الوسط المرجح ودرجات الموافقة لعينة الدراسة.

الاتجاه	**الوسط المرجح**	**درجة الموافقة**
الاتجاه الأول	1 اقل 1.8	ضعيفة جدا
الاتجاه الثاني	1.8 اقل 2.6	ضعيفة
الاتجاه الثالث	2.6 اقل 3.4	متوسطة
الاتجاه الرابع	3.4 اقل 4.2	عالية
الاتجاه الخامس	4.2 اقل 5	عالية جدا

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على ما سبق .

و اعتبرنا المتوسطات في الجدول رقم (3-2) هي الحد الفاصل بين مستوى الاستجابات في أداة الدراسة وذلك لمتوسط الاستجابة للعبارات أو البعد أو المحور.

ثالثا: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

اعتمدنا على عدة أساليب إحصائية عبر برنامج الحزم الإحصائية الاجتماعية spss16 وهي كالأتي:

1- اختبار التوزيع الطبيعي ؛

2- قياس معامل الثبات ؛

3- قياس الاتساق الداخلي ؛

4- التحليل الوصفي للبيانات الشخصية ؛

5- التحليل الوصفي للمتغيرات المستقلة والتابعة ؛

6- تحليل معامل الانحدار الخطي البسيط بالاعتماد.

المطلب الثالث: ثبات وصدق أداة الدراسة.

استعنا لصدق أداة الاستبيان، باختبار قياس الثبات و الاتساق الداخلي الاستبيان في عينة الدراسة الاستطلاعية البالغ حجمها 30 مفردة ، وذلك باختبار التوزيع الطبيعي وبحساب معامل الثبات ومعاملات الارتباط .

أولا: تحكيم أداة الاستبيان.

اعتمدنا في تحكيم الاستبيان على مجموعة من الأساتذة المختصين الذين لهم دراية بتفاصيل الموضوع للأخذ بآرائهم ، حيث تم تثبيت العبارات المتفق عليها اغلب المحكمين وتم تعديل ما تم الاختلاف فيه ثم أعيد عرض الاستبيان مرة أخرى للتحكيم النهائي على الأساتذة كما هو موضح في الملحق رقم (01):

ثانيا: اختبار التوزيع الطبيعي.

قبل أن نشرع في الدراسة قمنا باختبار التوزيع الطبيعي لعينة الدراسة كما يبينه الجدول الأتي:

الجدول رقم(3-4):اختبار التوزيع الطبيعي.

اختبار شابيرو Shapiro-Wilk		اختبار كولموقروف Kolmogorov-Smirnov	
القيمة الاحتمالية Sig.	عدد مفردات العينة	القيمة الاحتمالية Sig.	عدد مفردات العينة
0.735	30	0,200*	30

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (spss).

من خلال الجدول رقم (3-4) يتضح أن اختبار التوزيع الطبيعي ليشابيرو (Shapiro-Wilk) جاء باحتمالية معنوية **0.735** كما جاء اختبار التوزيع الطبيعي كولموقروف (Kolmogorov-Smirnov) باحتمالية معنوية **0,200*** وبما أن حجم عينة دراسة الحال اقل من 50 مفردة ، اعتمدنا على القيمة الاحتمالية للاختبار كولموقروف (Kolmogorov-Smirnov) وهي اكبر من 0.05 وعلية فعينة الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي مما يسمح بإجراء باقي الاختبارات.

ثالثا: ثبات أداة الاستبيان.

اعتمدنا في قياس ثبات الاستبيان على معامل ألفا كرومباخ كما يوضحه الجدول الأتي:

جدول رقم(3-5) اختبار قيم معامل الثبات لمحاور الاستبيان.

ترتيب المحاور	عنوان المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات
1	محور الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة	16	0,911
2	محور تحسين كفاءة الأداء البنكي	5	0,740
الثبات العام للاستبيان		21	0,901

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على تحليل الاستبيان ببرنامج(spss).

يتضح من الجدول رقم(3-5) أن جميع عبارات المحاور جاءت بمعامل ثبات اكبر من **0.600** وهي درجة عالية من الثبات ،كما جاء معامل الثبات للاستبيان ككل **0,901** وعليه فان عبارات الاستبيان على درجة عالية من الثبات والاستقرار .

رابعا: الاتساق الداخلي لمحور الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة.

اعتمدنا في معرفة درجة الارتباط بين العبارات المتضمنة أبعاد محور الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة على معامل سبيرمان ، حيث قمنا بقياس درجة الارتباط بين كل بعد والعبارات التي تتضمنه.

1- معامل الارتباط بين العبارات وبعد مدى إدراك مفهوم الحوكمة في البنك.

سنحاول إظهار مختلف النتائج المتعلقة بدرجة الارتباط ودرجة المعنوية بين العبارات و بعد بعد مدى إدراك مفهوم الحوكمة في البنك بالاعتماد على معامل سبرمان من خلال الجداول الآتية:

الجدول رقم (3-6):اختبار الاتساق الداخلي لعبارات و بعد مدى إدراك مفهوم الحوكمة في البنك.

الرقم	العبارات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
	بعد مدى إدراك مفهوم الحوكمة في البنك	1	-
1	لتنفيذ متطلبات الحوكمة تقوم الهيئات الإشرافية و الرقابية بواجبها بأسلوب مهني و طريقة موضوعية.	0,945**	0,000
2	توفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات بين الجهات ذات العلاقة مع تحقيق مصالح الجمهور.	0,948**	0,000

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على نتائج برنامج (spss).

من خلال الجدول رقم(**3-6**) يتضح أن قيمة معامل الارتباط اكبر من **0.700** بدرجة معنوية اقل من **0.05** وهي دلالة إحصائية قوية ، تدل على ارتباط العبارات المتضمنة بعد مدى إدراك مفهوم الحوكمة في البنك.

2- معامل الارتباط بين العبارات وبعد حقوق المساهمين و المعاملة المتكافئة بين المساهمين.

سنحاول إظهار مختلف النتائج المتعلقة بدرجة الارتباط ودرجة المعنوية بين العبارات وبعد بعد حقوق المساهمين و المعاملة المتكافئة بين المساهمين بالاعتماد على معامل سبرمان من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-7):اختبار الاتساق الداخلي لعبارات وبعد حقوق المساهمين و المعاملة المتكافئة بين المساهمين.

الرقم	العبارات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
	بعد حقوق المساهمين و المعاملة المتكافئة بين المساهمين	1	-
3	يضمن البنك للمساهمين حق الحضور في اجتماعات الجمعية العامة و ممارسة حقهم في التصويت.	0,848**	0,000
4	يلتزم البنك بالمعاملة المتكافئة للمساهمين و عدم الإفصاح عن المعلومات لبعضهم دون غيرهم.	0,834**	0,000
5	يوافق المساهمين على سياسة المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة و المديرين التنفيذيين و نظام التعويضات الخاصة بهم.	0,845**	0,000
6	يمارس المساهمون حق تعيين و عزل أعضاء مجلس الإدارة و إلغاء القرارات الصادرة عنهم و الحصول على المعلومات المتعلقة بالبنك في الوقت المناسب و بدون تكلفة .	0,580**	0,001

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على نتائج برنامج (spss).

من خلال الجدول رقم(3-7) يتضح أن قيمة معامل الارتباط محصورة بين **0,580** و **0,845** بدرجة معنوية اقل من **0.05** و هي دلالة إحصائية قوية ، تدل على ارتباط العبارات المتضمنة بعد حقوق المساهمين و المعاملة المتكافئة بين المساهمين.

3- معامل الارتباط بين العبارات وبعد مساهمة أصحاب المصالح.

سنحاول إظهار مختلف النتائج المتعلقة بدرجة الارتباط ودرجة المعنوية بين العبارات وبعد بعد مساهمة أصحاب المصالح بالاعتماد على معامل سبرمان من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-8):اختبار الاتساق الداخلي لعبارات وبعد مساهمة أصحاب المصالح.

الرقم	العبارات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
	بعد مساهمة أصحاب المصالح	1	-
7	يقدم البنك كافة المعلومات المطلوبة من أصحاب المصالح بكل سهولة.	0,636**	0,000
8	يعقد البنك اجتماعات دورية مع إدارة المصرف و موظفيه لأخذ آرائهم و مناقشة مقترحاتهم من أجل تحسين الأداء .	0,821**	0,000
9	يلتزم البنك باتخاذ الإجراءات التي من شأنها أن تكفل حقوق المودعين و العملاء و غيرهم من أصحاب المصالح .	0,863**	0,000
10	يحق لأصحاب المصالح بما فيهم الموظفين طرح اهتمامهم حول ممارسات الإدارة غير القانونية إلى مجلس الإدارة .	0,716**	0,000

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على نتائج برنامج (spss).

من خلال الجدول رقم(3-8) يتضح أن قيمة معامل الارتباط محصورة بين **0,636**و **0,863** بدرجة معنوية اقل من **0.05** و هي دلالة إحصائية قوية ، تدل على ارتباط العبارات المتضمنة بعد مساهمة أصحاب المصالح.

4- معامل الارتباط بين العبارات وبعد مدى مساهمة مبدأي الإفصاح و الشفافية.

سنحاول إظهار مختلف النتائج المتعلقة بدرجة الارتباط ودرجة المعنوية بين العبارات وبعد مدى مساهمة مبدأي الإفصاح و الشفافية بالاعتماد على معامل سبرمان من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-9):اختبار الاتساق الداخلي للعبارات وبعد مدى مساهمة مبدأي الإفصاح و الشفافية.

الرقم	العبارات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
	بعد مدى مساهمة مبدأي الإفصاح و الشفافية	1	-
11	يمكن لجميع الموظفين الإطلاع على المعلومات المتعلقة بنظام الحوافز و العلاوات الخاصة بالبنك .	0,866**	0,000
12	يلتزم البنك بعرض بياناته على مدققين خارجيين يتمتعون بكفاءة و سمعة محترمة .	0,833**	0,000

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على نتائج برنامج (spss).

من خلال الجدول رقم(**3-9**) يتضح أن قيمة معامل الارتباط اكبر من **0.700** بدرجة معنوية اقل من **0.05** و هي دلالة إحصائية قوية ، تدل على ارتباط العبارات المتضمنة بعد مدى مساهمة مبدأي الإفصاح و الشفافية.

5- معامل الارتباط بين العبارات وبعد مساهمة مسؤوليات مجلس الإدارة.

سنحاول إظهار مختلف النتائج المتعلقة بدرجة الارتباط ودرجة المعنوية بين العبارات وبعد مساهمة مسؤوليات مجلس الإدارة بالاعتماد على معامل سبرمان من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (3–10):اختبار الاتساق الداخلي لعبارات وبعد مساهمة مسؤوليات مجلس الإدارة.

الرقم	العبارات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
	بعد مساهمة مسؤوليات مجلس الإدارة	1	-
13	يقوم أعضاء مجلس الإدارة بصياغة إستراتيجية العمل بناءا على معرفته لمبادئ و أسس الأنشطة المالية للبنك التي يمكن إتباعها و كذا البيئة التشريعية لها .	0,744**	0,000
14	يتابع و يتأكد مجلس الإدارة من سلامة البيانات المالية الصادرة عن البنك وتعبيرها بوضوح عن عدالة المركز المالي .	0,829**	0,000
15	يتخذ مجلس الإدارة القرارات الخاصة بتعيين المدير العام و المدراء التنفيذيين و القرارات الخاصة بفصلهم و الموافقة على السياسات الخاصة بمنح التسهيلات الائتمانية .	0,823**	0,000
16	يقوم مجلس الإدارة بوضع إستراتيجية العمل في البنك بعيدا عن تضارب المصالح و سياسة المخاطر .	0,823**	0,000

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على نتائج برنامج (spss).

من خلال الجدول رقم(**3–10**) يتضح أن قيمة معامل الارتباط اكبر من **0.700** بدرجة معنوية اقل من **0.05** و هي دلالة إحصائية قوية ، تدل على ارتباط العبارات المتضمنة بعد مساهمة مسؤوليات مجلس الإدارة.

خامسا: الاتساق الداخلي لمحور تقييم الأداء البنكي.

اعتمدنا في معرفة درجة الارتباط بين العبارات المتضمنة محور تقييم الأداء البنكي على معامل سبيرمان، حيث قمنا بقياس درجة الارتباط بين المحور والعبارات التي تتضمنه.

الجدول رقم (3–11):اختبار الاتساق الداخلي لعبارات و محور تقييم الأداء البنكي .

الرقم	العبارات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
	محور تقييم الأداء البنكي	1	-
17	يمتلك موظفي البنك المهارات و المعرفة المطلوبة و الإلمام الكافي بالخدمات المقدمة من قبل البنك.	0,841**	0,000
18	يؤدي الاعتماد على الكفاءة في الأداء إلى تحقيق الأهداف المسطرة.	0,708**	0,000
19	يتحلى موظفي البنك بحسن الإصغاء و الرد على انشغالات العملاء في الوقت المناسب.	0,663**	0,000
20	يؤدي تقييم الأداء إلى اكتشاف المشاكل و معالجتها.	0,734**	0,000
21	تحديد و التحكم في المخاطر التي تواجه البنك و تساعد في تحسين الأداء البنكي.	0,572**	0,001

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (spss).

من خلال الجدول رقم(**3–11**) يتضح أن قيمة معامل الارتباط محصورة بين **0,572**** و **0,841**** بدرجة معنوية اقل من **0.05** و هي دلالة إحصائية قوية ، تدل على ارتباط العبارات المتضمنة محور تقييم الأداء البنكي .

المبحث الثالث : تحليل نتائج الدراسة.

بهدف التعرف على أراء أفراد عينة الدراسة حول مساهمة الحوكمة في تحسين كفاءة الأداء البنكي قمنا بتوزيع الاستبيان في شكل جداول و عملنا على ضبطها إحصائيا لتحليلها و تفسيرها و منه استخلاص نتائج الدراسة الاستطلاعية و هذا ما سنتطرق إليه في المطالب التالية .

المطلب الأول:التحليل الوصفي لمتغيرات البيانات الشخصية.

سنتناول من خلال هذا المطلب التحليل الوصفي للبيانات الشخصية الذي يشكل الجزء الأول من الاستبيان و المتضمن الفئات العمرية و المستوى العلمي وسنوات الخبرة و مجال الوظيفة.

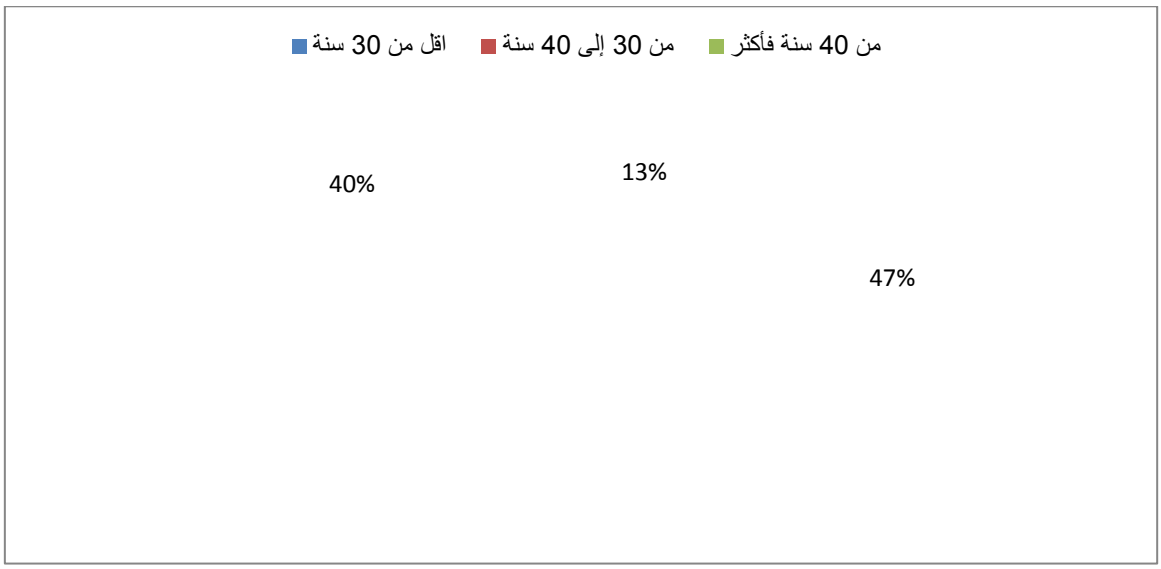
أولا: متغير الفئات العمرية.

الجدول رقم(3-12): توزيع أفراد العينة حسب متغير الفئات العمرية.

العمر	التكرار	النسبة
اقل من 30 سنة	4	%13,3
من 30 إلى 40 سنة	14	%46,7
من 40 سنة فأكثر	12	%40
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (spss).

الشكل رقم(3-3): تمثيل أفراد العينة حسب متغير الفئات العمرية.



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (spss) .

يتضح من الجدول رقم (3-12) والشكل رقم (3-3) أن الفئة **من 30 إلى 40 سنة** شكلت اكبر تكرار ونسبة في عينة الدراسة حيث جاءت بالنسبة**46,7 %** تليها الفئة **من 40 سنة فأكثر** بالنسبة **40%** وشكلت الفئة **اقل من 30 سنة** اقل نسبة 13.3%

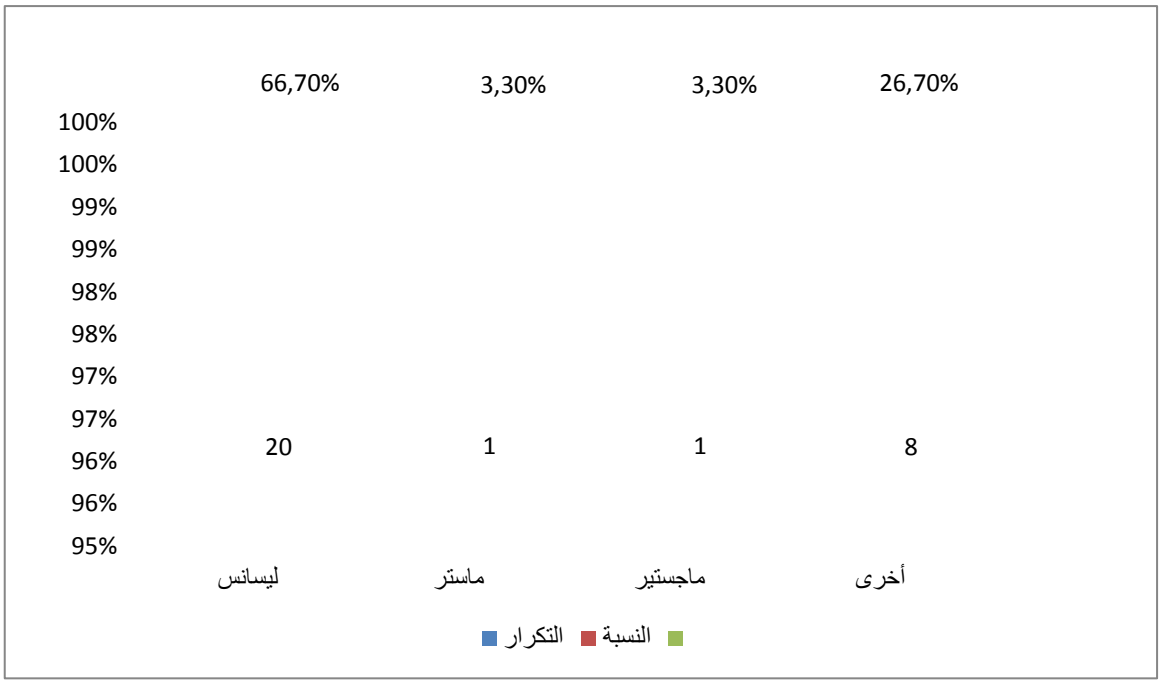
ثانيا:متغير المستوى التعليمي.

الجدول رقم(3-13): توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
ليسانس	20	%66,7
ماستر	1	%3,3
ماجستير	1	%3,3
أخرى	8	%26,7
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (spss).

الشكل رقم(3-4): تمثيل أفراد العينة حسب المستوى التعليمي.



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (spss).

يتضح من الجدول رقم (3-13) والشكل رقم (3-4) أن اكبر نسبة لعينة الدراسة في المستوى التعليمي، فئة **ليسانس** بالنسبة**66,7 %** تليها مستوى **أخرى** بالنسبة **26,7 %**وشكلت فئة **ماستر و ماجستير** اقل نسبة **6,7%**.

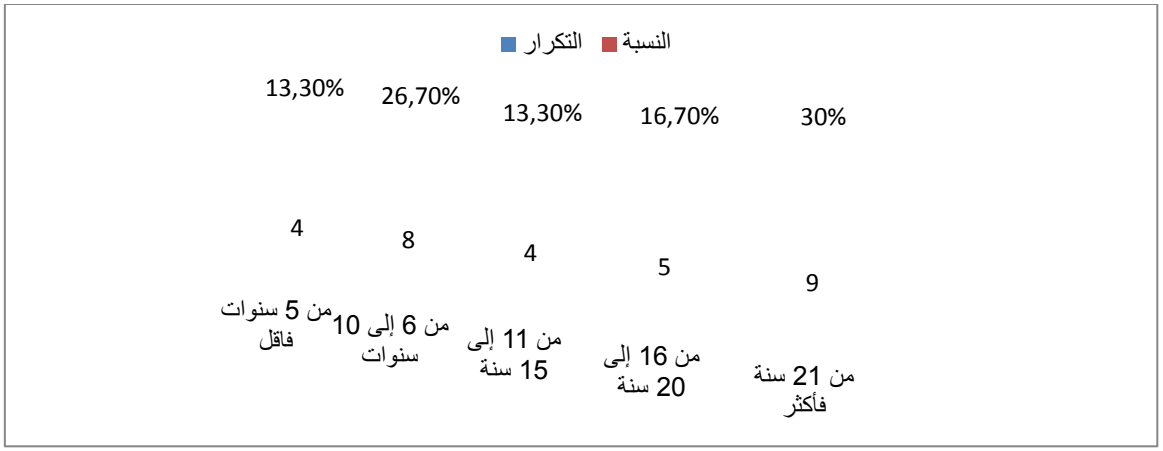
ثالثا:متغير سنوات الخبرة.

الجدول رقم(3-14): توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة.

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
من 5 سنوات فاقل	4	%13.3
من 6 إلى 10 سنوات	8	%26,7
من 11 إلى 15 سنة	4	%13,3
من 16 إلى 20 سنة	5	%16,7
من 21 سنة فأكثر	9	%30
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (spss).

الشكل رقم(3-5): تمثيل أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة.



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (spss).

يتضح من الجدول رقم (3-14) والشكل رقم (3-5) أن الفئة **من 21 سنة فأكثر** شكلت اكبر تكرار ونسبة لسنوات الخبرة لعينة الدراسة حيث جاءا بالنسبة **30%** تليها الفئة **من 6 إلى 10 سنوات** بالنسبة **26,7 %**تليها الفئة **من 16 إلى 20 سنة** بالنسبة **16,7 %**وشكلت الفئتين **من 5 سنوات فاقل** و **من 11 إلى 15 سنة** اقل نسبة **13,3%**.

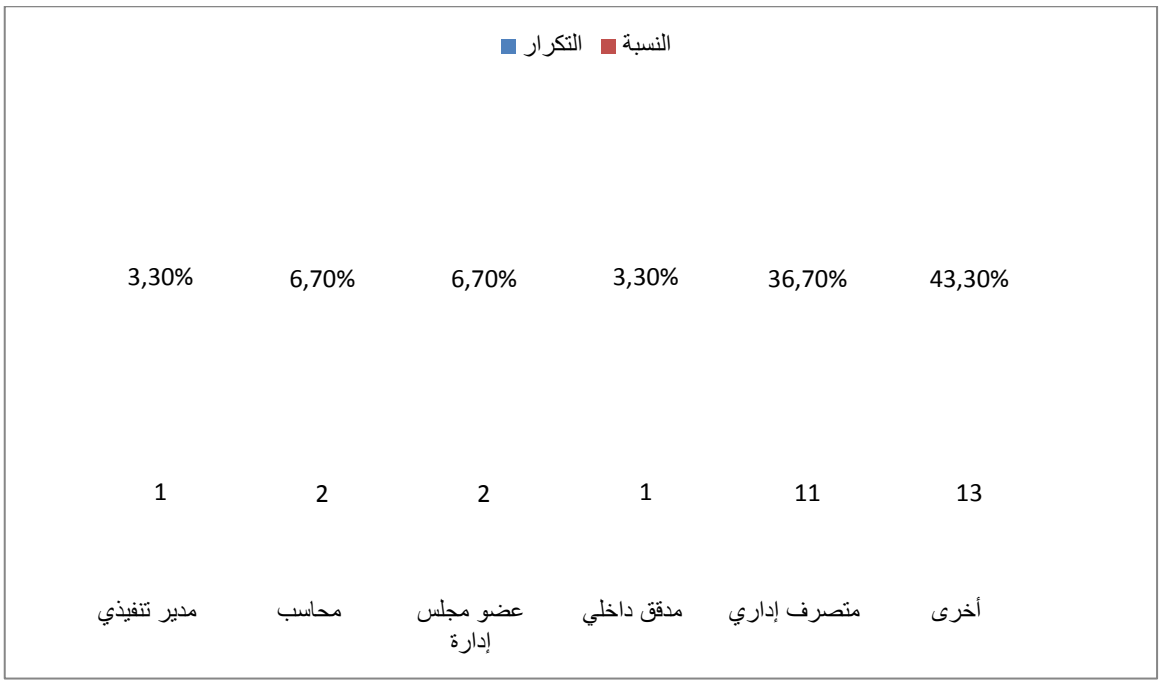
رابعا:متغير مجال الوظيفة.

الجدول رقم(3-15): توزيع أفراد العينة حسب متغير مجال الوظيفة.

مجال الوظيفة	التكرار	النسبة
مدير تنفيذي	1	%3,3
محاسب	2	%6,7
عضو مجلس إدارة	2	%6,7
مدقق داخلي	1	%3,3
متصرف إداري	11	%36,7
أخرى	13	%43,3
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (spss).

الشكل رقم(3-6): تمثيل أفراد العينة حسب متغير مجال الوظيفة.



المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على نتائج برنامج (spss).

يتضح من الجدول رقم (3-15) والشكل رقم (3-6) أن اكبر فئة من عينة الدراسة من **الوظائف الأخرى** حيث جاءت بنسبة **43,3%** يليها فئة **متصرف إداري** بنسبة **36,7 %**يليها فئتين **محاسب** و **عضو مجلس إدارة** بنسبة **6,7 %**وشكل **الفئتين مدير تنفيذي** و **مدقق داخلي** اقل نسبة **3,3%**.

المطلب الثاني: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.

سنحاول من خلال هذا المطلب تحليل عبارات محور الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة (المتغير المستقل) ومحور تحسين كفاءة الأداء البنكي (المتغير التابع) اللذين يشكلان الجزء الثاني من الاستبيان من خلال المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

أولا: التحليل الوصفي لمحور الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة.

1- التحليل الوصفي لبعد مدى إدراك مفهوم الحوكمة في البنك:

سنحاول تحليل تقديرات الموظفين لعبارات بعد مدى إدراك مفهوم الحوكمة في البنك من خلال الجدول الأتي:

جدول رقم(3-16): المؤشرات الإحصائية لوصف عبارات بعد مدى إدراك مفهوم الحوكمة في البنك.

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافق
1	لتنفيذ متطلبات الحوكمة تقوم الهيئات الإشرافية و الرقابية بواجبها بأسلوب مهني و طريقة موضوعية.	2,93	1,143	2	متوسطة
2	توفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات بين الجهات ذات العلاقة مع تحقيق مصالح الجمهور.	3,00	1,287	1	متوسطة
	بعد مدى إدراك مفهوم الحوكمة في البنك	2,96	1,151	-	متوسطة

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (spss).

يتضح من الجدول رقم (3-16) أن المتوسط الحسابي لبعد مدى إدراك مفهوم الحوكمة في البنك جاء بمقدار 2,96 بدرجة متوسطة ، كما جاءت جميع العبارات 1-2 بدرجات متوسطة ، وهذا إشارة لوجود نقص في مدى إدراك مفهوم الحوكمة في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية ، كما جاء الانحراف المعياري للمحور ب 1,151 وهذا ما يشير لعدم تشتت آراء الموظفين وقربها من المتوسط الحسابي.

2- التحليل الوصفي لبعد حقوق المساهمين و المعاملة المتكافئة بين المساهمين:

سنحاول تحليل تقديرات الموظفين لعبارات بعد حقوق المساهمين و المعاملة المتكافئة بين المساهمين من خلال الجدول الأتي:

جدول رقم(3-17): المؤشرات الإحصائية لوصف عبارات بعد حقوق المساهمين و المعاملة المتكافئة بين المساهمين.

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافق
3	يضمن البنك للمساهمين حق الحضور في اجتماعات الجمعية العامة و ممارسة حقهم في التصويت.	2,37	1,098	3	ضعيفة
4	يلتزم البنك بالمعاملة المتكافئة للمساهمين وعدم الإفصاح عن المعلومات لبعضهم دون غيرهم.	2,87	1,167	1	متوسطة
5	يوافق المساهمين على سياسة المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة و المديرين التنفيذيين و نظام التعويضات الخاصة بهم.	2,47	1,106	2	ضعيفة
6	يمارس المساهمون حق تعيين و عزل أعضاء مجلس الإدارة وإلغاء القرارات الصادرة عنهم والحصول على المعلومات المتعلقة بالبنك في الوقت المناسب و بدون تكلفة .	2,47	0,860	2	ضعيفة
	بعد حقوق المساهمين و المعاملة المتكافئة بين المساهمين	2,54	0,825	-	ضعيفة

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (spss).

يتضح من الجدول رقم (3-17) أن المتوسط الحسابي لبعد حقوق المساهمين و المعاملة المتكافئة بين المساهمين جاء بمقدار 2,54 بدرجة ضعيفة ، كما جاءت جميع العبارات 3-5-6 بدرجات ضعيفة ، باستثناء العبارة 4 التي جاءت بدرجة متوسطة ، وهذا إشارة لوجود نقص كبير في بعد حقوق المساهمين

و المعاملة المتكافئة بين المساهمين ببنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية، كما جاء الانحراف المعياري للمحور ب 0,825 وهذا ما يشير لعدم تشتت آراء الموظفين وقربها من المتوسط الحسابي.

3- التحليل الوصفي لبعد مساهمة أصحاب المصالح:

سنحاول تحليل تقديرات الموظفين لعبارات بعد مساهمة أصحاب المصالح من خلال الجدول الأتي:

جدول رقم(3-18): المؤشرات الإحصائية لوصف عبارات بعد مساهمة أصحاب المصالح.

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافق
7	يقدم البنك كافة المعلومات المطلوبة من أصحاب المصالح بكل سهولة .	2,87	1,279	3	متوسطة
8	يعقد البنك اجتماعات دورية مع إدارة البنك و موظفيه لأخذ آرائهم و مناقشة مقترحاتهم من أجل تحسين الأداء .	2,47	1,106	4	ضعيفة
9	يلتزم البنك باتخاذ الإجراءات التي من شأنها أن تكفل حقوق المودعين و العملاء و غيرهم من أصحاب المصالح .	3,13	1,252	1	متوسطة
10	يحق لأصحاب المصالح بما فيهم الموظفين طرح اهتمامهم حول ممارسات الإدارة غير القانونية إلى مجلس الإدارة .	2,93	1,285	2	متوسطة
	بعد مساهمة أصحاب المصالح	2,85	0,945	-	متوسطة

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (spss)

يتضح من الجدول رقم (3-18) أن المتوسط الحسابي لبعد مساهمة أصحاب المصالح جاء بمقدار 2,85 بدرجة متوسطة ، كما جاءت جميع العبارات 7-9-10 بدرجات متوسطة ، باستثناء العبارة 8

التي جاءت بدرجة ضعيفة ، وهذا إشارة لوجود نقص في مساهمة أصحاب المصالح ببنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية ، كما جاء الانحراف المعياري للمحور ب 0,945 وهذا ما يشير لعدم تشتت آراء الموظفين وقربها من المتوسط الحسابي.

4- التحليل الوصفي لبعد مدى مساهمة مبدأي الإفصاح و الشفافية:

سنحاول تحليل تقديرات الموظفين لعبارات بعد مدى مساهمة مبدأي الإفصاح و الشفافية من خلال الجدول الأتي:

جدول رقم(3-19): المؤشرات الإحصائية لوصف عبارات بعد مدى مساهمة مبدأي الإفصاح و الشفافية.

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافق
11	يمكن لجميع الموظفين الإطلاع على المعلومات المتعلقة بنظام الحوافز و العلاوات الخاصة بالبنك .	2,90	1,155	2	متوسطة
12	يلتزم البنك بعرض بياناته على مدققين خارجيين يتمتعون بكفاءة و سمعة محترمة .	3,13	1,137	1	متوسطة
	بعد مدى مساهمة مبدأي الإفصاح و الشفافية	3,01	0,995	-	متوسطة

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (spss).

يتضح من الجدول رقم (3-19) أن المتوسط الحسابي لبعد مدى مساهمة مبدأي الإفصاح و الشفافية جاء بمقدار 3,01 بدرجة متوسطة ، كما جاءت جميع العبارات 11-12 بدرجات متوسطة، وهذا إشارة لوجود نقص في مساهمة مبدأي الإفصاح و الشفافية في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية ، كما جاء الانحراف المعياري للمحور ب 0,995 وهذا ما يشير لعدم تشتت آراء الموظفين وقربها من المتوسط الحسابي.

5- التحليل الوصفي لبعد مساهمة مسؤوليات مجلس الإدارة:

سنحاول تحليل تقديرات الموظفين لعبارات بعد مساهمة مسؤوليات مجلس الإدارة من خلال الجدول الأتي:

جدول رقم(3-20): المؤشرات الإحصائية لوصف عبارات بعد مساهمة مسؤوليات مجلس الإدارة.

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافق
13	يقوم أعضاء مجلس الإدارة بصياغة إستراتيجية العمل بناءا على معرفته لمبادئ وأسس الأنشطة المالية للبنك التي يمكن إتباعها وكذا البيئة التشريعية لها .	2,77	1,073	3	متوسطة
14	يتابع و يتأكد مجلس الإدارة من سلامة البيانات المالية الصادرة عن البنك وتعبيرها بوضوح عن عدالة المركز المالي .	3,07	1,230	1	متوسطة
15	يتخذ مجلس الإدارة القرارات الخاصة بتعيين المدير العام و المدراء التنفيذيينوالقرارات الخاصة بفصلهم و الموافقة على السياسات الخاصة بمنح التسهيلات الائتمانية .	2,90	1,062	2	متوسطة
16	يقوم مجلس الإدارة بوضع إستراتيجية العمل في البنك بعيدا عن تضارب المصالح و سياسة المخاطر.	2,90	1,125	2	متوسطة
	بعد مساهمة مسؤوليات مجلس الإدارة	2,90	0,917	-	متوسطة

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (spss).

يتضح من الجدول رقم (3-20) أن المتوسط الحسابي لبعد مساهمة مسؤوليات مجلس الإدارة جاء بمقدار 2,90 بدرجة متوسطة ، كما جاءت جميع العبارات 13-14-15-16 بدرجات متوسطة ، وهذا

إشارة لوجود نقص في مساهمة مسؤوليات مجلس الإدارة في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية ، كما جاء الانحراف المعياري للمحور ب 0,917 وهذا ما يشير لعدم تشتت آراء الموظفين وقربها من المتوسط الحسابي.

ثانيا: التحليل الوصفي لمحور تقييم الأداء البنكي .

جدول رقم(3-21): المؤشرات الإحصائية لوصف عبارات محور تقييم الأداء البنكي .

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافق
17	يمتلك موظفي البنك المهارات و المعرفة المطلوبة و الإلمام الكافي بالخدمات المقدمة من قبل البنك.	4,23	0,817	1	عالية جدا
18	يؤدي الاعتماد على الكفاءة في الأداء إلى تحقيق الأهداف المسطرة.	4,17	0,913	3	عالية
19	يتحلى موظفي البنك بحسن الإصغاء و الرد على انشغالات العملاء في الوقت المناسب.	4,10	0,607	4	عالية
20	يؤدي تقييم الأداء إلى اكتشاف المشاكل و معالجتها.	4,20	0,610	2	عالية جدا
21	تحديد و التحكم في المخاطر التي تواجه البنك و تساعد في تحسين الأداء البنكي .	3,80	0,714	5	عالية
	محور تقييم الأداء البنكي	4,10	0,519	-	عالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (spss).

من خلال الجدول رقم (3-21) يتضح أن المتوسط الحسابي لمحور تقييم الأداء البنكي انه جاء بمقدار 4,10 بدرجة عالية ، وهذا ما ينطبق على اغلب العبارات 18-19-21 حيث نجد أنها عالية ، كما جاءت العبارات 17-20 بدرجة عالية جدا ، وهذا إشارة إلى أن بنك الجزائر الخارجي وبنك

الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية يتميزون بأداء بنكي عالي وعالي جدا من وجهة نظر موظفيها ، كما جاء الانحراف المعياري للمحور ب 0,519 وهذا ما يشير لعدم تشتت آراء الموظفين وقربها من المتوسط الحسابي .

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة.

أولا: اختبار الفرضيات الفرعية الأولى.

H0 : لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لمدى إدراك مفهوم الحوكمة على تحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية عند مستوى الدلالة 0.05.

H1 : يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لمدى إدراك مفهوم الحوكمة على تحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية عند مستوى الدلالة 0.05.

جدول رقم(3-22):اختبار الانحدار البسيط لمدى إدراك مفهوم الحوكمة على تحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية.

البيان	مدى إدراك مفهوم الحوكمة				
	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	B معامل الانحدار	T المحسوبة	Sig مستوى المعنوية
تحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية	0.415	0.172	0.187	2.415	0.023

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي Spss.

يوضح الجدول أعلاه رقم(3-22) مدى إدراك مفهوم الحوكمة على تحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية ، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي ما يلي:

قيمة معامل الارتباط R= **0.415** بين مدى إدراك مفهوم الحوكمة وتحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية ، ومنه يتضح أن العلاقة الطردية بين المتغيرين بالارتباط طردي ضعيف.

وبلغ معامل التحديد R^2= **0.172** أي أن ما قيمة **17%** من التغيرات في تحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية ، ناتجة عن مدى إدراك مفهوم الحوكمة.

كما بلغت قيمة معامل الانحدار **B = 0.187** وهذا يعني زيادة بدرجة واحدة في مدى إدراك مفهوم الحوكمة يؤدي إلى زيادة في تحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية بقيمة **0.187**.

كما بلغت قيمة T المحسوبة 2.415 وهي دالة عند مستوى معنوية 0.023 ومنه نرفض الفرضية العدمية و نقبل الفرضية البديلة التي تنص على انه يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لمدى إدراك مفهوم الحوكمة على تحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية عند مستوى الدلالة 0.05.

ثانيا: اختبار الفرضية الفرعية الثانية.

H0 : لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لبعد حقوق المساهمين و المعاملة المتكافئة بين المساهمين على تحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية عند مستوى الدلالة 0.05.

H1 : يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لبعد حقوق المساهمين و المعاملة المتكافئة بين المساهمين على تحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية عند مستوى الدلالة 0.05.

جدول رقم(3-23):اختبار الانحدار البسيط لبعد حقوق المساهمين و المعاملة المتكافئة بين المساهمين على تحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية.

البيان	بعد حقوق المساهمين و المعاملة المتكافئة بين المساهمين				
	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	B معامل الانحدار	T المحسوبة	Sig مستوى المعنوية
تحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية	0.203	0.041	0.128	1.098	0.282

المصدر:من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي Spss.

يوضح الجدول أعلاه رقم(3-23) اثر بعد حقوق المساهمين و المعاملة المتكافئة بين المساهمين على تحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي ما يلي:

قيمة معامل الارتباط R= **0.203** بين بعد حقوق المساهمين و المعاملة المتكافئة بين المساهمين وتحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية، ومنه يتضح أن العلاقة الطردية بين المتغيرين بالارتباط طردي ضعيف.

وبلغ معامل التحديد R^2= **0.041** أي أن ما قيمة **4.1%** من التغيرات في تحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية ، ناتجة عن بعد حقوق المساهمين و المعاملة المتكافئة بين المساهمين.

كما بلغت قيمة معامل الانحدار **B = 0.128** وهذا يعني زيادة بدرجة واحدة في بعد حقوق المساهمين و المعاملة المتكافئة بين المساهمين يؤدي إلى زيادة في تحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية بقيمة **0.128**.

كما بلغت قيمة **T** المحسوبة **1.098** عند مستوى معنوية **0.282** و هي غير دالة عند مستوى معنوية 0.05 ومنه نرفض الفرضية البديلة ا ونقبل لفرضية العدمية التي تنص على انه **لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لبعد حقوق المساهمين و المعاملة المتكافئة بين المساهمين على تحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية عند مستوى الدلالة 0.05.**

ثالثا : اختبار الفرضية الفرعية الثالثة.

H0 : لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لبعد مساهمة أصحاب المصالح على تحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية عند مستوى الدلالة 0.05.

H1 : يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لبعد مساهمة أصحاب المصالح على تحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية عند مستوى الدلالة 0.05.

جدول رقم(3-24):اختبار الانحدار البسيط لبعد مساهمة أصحاب المصالح على تحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية.

البيان	بعد مساهمة أصحاب المصالح				
	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	B معامل الانحدار	T المحسوبة	Sig مستوى المعنوية
تحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية	0.319	0.102	0.175	1.784	0.085

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي Spss.

يوضح الجدول أعلاه رقم(3-23) اثر بعد مساهمة أصحاب المصالح على تحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية ، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي ما يلي:

قيمة معامل الارتباط R= **0.319** بين بعد مساهمة أصحاب المصالح وتحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية ، ومنه يتضح أن العلاقة الطردية بين المتغيرين بالارتباط طردي ضعيف.

وبلغ معامل التحديد R^2= **0.102** أي أن ما قيمة **10%** من المتغيرات في تحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية، ناتجة عن بعد مساهمة أصحاب المصالح.

كما بلغت قيمة معامل الانحدار **B = 0.175** وهذا يعني زيادة بدرجة واحدة في بعد مساهمة أصحاب المصالح يؤدي إلى زيادة في تحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية بقيمة **0.175**.

كما بلغت قيمة **T** المحسوبة **1.784** عند مستوى معنوية **0.085** و هي غير دالة عند مستوى معنوية **0.05** ومنه نرفض الفرضية البديلة ا ونقبل الفرضية العدمية التي تنص على انه **لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لبعد مساهمة أصحاب المصالح على تحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية عند مستوى الدلالة0.05** .

رابعا: اختبار الفرضية الفرعية الرابعة.

H0 : لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لمدى مساهمة مبدأي الإفصاح و الشفافية على تحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية عند مستوى الدلالة 0.05.

H1 : يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لمدى مساهمة مبدأي الإفصاح و الشفافية على تحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية عند مستوى الدلالة 0.05.

جدول رقم(3-25):اختبار الانحدار البسيط لمدى مساهمة مبدأي الإفصاح و الشفافية على تحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية.

البيان	مدى مساهمة مبدأي الإفصاح و الشفافية				
	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	B معامل الانحدار	T المحسوبة	Sig مستوى المعنوية
تحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية	0.070	0.005	0.037	0.372	0.713

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي Spss.

يوضح الجدول أعلاه رقم(3-25) مدى مساهمة مبدأي الإفصاح و الشفافية على تحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية ، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي ما يلي:

قيمة معامل الارتباط R= **0.070** بين مدى مساهمة مبدأي الإفصاح و الشفافية وتحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية ، ومنه يتضح أن العلاقة الطردية بين المتغيرين بالارتباط طردي ضعيف.

وبلغ معامل التحديد R^2= **0.005** أي أن ما قيمة **0.5%** من التغيرات في تحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية ، ناتجة عن مدى مساهمة مبدأي الإفصاح و الشفافية.

كما بلغت قيمة معامل الانحدار **B = 0.037** وهذا يعني زيادة بدرجة واحدة في مدى مساهمة مبدأي الإفصاح و الشفافية يؤدي إلى زيادة في تحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية بقيمة **0.037**.

كما بلغت قيمة **T** المحسوبة **0.372** عند مستوى معنوية **0.713** وهي غير دالة عند مستوى معنوية 0.05 ومنه نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية العدمية التي تنص على انه **لايوجد اثر ذو دلالة إحصائية لمدى مساهمة مبدأي الإفصاح و الشفافية على تحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية عند مستوى الدلالة 0.05.**

خامسا: اختبار الفرضية الفرعية الخامسة.

H0 : لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لبعد مساهمة مسؤوليات مجلس الإدارة على تحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية عند مستوى الدلالة 0.05.

H1 : يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لبعد مساهمة مسؤوليات مجلس الإدارة على تحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية عند مستوى الدلالة 0.05.

جدول رقم(3-26):اختبار الانحدار البسيط لبعد مساهمة مسؤوليات مجلس الإدارة على تحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية.

البيان	بعد مساهمة مسؤوليات مجلس الإدارة				
	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	B معامل الانحدار	T المحسوبة	Sig مستوى المعنوية
تحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية.	0.081	0.007	0.046	0.432	0.669

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي Spss.

يوضح الجدول أعلاه رقم(3-26) اثر بعد مساهمة مسؤوليات مجلس الإدارة على تحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية ، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي ما يلي:

قيمة معامل الارتباط R= **0.081** بين بعد مساهمة مسؤوليات مجلس الإدارة وتحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية ، ومنه يتضح أن العلاقة الطردية بين المتغيرين بالارتباط طردي ضعيف.

وبلغ معامل التحديد R^2= **0.007** أي أن ما قيمة **0.7%** من التغيرات في تحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية ، ناتجة عن بعد مساهمة مسؤوليات مجلس الإدارة.

كما بلغت قيمة معامل الانحدار **B = 0.046** وهذا يعني زيادة بدرجة واحدة في بعد مساهمة مسؤوليات مجلس الإدارة يؤدي إلى زيادة في تحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية بقيمة **0.046**.

كما بلغت قيمة **T** المحسوبة **0.432** عند مستوى معنوية **0.669** وهي غير دالة عند مستوى معنوية 0.05 ومنه نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية العدمية التي تنص على انه **لايوجد اثر ذو دلالة إحصائية لبعد مساهمة مسؤوليات مجلس الإدارة على تحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية عند مستوى الدلالة 0.05.**

سادسا : اختبار الفرضية الرئيسية.

H0 : لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لمدى الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة على تحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية عند مستوى الدلالة 0.05 .

H1 : يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لمدى الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة على تحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية عند مستوى الدلالة 0.05.

جدول رقم(3-27):اختبار الانحدار البسيط لمدى الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة على تحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية.

البيان	مدى الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة				
تحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية.	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	B معامل الانحدار	T المحسوبة	Sig مستوى المعنوية
	0.292	0.085	0.202	1.613	0.118

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي Spss.

يوضح الجدول أعلاه رقم(3-27) مدى الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة على تحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية ، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي ما يلي:

قيمة معامل الارتباط R= **0.292** بين مدى الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة وتحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية ، ومنه يتضح أن العلاقة الطردية بين المتغيرين بالارتباط طردي ضعيف.

وبلغ معامل التحديد R^2= **0.085** أي أن ما قيمة **8.5%** من التغيرات في تحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية ، ناتجة عن مدى الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة.

كما بلغت قيمة معامل الانحدار **B = 0.202** وهذا يعني زيادة بدرجة واحدة في مدى الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي إلى زيادة في تحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية بقيمة **0.202** .

كما بلغت قيمة **T** المحسوبة **1.613** عند مستوى معنوية **0.118** وهي غير دالة عند مستوى معنوية 0.05 ومنه نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية العدمية التي تنص على انه **لايوجد اثر ذو دلالة إحصائية لمدى الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة على تحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية عند مستوى الدلالة 0.05.**

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل الذي تمحور حول دراسة مدى مساهمة الحوكمة في تحسين كفاءة الأداء البنكي ببنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية بدا بتفحص البيانات المقدمة من الوكالتين ، ثم قدمنا لمحة عن المؤسسة والإحصائيات اللازمة لعدد الموظفين الذين يمثلون مجتمع الدراسة ، ثم وضحنا المنهج والأدوات المستخدمة المتمثلة في الاستبيان المرفق ، ثم اعتمدنا على وصف تحليل متغيرات الدراسة ثم التحقق من الفرضيات ومنه خلصنا إلى النتائج الآتية:

- وجود نقص في مدى إدراك مفهوم الحوكمة في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية.

- وجود نقص كبير في بعد حقوق المساهمين و المعاملة المتكافئة بين المساهمين ببنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية.

- وجود نقص في مساهمة أصحاب المصالح ببنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية.

- وجود نقص في مساهمة مبدأي الإفصاح و الشفافية في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية.

- وجود نقص في مساهمة مسؤوليات مجلس الإدارة في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية،

- بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية يتميزون بأداء بنكي عالي وعالي جدا من وجهة نظر موظفيها.

- يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لمدى إدراك مفهوم الحوكمة على تحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية عند مستوى الدلالة 0.05.

- لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لبعد حقوق المساهمين و المعاملة المتكافئة بين المساهمين على تحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية عند مستوى الدلالة 0.05.

- لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لبعد مساهمة أصحاب المصالح على تحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية عند مستوى الدلالة 0.05.

- لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لمدى مساهمة مبدأي الإفصاح و الشفافية على تحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية عند مستوى الدلالة 0.05.

- لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لبعد مساهمة مسؤوليات مجلس الإدارة على تحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية عند مستوى الدلالة 0.05.

- لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لمدى الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة على تحسين كفاءة الأداء البنكي في بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية المدية عند مستوى الدلالة 0.05.

خاتمة عامة :

أدت كل من التطورات المالية و المصرفية و كذا استخدام وسائل الدفع الإلكتروني إلى زيادة الخدمات البنكية المقدمة من طرف البنوك و تنوعها و زيادة العمليات البنكية في سوق يتميز بمنافسة قوية ، و لمقابلة هذه التطورات الهائلة في الخدمات البنكية و خاصة المخاطر المرتبطة بها ، أصبح من الضروري الاهتمام بمفهوم حوكمة البنوك باعتباره أداة رئيسية تهدف إلى التنظيم الجيد و الإشراف الفعال على جميع أنشطة البنك .

كما يؤدي تعرض البنك للمخاطر بأنواعها المختلفة إلى التأثير على الأطراف ذوي العلاقة ، لذا يجب على البنوك تطبيق الحوكمة لتحسين كفاءة أدائها المالي من أجل البقاء و الاستمرارية حيث تعتبر الحوكمة اليوم ضرورية من أجل قدرة البنوك على المنافسة و تحقيق أهدافها ، خاصة في ظل تعرضها لأزمات نتيجة الفساد الإداري و المالي الذي يعيق قدرة البنوك على التطور و النمو و تحقيق أهداف أصحاب المصلحة .

و من هنا جاءت دراستنا بالبحث في مدى مساهمة الحوكمة في تحسين كفاءة الأداء البنكي ، فبعد التطرق إلى الجانب النظري و المتمثل في الفصل الأول بعنوان حوكمة البنوك ، و الفصل الثاني كفاءة الأداء البنكي ، حيث أسقطنا هذين الفصلين على الجانب التطبيقي و المتمثل في الدراسة الميدانية للبنك الجزائر الخارجي و بنك الفلاحة و التنمية الريفية بالمدية .

إن كل النقاط التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة ، كان الهدف منها الوصول إلى أبرز النتائج من خلال اختبار الفرضيات و من ثم العمل على صياغة بعض الاقتراحات المهمة و المتعلقة بموضوع الدراسة .

نتائج اختبار الفرضيات :

من خلال الدراسة النظرية و الميدانية تم الحصول على النتائج التالية :

الفرضية الأولى :

و التي تمت صياغتها كالتالي : تهتم بتطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك لفرض الرقابة عليها .

تم قبول هذه الفرضية لان مجلس الإدارة في البنوك هو الهيئة التي تقوم بمراقبة أعمال البنك و غدارة مخاطرها ، و عليه فإن غياب الرقابة على البنك يؤثر سلبا على المتعاملين معه .

الفرضية الثانية :

و التي تنص على أن تقييم أداء البنوك يتم فقط من خلال معدل العائد على حقوق الملكية .

تم رفض هذه الفرضية باعتبار أن معدل العائد على حقوق الملكية هو من بين مجموعة من المؤشرات المستخدمة لقياس أداء البنوك .

الفرضية الثالثة :

و التي تم صياغتها كالتالي : الحوكمة وسيلة للتأكد من حسن و دقة الأداء البنكي .

تم قبول هذه الفرضية لأن الاهتمام بالحوكمة يؤدي إلى الرفع من مستوى الأداء المالي ، حيث أن هناك علاقة طردية بين الحوكمة و الأداء المالي .

الفرضية الرابعة :

و التي تم صياغتها كالتالي : تؤثر مبادئ الحوكمة في تحسين كفاءة الأداء البنكي .

تم قبول هذه الفرضية بناءا على آراء أفراد عينة الدراسة .

نتائج الدراسة :

- وجود نقص كبير في تطبيق مبادئ الحوكمة من قبل وكالتي بنك الفلاحة و التنمية الريفية و بنك الجزائر الخارجي.

- يتميز كل من وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية و وكالة بنك الجزائر الخارجي بالأداء العالي و العالي جدا .

- نقص إدراك مفهوم الحوكمة و أثرها على تحسين كفاءة الأداء في كل من وكالتي بنك الفلاحة و التنمية الريفية و بنك الجزائر الخارجي .

-نقص إدراك مدى مساهمة مبادئ الحوكمة في تحسين كفاءة أداء كل من وكالتي بنك الفلاحة و التنمية الريفية و بنك الجزائر الخارجي .

الاقتراحات :

- العمل نشر ثقافة الحوكمة و تعزيزها ، من خلال الجهات ذات العلاقة بعمل برامج تدريبية تعزز ثقافة الحوكمة و ممارستها .

- وضع قواعد و مبادئ توجيهية للحوكمة تتوافق و الطبيعة القانونية لكل من البنكين ، لضبط و إحكام عمل الداخليين ، و توضيح حقوق و مصالح الخارجيين .

- يجب الاستفادة من تطبيق حوكمة البنوك في وضع مقياس للأداء المالي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية و بنك الجزائر الخارجي.

- استعراض تجارب الدول الرائدة في مجال حوكمة البنوك و تبادل الخبرات من خلال إرسال بعثات جزائرية لتكوينهم بهذه الدول .

أفاق الدراسة :

نشير في الأخير إلى أن هذا الموضوع لا يقف عند هذا الحد ، إذ أننا لم نستوفي كل جوانبه ، بل هناك إشكاليات أخرى لم تتناولها الدراسة ، و تعتبر آفاقا مفتوحة لأبحاث لاحقة منها :

-أهمية حوكمة الشركات في تحقيق التنمية المستدامة .

- ميثاق الحوكمة في الجزائر بين النظرية و التطبيق .

- دور مبادئ الحوكمة في دعم أخلاقيات الأعمال .

قـائمة المراجع :

أ –الكـتب :

1- أحمد علي خيضر ، حوكمة الشركات ، بدون طبعة ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2013.

2- أحمد سليمان خصاونه ، المصارف الإسلامية ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب الحديث ، جدارا للنشر ، الأردن ، 2008.

3- أحمد شعبان ، محمد علي ، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي و دور البنوك المركزية، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2006.

4- إبراهيم عبد الحميد عباده ، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية ، الطبعة الأولى ، دار النفائس ، الأردن ، 2008.

5- باسم شمس الدين ، القيادة الإستراتجية و حوكمة الشركات ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب الحديث، القاهرة ، 2014.

6- جيهان عبد المعز الجمال ، المراجعة و حوكمة الشركات ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب الجامعي، بيروت ، 2014

7- حمزة محمود الزبيدي ، التحليل المالي " تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل "، بدون طبعة ، مؤسسة الوراق، الأردن ، 2000.

8- حاكم محسن الربيعي ، حمد عبد الحسين راضي ، حوكمة البنوك و آثارها في الأداء و المخاطرة، الطبعة الأولى ، دار اليازوري ، الأردن .

9- شوقي بورقبة ، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية ، الطبعة الأولى ، دار النفائس ، الأردن ، 2014.

10- صلاح حسن ، البنوك و المصارف و منظمات الأعمال ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب الحديث، القاهرة ، 2010.

11- صلاح حسن ، تحليل و إدارة و حوكمة المخاطر المصرفية الإلكترونية ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، 2011.

12- طارق عبد العال حماد ، حوكمة الشركات ، بدون طبعة ،الدار الجامعية ، مصر ، 2005.

13- عبد المطلب عبد الحميد ، الإصلاح المصرفي و مقررات بازل 3 ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2013.

14- عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة و اقتصاديات البنوك ، بدون طبعة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2005.

15- عبد الله جوهر ، الإدارة في الشركات و المؤسسات ، بدون طبعة ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2014.

16- علاء فرحان طالب ، إيمان شيحان المشهداني ، الحوكمة المؤسسية و الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف ، الطبعة الأولى ، دار الصفاء ، عمان ، 2011.

17- محمد مصطفى سليمان ، حوكمة الشركات ، بدون طبعة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2008.

18-محمد حلمي الجيلاني ، الحوكمة في الشركات ، الطبعة الأولى ، دار الإعصار العلمي ، الأردن، 2015.

19- مجيد الكرخي ، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية ، الطبعة الأولى ، دار المناهج ، الأردن ، 2008.

20- نظير رياض محمد شحات ، إدارة محافظ الأوراق المالية في ظل حوكمة الشركات ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، المملكة العربية السعودية ، 2007.

21- نصر فهد حمود المزيان ، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية ،بدون طبعة ، دار صفاء ، الأردن ، 2009.

22- فائزة لعراف ، مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل و أهم انعكاسات العولمة ، بدون طبعة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2005.

23- كاظم نزار الركابي ، الإدارة الإستراتيجية " العولمة و المنافسة " ، الطبعة الأولى ، دار وائل ، الأردن ، 2004.

ب- المـذكرات :

1- الأمين نصبة ، أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع العام ، رسالة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الوادي ، 2014-2015.

2- حياة نجار ، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة سطيف ، 2013-2014.

3- راضية بلدم ، أثر حوكمة البنوك على أدائها ، رسالة ماستر ، كلية العلوم التجارية ، جامعة المدية، 2013-2014.

4- زاهر صبحي بشناق ، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية و التقليدية باستخدام المؤشرات المالية ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2011.

5- طارق عبد الله محسن ، أثر الكفاءة على تنافسية الجهاز المصرفي الأردني ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الأردن ، 2006.

6-عدنان عبد المجيد عبد الرحمان قباجه ، أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ، رسالة دكتوراه ، جمعة عمان العربية للدراسات العليا ، الأردن ، 2008.

7- عثمانية عثمان ، حوكمة الشركات بالمؤسسة الجزائرية في ضوء التجارب الأمريكية و الأوروبية ، رسالة دكتوراه ، كلية التسيير ، جامعة المدية ، 2017-2018.

8- عبد الله عناني ، دور تطبيق و تفعيل مبادئ و آليات حوكمة المؤسسات في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية ، رسالة دكتوراه ، كلية التسيير ، جامعة المدية ، 2016-2017.

9- عبد الرزاق حبار ، المنظومة المصرفية الجزائرية و متطلبات استفاء مقررات لجنة بازل ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة شلف ، 2005.

10- محمد جموعي قريشي ، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2006.

11- محمد جاسم محمد ، محمد عزيز عبد الرضا ، دور الحوكمة المصرفية في تعزيز كفاءة البنوك التجارية العراقية ، شهادة بكالوريوس ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة القادسية ، العراق .

12- محمد شراطي ، أثر الحوكمة على الأداء المالي في البنوك التجارية ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم التجارية ، جامعة المدية ، 2013.

13- ناهض نهاد فؤاد الهبيل ، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة، 2013

14- نسيمة بريك ، الحوكمة المصرفية و مدى نجاعتها في تقييم الأداء المالي ، رسالة ماستر ، كلية العلوم التجارية ، جامعة المدية ، 2015-2016.

15- هجيرة يوسفي ، دور الحوكمة في إدارة المخاطر البنكية ، رسالة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية ، 2016-2017.

16- هيبة مرابط ، أثر تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي وفقا لمبادئ لجنة بازل ، رسالة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، 2010-2011.

17- وليد زكار ، دور مبادئ حوكمة المؤسسات في تحسين الأداء المالي ، رسالة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، 2015-2016.

18- ياسين حمقاني ، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية ، رسالة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، 2013- 2014.

ج- المـؤتمرات :

1- أحلام بوعبدلي ، خليل عبد الرزاق ، تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد و المخاطرة ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية – واقع و تحديات.

2- شريقي عمر ، دور و أهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي ، ملتقى " الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية " ، جامعة سطيف ، 20-21 أكتوبر 2009.

3- عبد الحميد بوخاري ، علي بن ساحة ، التحرير المالي و كفاءة الأاء المصرفي في الجزائر ، الملتقى الدولي الثاني " الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات " ، جامعة ورقلة ، 22-23 نوفمبر 2011.

4- عبد الغني دادن ، محمد الأمين كماسي ، الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية ، المؤتمر الدولي " الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات ، جامعة ورقلة ، 8-9 مارس 2005.

5-محمد ياسين غادر ، محددات الحوكمة و معاييرها ، المؤتمر العلمي الدولي " عولمة الإدارة في عصر المعرفة " ، جامعة لبنان ، 15-17 ديسمبر 2012.

6- مفتاح صالح ، رحال فاطمة ، تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي ، المؤتمر العلمي التاسع " النمو و الاستقرار من المنظور الإسلامي " ، اسطنبول ، تركيا ، 09-11 سبتمبر 2013.

7- صالح خالص ، تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية ، المعهد الوطني للتجارة .

د- المـجلات :

1- حوحو فطوم ، مرغاد لخضر ، دور الحوكمة المؤسسية في استقرار الأسواق المالية ، مجلة الأبحاث الاقتصادية و الإدارية ، جامعة بسكرة ، العدد 16 ، ديسمبر 2014.

2- حبار عبد الرزاق ، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة شلف ، العدد 7 ، 2009.

3- حيدر حمزة ، علاقة القرار الاستراتيجي في الأداء المصرفي ، مجلة الإدارة و الاقتصاد ، العدد 68، 2008.

4-سيد عبد الرحمان عباس بله ، دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، العدد 12 ، المملكة العربية السعودية ، 2012.

5- سهر طلال إبراهيم ، تقويم بطاقة أداء الوحدات الاقتصادية باستعمال بطاقة الأداء المتوازن ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 35 ، 2013.

6- شاهين علي ، مطر جهاد ، نموذج مقترح للتنبأ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين ، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) المجلد 25 ، العدد 4 ، فلسطين ، 2011.

7- عمار عريس ، مجدوب بحوص ، تعديلات مقررات لجنة بازل و تحقيق الاستقرار المصرفي ، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد 3 ، العدد 1، جامعة بشار ، 2017.

8- عبد الهادي الرفيعي ، أثر تكنولوجيا المعلومات في أداء العاملين في المصرف ، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العليا ، المجلد 36 ، العدد 2 ، 2014.

9- ناهض نهاد فؤاد الهبيل ، سالم عبد الله حس ، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية ، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية و الإدارية ، المجلد 22 ، العدد 1 ، يناير 2014 .

10- مجلة إضاءات ، بازل الأولى و بازل الثانية ، معهد الدراسات المصرفية ، السلسلة 5 ، العدد 4، الكويت ، نوفمبر 2012.

11-مجلة بنك الفلاحة و التنمية الريفية " تقرير النشاط ".

هـ- المواقع الالكترونية :

1-OECD،Principles of corporateGovernance، 2004، sur le sitehttp//www.oecd.org ،02-03-2018.

المحلق رقم (03) : تحليل نتائج الاستبيان .

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
الاستبيان	,087	30	,200*	,977	30	,735

*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,911	16

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,740	5

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,901	21

Correlations

			العبارة1	العبارة2	مدى إدراك مفهوم الحوكمة في البنك
Spearman's rho	العبارة1	Correlation Coefficient	1,000	,815**	,945**
		Sig. (2-tailed)	.	,000	,000
		N	30	30	30
	العبارة2	Correlation Coefficient	,815**	1,000	,948**
		Sig. (2-tailed)	,000	.	,000
		N	30	30	30
	مدى إدراك مفهوم الحوكمة في البنك	Correlation Coefficient	,945**	,948**	1,000
		Sig. (2-tailed)	,000	,000	.
		N	30	30	30

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

			العبارة3	العبارة4	العبارة5	العبارة6	حقوق المساهمين و المعاملة المتكافئة بين المساهمين
Spearman's rho	العبارة3	Correlation Coefficient	1,000	,738**	,590**	,308	,848**
		Sig. (2-tailed)	.	,000	,001	,098	,000
		N	30	30	30	30	30
	العبارة4	Correlation Coefficient	,738**	1,000	,589**	,244	,834**
		Sig. (2-tailed)	,000	.	,001	,193	,000
		N	30	30	30	30	30
	العبارة5	Correlation Coefficient	,590**	,589**	1,000	,435*	,845**
		Sig. (2-tailed)	,001	,001	.	,016	,000
		N	30	30	30	30	30
	العبارة6	Correlation Coefficient	,308	,244	,435*	1,000	,580**
		Sig. (2-tailed)	,098	,193	,016	.	,001
		N	30	30	30	30	30
	حقوق المساهمين و المعاملة المتكافئة بين المساهمين	Correlation Coefficient	,848**	,834**	,845**	,580**	1,000
		Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,001	.
		N	30	30	30	30	30

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Correlations

			العبارة7	العبارة8	العبارة9	العبارة10	مساهمة أصحاب المصالح
Spearman's rho	العبارة7	Correlation Coefficient	1,000	,319	,490**	,193	,636**
		Sig. (2-tailed)	.	,086	,006	,306	,000

	N	30	30	30	30	30
العبارة8	Correlation Coefficient	,319	1,000	,641**	,513**	,821**
	Sig. (2-tailed)	,086	.	,000	,004	,000
	N	30	30	30	30	30
العبارة9	Correlation Coefficient	,490**	,641**	1,000	,521**	,863**
	Sig. (2-tailed)	,006	,000	.	,003	,000
	N	30	30	30	30	30
العبارة10	Correlation Coefficient	,193	,513**	,521**	1,000	,716**
	Sig. (2-tailed)	,306	,004	,003	.	,000
	N	30	30	30	30	30
مساهمة أصحاب المصالح	Correlation Coefficient	,636**	,821**	,863**	,716**	1,000
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	.
	N	30	30	30	30	30

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

			العبارة11	العبارة12	مدى مساهمة مبدأي الإفصاح و الشفافية
Spearman's rho	العبارة11	Correlation Coefficient	1,000	,476**	,866**
		Sig. (2-tailed)	.	,008	,000
		N	30	30	30
	العبارة12	Correlation Coefficient	,476**	1,000	,833**
		Sig. (2-tailed)	,008	.	,000
		N	30	30	30
	مدى مساهمة مبدأي الإفصاح و الشفافية	Correlation Coefficient	,866**	,833**	1,000
		Sig. (2-tailed)	,000	,000	.
		N	30	30	30

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

			العبارة13	العبارة14	العبارة15	العبارة16	مساهمة مسؤوليات مجلس الإدارة
Spearman's rho	العبارة13	Correlation Coefficient	1,000	,668**	,396*	,415*	,744**
		Sig. (2-tailed)	.	,000	,031	,022	,000
		N	30	30	30	30	30
	العبارة14	Correlation Coefficient	,668**	1,000	,469**	,423*	,829**
		Sig. (2-tailed)	,000	.	,009	,020	,000
		N	30	30	30	30	30
	العبارة15	Correlation Coefficient	,396*	,469**	1,000	,947**	,823**
		Sig. (2-tailed)	,031	,009	.	,000	,000
		N	30	30	30	30	30
	العبارة16	Correlation Coefficient	,415*	,423*	,947**	1,000	,823**
		Sig. (2-tailed)	,022	,020	,000	.	,000
		N	30	30	30	30	30
	مساهمة مسؤوليات مجلس الإدارة	Correlation Coefficient	,744**	,829**	,823**	,823**	1,000
		Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	.
		N	30	30	30	30	30

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Correlations

			العبارة17	العبارة18	العبارة19	العبارة20	العبارة21	تقييم الأداء المصرفي
Spearman's rho	العبارة17	Correlation Coefficient	1,000	,624**	,445*	,462*	,369*	,841**
		Sig. (2-tailed)	.	,000	,014	,010	,045	,000
		N	30	30	30	30	30	30
	العبارة18	Correlation Coefficient	,624**	1,000	,286	,348	,448*	,708**
		Sig. (2-tailed)	,000	.	,125	,059	,013	,000
		N	30	30	30	30	30	30

العبارة19	Correlation Coefficient	,445*	,286	1,000	,711**	,343	,663**
	Sig. (2-tailed)	,014	,125	.	,000	,064	,000
	N	30	30	30	30	30	30
العبارة20	Correlation Coefficient	,462*	,348	,711**	1,000	,314	,734**
	Sig. (2-tailed)	,010	,059	,000	.	,091	,000
	N	30	30	30	30	30	30
العبارة21	Correlation Coefficient	,369*	,448*	,343	,314	1,000	,572**
	Sig. (2-tailed)	,045	,013	,064	,091	.	,001
	N	30	30	30	30	30	30
تقييم الأداء المصرفي	Correlation Coefficient	,841**	,708**	,663**	,734**	,572**	1,000
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,001	.
	N	30	30	30	30	30	30

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

الفئات العمرية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اقل من 30 سنة	4	13,3	13,3	13,3
	من 30 الى 40 سنة	14	46,7	46,7	60,0
	من 40 سنة فاكثر	12	40,0	40,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

المؤهل العمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ليسانس	20	66,7	66,7	66,7
	ماستر	1	3,3	3,3	70,0
	ماجستير	1	3,3	3,3	73,3
	احرى	8	26,7	26,7	100,0

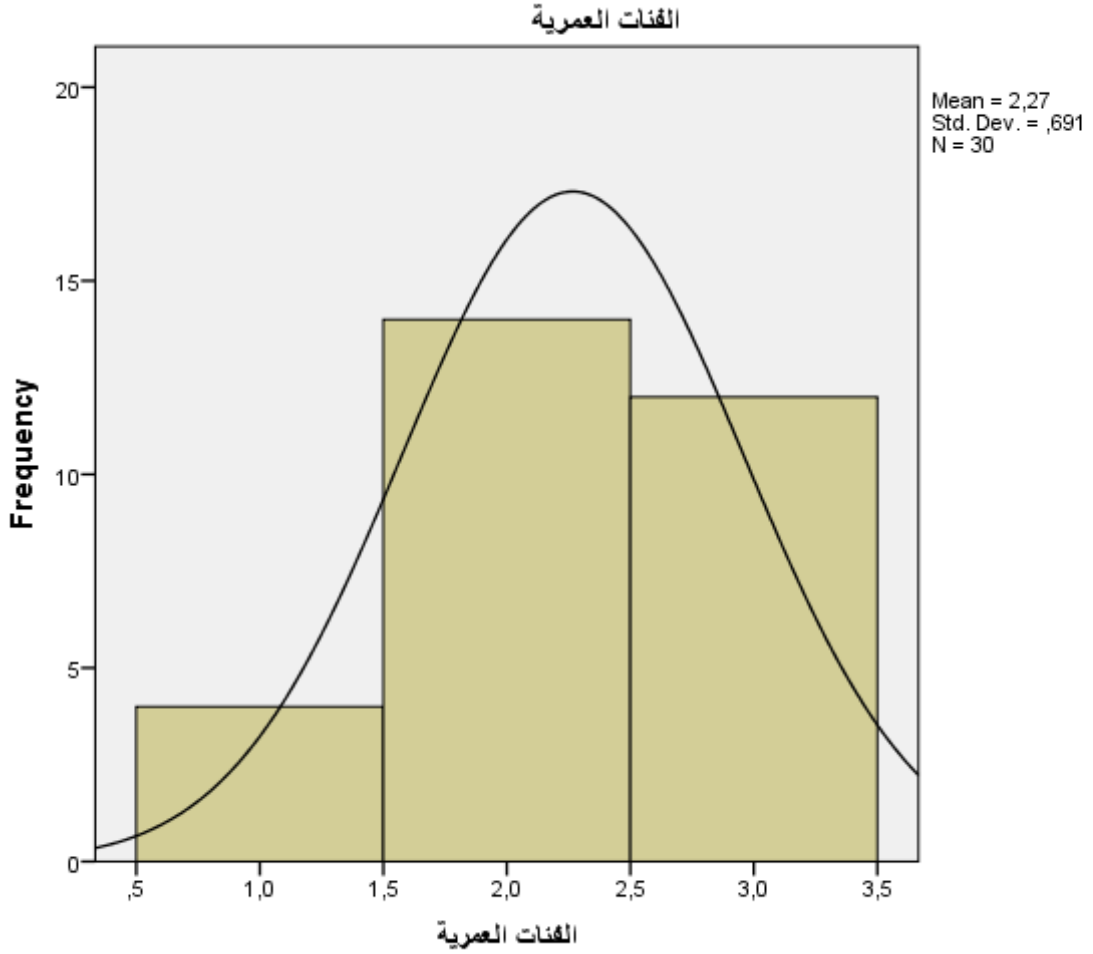
	Total	30	100,0	100,0	

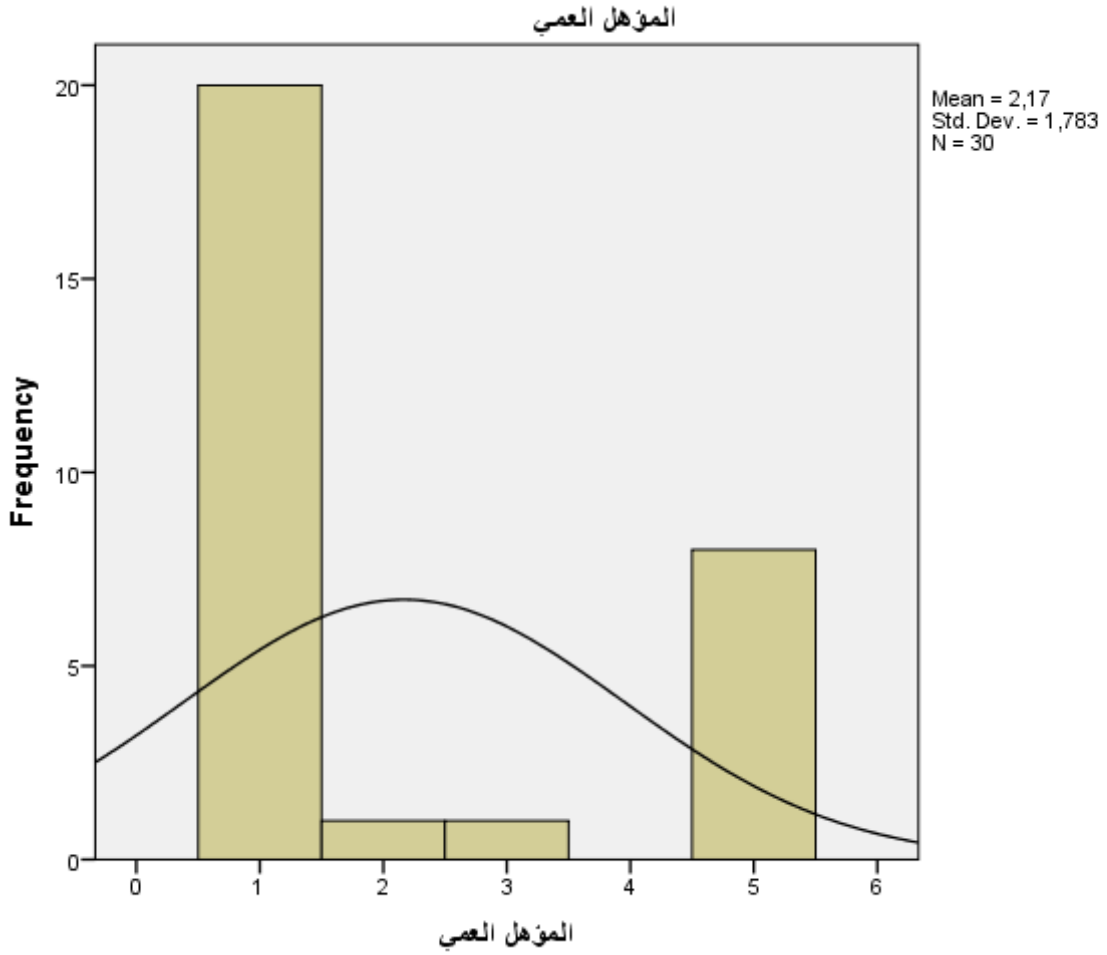
سنوات الخبرة

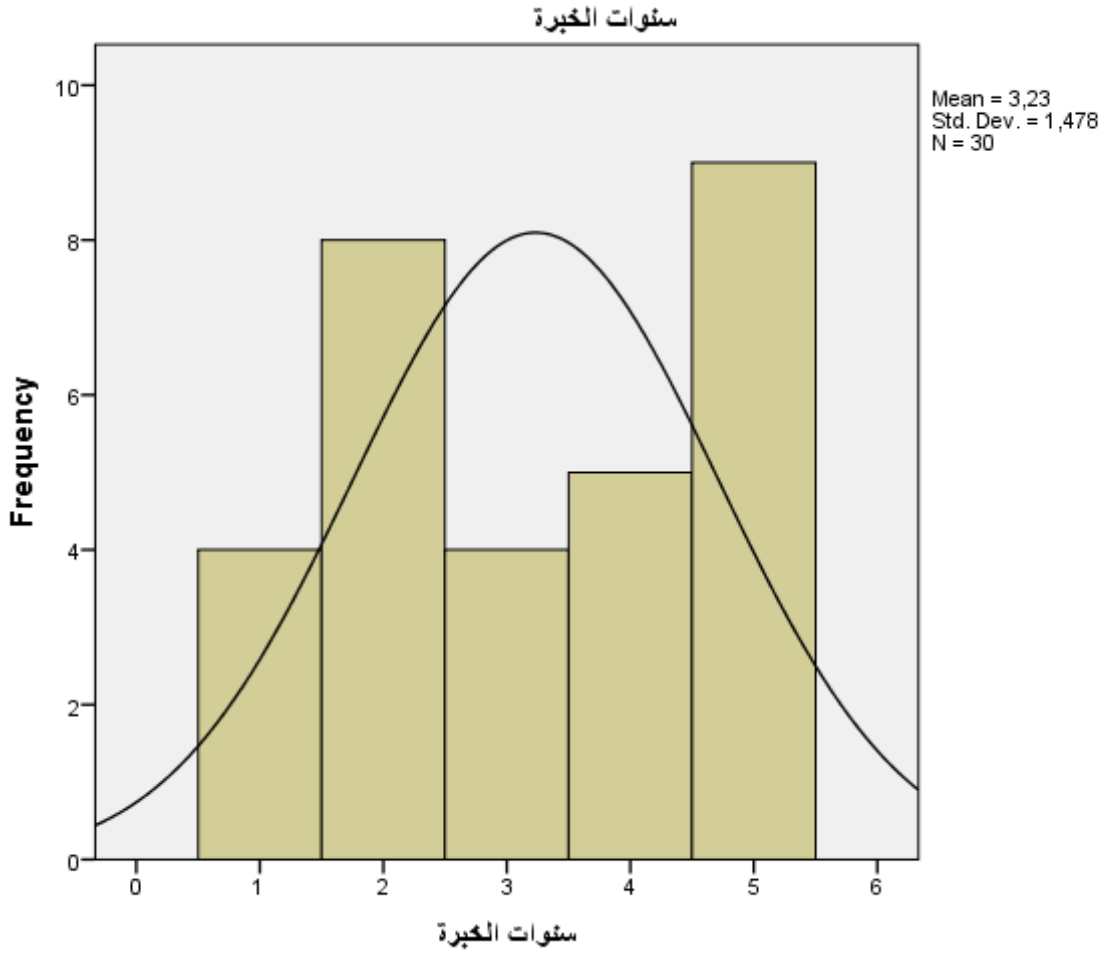
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	من 5 سنوات فاقل	4	13,3	13,3	13,3
	من 6 الى 10 سنوات	8	26,7	26,7	40,0
	من 11 الى 15 سنة	4	13,3	13,3	53,3
	من 16 الى 20 سنة	5	16,7	16,7	70,0
	من 21 سنة فاكثر	9	30,0	30,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

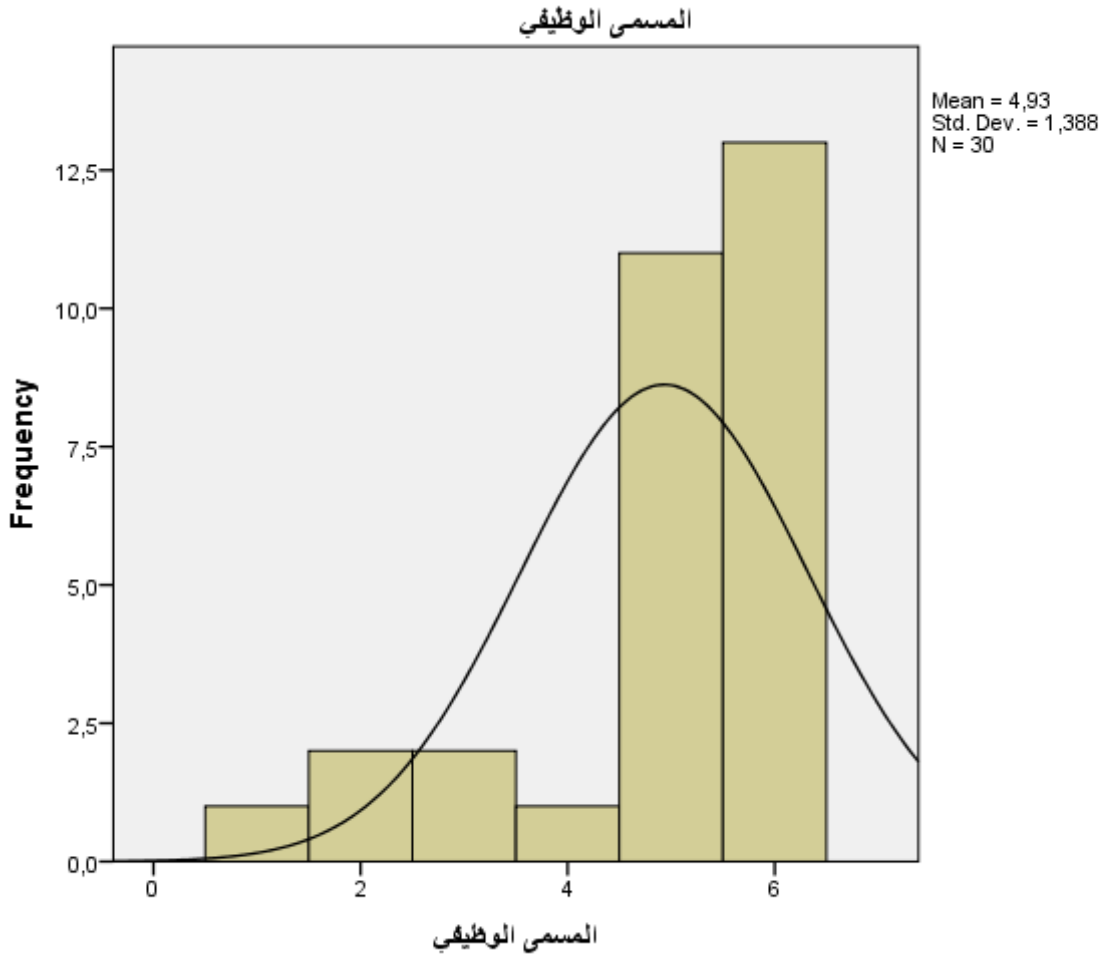
المسمى الوظيفي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مدير تنفيذي	1	3,3	3,3	3,3
	محاسب	2	6,7	6,7	10,0
	عضو مجلس إدارة	2	6,7	6,7	16,7
	مدقق داخلى	1	3,3	3,3	20,0
	متصرف إداري	11	36,7	36,7	56,7
	اخرى	13	43,3	43,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	


الفئات العمرية
Mean = 2,27
Std. Dev. = ,691
N = 30
Frequency
20
15
10
5
0
,5
1,0
1,5
2,0
2,5
3,0
3,5
الفئات العمرية


المؤهل العمي
Mean = 2,17
Std. Dev. = 1,783
N = 30
Frequency
20
15
10
5
0
0
1
2
3
4
5
6
المؤهل العمي


سنوات الخبرة
Mean = 3,23
Std. Dev. = 1,478
N = 30
Frequency
10
8
6
4
2
0
0
1
2
3
4
5
6
سنوات الخبرة



Statistics

	N		Mean	Std. Deviation
	Valid	Missing		
العبارة1	30	0	2,93	1,143
العبارة2	30	0	3,00	1,287
مدى إدراك مفهوم الحوكمة في البنك	30	0	2,9667	1,15171

Statistics

	N		Mean	Std. Deviation
	Valid	Missing		
العبارة3	30	0	2,37	1,098
العبارة4	30	0	2,87	1,167
العبارة5	30	0	2,47	1,106
العبارة6	30	0	2,47	,860
حقوق المساهمين و المعاملة المتكافئة بين المساهمين	30	0	2,5417	,82547

Statistics

	N		Mean	Std. Deviation
	Valid	Missing		
العبارة7	30	0	2,87	1,279
العبارة8	30	0	2,47	1,106
العبارة9	30	0	3,13	1,252
العبارة10	30	0	2,93	1,285
مساهمة أصحاب المصالح	30	0	2,8500	,94595

Statistics

	N		Mean	Std. Deviation
	Valid	Missing		
العبارة11	30	0	2,90	1,155
العبارة12	30	0	3,13	1,137
مدى مساهمة مبدأي الإفصاح و الشفافية	30	0	3,0167	,99554

Statistics

	N		Mean	Std. Deviation
	Valid	Missing		
العبارة13	30	0	2,77	1,073
العبارة14	30	0	3,07	1,230

العبارة15	30	0	2,90	1,062
العبارة16	30	0	2,90	1,125
مساهمة مسؤوليات مجلس الإدارة	30	0	2,9083	,91793

Statistics

	N		Mean	Std. Deviation
	Valid	Missing		
العبارة17	30	0	4,23	,817
العبارة18	30	0	4,17	,913
العبارة19	30	0	4,10	,607
العبارة20	30	0	4,20	,610
العبارة21	30	0	3,80	,714
تقييم الأداء البنكي	30	0	4,1000	,51928

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,415[a]	,172	,143	,48079

a. Predictors: (Constant), مدى إدراك مفهوم الحوكمة في البنك

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1,348	1	1,348	5,830	,023[b]
	Residual	6,472	28	,231		
	Total	7,820	29			

a. Dependent Variable: تقييم الأداء البنكي

b. Predictors: (Constant), مدى إدراك مفهوم الحوكمة في البنك

Coefficients[a]

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		

1	(Constant)	3,545	,246		14,400	,000
	مدى إدراك مفهوم الحوكمة في البنك	,187	,078	,415	2,415	,023

a. Dependent Variable: تقييم الأداء البنكي

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,203[a]	,041	,007	,51746

a. Predictors: (Constant), حقوق المساهمين و المعاملة المتكافئة بين المساهمين

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	,323	1	,323	1,205	,282[b]
	Residual	7,497	28	,268		
	Total	7,820	29			

a. Dependent Variable: تقييم الأداء البنكي

b. Predictors: (Constant), حقوق المساهمين و المعاملة المتكافئة بين المساهمين

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	3,775	,311		12,155	,000
	حقوق المساهمين و المعاملة المتكافئة بين المساهمين	,128	,116	,203	1,098	,282

a. Dependent Variable: تقييم الأداء البنكي

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,319[a]	,102	,070	,50079

a. Predictors: (Constant), مساهمة أصحاب المصالح

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	,798	1	,798	3,181	,085[b]
	Residual	7,022	28	,251		
	Total	7,820	29			

a. Dependent Variable: تقييم الأداء البنكي

b. Predictors: (Constant), مساهمة أصحاب المصالح

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	3,600	,295		12,216	,000
	مساهمة أصحاب المصالح	,175	,098	,319	1,784	,085

a. Dependent Variable: تقييم الأداء البنكي

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,070[a]	,005	-,031	,52718

a. Predictors: (Constant), مدى مساهمة مبدأي الإفصاح و الشفافية

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	,038	1	,038	,138	,713[b]
	Residual	7,782	28	,278		
	Total	7,820	29			

a. Dependent Variable: تقييم الأداء البنكي

b. Predictors: (Constant), مدى مساهمة مبدأي الإفصاح و الشفافية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	3,990	,312		12,793	,000
	مدى مساهمة مبدأي الإفصاح و الشفافية	,037	,098	,070	,372	,713

a. Dependent Variable: تقييم الأداء البنكي

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,081[a]	,007	-,029	,52672

a. Predictors: (Constant), مساهمة مسؤوليات مجلس الإدارة

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	,052	1	,052	,187	,669[b]
	Residual	7,768	28	,277		
	Total	7,820	29			

a. Dependent Variable: تقييم الأداء البنكي

b. Predictors: (Constant), مساهمة مسؤوليات مجلس الإدارة

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	3,966	,324		12,223	,000
	مساهمة مسؤوليات مجلس الإدارة	,046	,107	,081	,432	,669

a. Dependent Variable: تقييم الأداء البنكي

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,292[a]	,085	,052	,50551

a. Predictors: (Constant), مدى الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	,665	1	,665	2,602	,118[b]
	Residual	7,155	28	,256		
	Total	7,820	29			

a. Dependent Variable: تقييم الأداء البنكي

b. Predictors: (Constant), مدى الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	3,523	,370		9,530	,000
	مدى الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك	,202	,125	,292	1,613	,118

a. Dependent Variable: تقييم الأداء البنكي

الملحق رقم (02) : الاستبانة .

جامعة المدية

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

السنة الثانية ماستر

استبيان

مساهمة الحوكمة في تحسين كفاءة الأداء المصرفي

دراسة تطبيقية في بنك الجزائر الخارجي(BEA)

لي الشرف العظيم أن أضع بين أيديكم هذه الاستبانة التي يتم فيها دراسة مدى مساهمة الحوكمة في تحسين كفاءة الأداء البنكي ، و ذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر في المالية و البنوك ، و لأهمية رأيكم حول موضوع الدراسة يرجى التكرم من سيادتكم الإجابة على الأسئلة المرفقة علما بأنه سيتم التعامل مع هذه البيانات بسرية لأغراض البحث العلمي فقط ،و شكرا لتعاملكم.

التعريفات الإجرائية :

الحوكمة: هي النظام الذي تتمكن من خلاله البنوك بأعمالها و مراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها و الوفاء بالمعايير اللازمة و تحقيق المسؤولية ، النزاهة و الشفافية.

الأداء المالي : هو انعكاس للمركز المالي للبنوك المتمثل بالفقرات كل من الميزانية العمومية و حساب الأرباح و الخسائر فضلا عن قائمة التدفقات النقدية الذي يصور حالة حقيقية على أعمال البنك لفترة زمنية معينة.

الرجاء وضع علامة X أمام العبارة المناسبة.

القسم الأول : المعلومات الشخصية .

العمر:

-أقل من 30 سنة ☐ -من 30 ألى 40 سنة ☐ -من 40 فأكثر ☐

المؤهل العلمي:

- ليسانس ☐ -ماستر ☐ -ماجستير ☐ - دكتوراه ☐

-أخرى اذكرها.....

سنوات الخبرة:

-5 سنوات فأقل ☐ -6 إلى 10 سنوات ☐ -11إلى 15 سنة ☐

- 16 إلى 20 سنة ☐ -21 سنة فأكثر ☐

المسمى الوظيفي :

-مدير تنفيذي ☐ - محاسب ☐ - عضو مجلس إدارة ☐ -مدقق داخلي ☐

- متصرف إداري ☐ -أخرى اذكرها.....

الرجاء وضع علامة X أمام العبارة المناسبة.

القسم الثاني: أسئلة تتعلق بمدى الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك.

البعد الأول: مدى إدراك مفهوم الحوكمة في البنك.

الفقرات	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا
1- لتنفيذ متطلبات الحوكمة تقوم الهيئات الإشرافية و الرقابية بواجبها بأسلوب مهني و طريقة موضوعية.					
2-توفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات بين الجهات ذات العلاقة مع تحقيق مصالح الجمهور.					

البعد الثاني: حقوق المساهمين و المعاملة المتكافئة بين المساهمين.

الفقرات	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا
4- يضمن البنك للمساهمين حق الحضور في اجتماعات الجمعية العامة و ممارسة حقهم في التصويت.					
5- يلتزم البنك بالمعاملة المتكافئة للمساهمين و عدم الإفصاح عن المعلومات لبعضهم دون غيرهم.					

6-يوافق المساهمين على سياسة المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة و المديرين التنفيذيين و نظام التعويضات الخاصة بهم.					
7-يمارس المساهمون حق تعيين و عزل أعضاء مجلس الإدارة و إلغاء القرارات الصادرة عنهم و الحصول على المعلومات المتعلقة بالبنك في الوقت المناسب و بدون تكلفة .					

البعد الثالث: مساهمة أصحاب المصالح .

الفقرات	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا
8- يقدم البنك كافة المعلومات المطلوبة من أصحاب المصالح بكل سهولة .					
9- يعقد البنك إجتماعات دورية مع إدارة المصرف و موظفيه لأخذ آرائهم و مناقشة مقترحاتهم من أجل تحسين الأداء .					
10- يلتزم البنك باتخاذ الإجراءات التي من شأنها أن تكفل حقوق المودعين و العملاء و غيرهم من أصحاب المصالح .					
11- يحق لأصحاب المصالح بما فيهم الموظفين طرح اهتمامهم حول ممارسات الإدارة غير القانونية إلى مجلس الإدارة .					

البعد الرابع : مدى مساهمة مبدأي الإفصاح و الشفافية.

الفقرات	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا
12- يمكن لجميع الموظفين الإطلاع على المعلومات المتعلقة بنظام الحوافز و العلاوات الخاصة بالبنك .					
13- يلتزم البنك بعرض بياناته على مدققين خارجيين يتمتعون بكفاءة و سمعة محترمة .					

البعد الخامس : مساهمة مسؤوليات مجلس الإدارة .

الفقرات	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا
14- يقوم أعضاء مجلس الإدارة بصياغة إستراتيجية العمل بناءا على معرفته لمبادئ و أسس الأنشطة المالية للبنك التي يمكن إتباعها و كذا البيئة التشريعية لها .					
15- يتابع و يتأكد مجلس الإدارة من سلامة البيانات المالية الصادرة عن البنك وتعبيرها بوضوح عن عدالة المركز المالي .					
16- يتخذ مجلس الإدارة القرارات الخاصة بتعيين المدير العام و المدراء التنفيذيين و القرارات الخاصة بفصلهم و الموافقة على السياسات الخاصة بمنح					

التسهيلات الائتمانية .					
17- يقوم مجلس الإدارة بوضع إستراتيجية العمل في البنك بعيدا عن تضارب المصالح و سياسة المخاطر .					

القسم الثالث: تقييم الأداء البنكي.

الفقرات	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا
18- يمتلك موظفي البنك المهارات و المعرفة المطلوبة و الإلمام الكافي بخدمات المقدمة من قبل البنك.					
19- يؤدي الاعتماد على الكفاءة في الأداء إلى تحقيق الأهداف المسطرة.					
20- يتحلى موظفي البنك بحسن الإصغاء و الرد على انشغالات العملاء في الوقت المناسب.					
21- يؤدي تقييم الأداء إلى اكتشاف المشاكل و معالجتها.					
22- تحديد و التحكم في المخاطر التي تواجه البنك و تساعد في تحسين الأداء البنكي.					

أخرى اذكرها ....

الملحق رقم (01): قائمة الأساتذة المحكمين للاستبيان.

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة
سلام عبد الرزاق	أستاذ محاضر صنف (أ)	جامعة المدية
بولصنام محمد	أستاذ محاضر صنف (أ)	جامعة المدية
تهتان مراد	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية

المصدر: من إعداد الطالبتين .